الانتوساي

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

أبريل / نيسان 2014

المجلـة الدوليـة للرقـابة الماليـة الحكـومية

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
أكتوبر 2011 – المجلد 38 رقم 4

المحتـويات

المقالة الافتتاحية	1
موجز الأخبار	7
مـراجـعـة الـنـظـراء: الـدروس المستفادة من تطبيق مراجعة النظراء	10
مـراجـعـة الـنـظـراء: ملاحظات أعضاء فريق مراجعة النظراء	14
إلقاء الضوء على المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا	18
آخر المستجدات في تعاون المانحين مع الانتوساي	19
داخل الانتوساي	21
أخبار مبادرة الانتوساي للتنمية	36
أحداث الانتوساي 2011–2012	39

تصدر المجلة الدولية للرقابة الحكومية على أساس ربع سنوي «يناير، ابريل، يوليو،أكتوبر» باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية باسم المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا «الأنتوساي». وقد تم تخصيص المجلة والتي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الأنتوساي، لتطوير إجراءات وتقنيات الرقابة الحكومية. وتعتبر الآراء والأفكار التي يتم نشرها في المجلة معبرة عن وجهات نظر رؤساء التحرير والأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة وسياساتها. ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم للمجلة والتي يجب أن ترسل إلى مكتب التحرير التالي:

U.S. Government Accountability Office
441 G Street, NW, Room 7814
Washington, D.C. 20548 U.S.A
Phone: 202-512-4707
Fax: 202-512-4021
E-mail: intosaijournal@gao.gov

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن أولوية قبول المقالات لتلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار حول مناهج جديدة في مجال الرقابة أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة. أما المقالات التي تتناول الجوانب النظرية فتعتبر غير مناسبة للنشر في المجلة.

وتوزع المجلة على جميع أجهزة الرقابة العليا الأعضاء في الانتوساي والجهات المهتمة مجاناً. كما أن المجلة متوفرة بصورة إلكترونية في موقع الانتوساي: www.intosaijournal.org أو www.intosai.org وكذلك بالاتصال على : Journalatspel@gao.

تجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين، كما تدرج في محتويات الإدارة.

ويتم نشر بعض المقالات التي يتم اختيارها في النشرات التالية:

Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor, Michiggan, U.S.A.

أكتوبر / تشرين الأول 2011
المجلد رقم 38. العدد 4

هيئة تحرير المجلة
• جوزف موسر، رئيس محكمة التدقيق، النمسا
• جون ويرسيما، المراجع العام المؤقت، كندا
• فايزة الكافي، الرئيس الأول لمحكمة الحسابات، تونس
• جيني دودارو، نائب المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية
• أديلينا جونزاليس، نائب المراقب العام، فنزويلا

الرئيس:
هيلين هـ. هيلسينج «الولايات المتحدة الأمريكية»
رئيس التحرير:
ميوريال فورستر «الولايات المتحدة الأمريكية»
مساعد رئيس التحرير:
• ليندا ج. سيليفاج «الولايات المتحدة الأمريكية»
ميلاني باباسيان «الولايات المتحدة الامريكية»

المحررون المساعدون:
مكتب المراجع العام «كندا»
• جاجبانس سنج «الأسوساي – الهند»
• لوزين سيكالو «الباساي – تونجا»
• الأمانة العامة للكاروساي «سانت لوسيا»
• الأمانة العامة لليوروساي «أسبانيا»
• خميس حسني «تونس»
• باسيليو جوريجوي «فنزويلا»
• الأمانة العامة للأنتوساي «النمسا»
• مكتب المحاسبة الحكومية الأمريكي «الولايات المتحدة الأمريكية»

الإدارة:
• سيبرينا تشيس «الولايات المتحدة الأمريكية»
بول ميلير «الولايات المتحدة الأمريكية»

أعضاء مجلس مديري للأنتوساي:
• تيرنس نومبيبي، المدقق العام، مكتب المدقق العام، جنوب أفريقيا.
• ليو جياي، المدقق العام، مكتب التدقيق الوطني، جمهورية الصين الشعبية
• أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المحاسبة العامة، المملكة العربية السعودية، النائب الثاني للرئيس.
• جوزيف موسر، الرئيس، ريشنانجوف، النمسا، الأمين العام.
• تيرانس باستيان، المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى، الباهاما.
• زيريو بوجي، الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، ساحل العاج.
• كارلوس رامون بوليت فاجيوني،الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، الاكوادور.
• لازلو دوموكوس، الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، المجر.
• فينود راي، المراجع والمدقق العام، الهند.
• علي الحسناوي، المدقق العام، جهاز المراجعة المالية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
• خوان مانويل بورتال مارتينيز، المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى، المكسيك، رئيس المجلس.
• لاين بروفوست، المراجع والمدقق العام، مكتب مراجع ومدقق عام نيوزلندا.
• يورغن كوسمو، المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى، النرويج.
• محمد اختر بولاند رانا، المدقق العام، مكتب المدقق العام، باكستان.
• سيرجي فاديموفيتش ستيفاشين، الرئيس، غرفة الحسابات، روسيا الاتحادية.
• امياس مورس، المراجع والمدقق العام، مكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة.
• جيني دودارو، المراقب العام، مكتب المسائلة الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية.
أديلينا جونزاليس ، نائب المراقب العام، فنزويلا.

www.intosaijournal.org

فريق مهمة الانتوساي المعني بالتخطيط الاستراتيجي

بقلم: جين ال دودارو

المقالة الافتتاحية

تعد هذه الفترة من الفترات الهامة بالنسبة لمنظمة الانتوساي، إذ نعكف حالياً على وضع خطة استراتيجية جديدة للفترة من عام 2017 حتى عام 2022. تعمل الانتوساي على إضافة قيمة كبيرة لكل من أجهزة الرقابة العليا الأعضاء والمواطنين الذين تخدمهم المنظمة، ونحن نمتلك الإمكانات الكافية لتعزيز هذا النجاح. وبصفتي رئيساً لفريق عمل الانتوساي لإنجاز مهمة جهود التخطيط الاستراتيجي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لنشارككم خططنا ونحن نتجه نحو وضع الخطة الاستراتيجية الثالثة لمنظمة الانتوساي.

يلتزم فريق العمل التزاماً تاماً بإنجاز خطة استراتيجية تتميز بالانفتاح والشمولية، بحيث تحتوي على مختلف وجهات النظر. ويهدف جزء كبير من هذه العملية إلى التأكيد على توفر فرصة لجميع أعضاء الانتوساي لتقديم المدخلات، ولمراجعة الخطة الاستراتيجية ووضع الملاحظات عليها خلال مرحلة إنجازها. ويجب أن تعكس الخطة الاستراتيجية النهائية التنوع في الانتوساي كأحد أهم نقاط القوة لدينا وكمورد قيم يمكن من خلاله مساعدة كل جهاز من أجهزة الرقابة العليا. ويتحقق هذا التنوع من خلال عضوية أجهزة الرقابة العليا من مختلف أنحاء العالم، وأيضاً من خلال المجموعة الواسعة من الاحتياجات والقدرات، والمهام، والأطر القانونية التي يمثلها أعضاء منظمتنا. وسيتشاور فريق العمل المعني مع الأعضاء من أجهزة الرقابة العليا، ومع جميع عناصر الانتوساي، لتحديد الطريقة التي يمكن أن تعكس فيها الخطة الاستراتيجية القادمة احتياجات الأعضاء واكتشاف الطريقة المثلى التي تضيء طريقنا في المستقبل.

في شهر أكتوبر من العام الماضي، وخلال «اجتماع مجلس مديري الأنتوساي» الذي عقد بالتزامن مع مؤتمر الإنكوساي الحادي والعشرون في بكين في نفس مكان المؤتمر، كان لي شرف تقديم نهج فريق العمل المقترح لوضع الخطة الاستراتيجية المقبلة. وأريد أن أكرر أن هذا النهج يعكس تماماً، ويحتضن الدور المتطور للأنتوساي كمساهم رئيسي في قضايا الحوكمة وكهيئة متخصصة بوضع معايير التدقيق الخارجي. وينصب تركيز هذا النهج على جمع المواد بصورة منتظمة من كافة أعضاء وهيئات الانتوساي، وكذلك من أصحاب المصلحة الخارجيين، لمساعدة فريق العمل في طريقة تحديد التوصيات الخاصة بتغيير

الأهداف والغايات الاستراتيجية إن لزم الأمر.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تم عقد الاجتماع الأول لفريق العمل بتاريخ 12 فبراير 2014، عبر شبكات الاتصال، للحصول على آراء الأعضاء في عملية التخطيط، والتماس ردود الفعل على مسودة مواد التخطيط الاستراتيجي. وقد تمكن معظم أعضاء فريق المهمة من المشاركة. وقد اتفقنا أن تكون أول مهمة لفريق مهمة الانتوساي المعني بالتخطيط الاستراتيجي هي إجراء استبيان موجه لجميع أجهزة الرقابة العليا. ويقدم هذا الاستبيان فرصة ذهبية للحصول على آراء جميع الأعضاء للتعرف على نقاط القوة في الانتوساي، والتحديات الداخلية والخارجية ونحن في طور التخطيط للمستقبل. بالإضافة إلى استبيان أجهزة الرقابة العليا، سيتطلع فريق المهمة لتلقي المواد بصورة منتظمة من قادة منظمة الانتوساي وأصحاب المصلحة الخارجيين لفهم علاقة الانتوساي مع المنظمات الدولية الأخرى، وتحديد القضايا الناشئة الأخرى.

وسيتم الانتهاء من جزء كبير من الاستبيان بحلول عام 2014، يلي ذلك تحليل يقوم به فريق المهمة لنتائج الاستبيان. وسيبدأ فريق المهمة بإعداد الخطة في عام 2015 ليتسنى لأعضاء الانتوساي ومجلس المديرين الفرصة لمراجعة مسودة الخطة ووضع الملاحظات. وبحلول عام 2016، سيكون فريق المهمة مستعداً لتعميم المسودة النهاية للخطة ليتمكن جميع الأعضاء من مراجعة الخطة ووضع الملاحظات، بحيث تكون جاهزة للعرض في مؤتمر 2016 واعتمادها.

سيواصل فريق المهمة جهوده في العمل بشكل وثيق مع اللجنة المالية والإدارية والأمانة العامة للانتوساي، بما في ذلك «مدير التخطيط الاستراتيجي». كما سيواصل فريق المهمة تقديم التحديثات على عملية التخطيط من خلال «الصحيفة الدولية للتدقيق الحكومي»، ووضع التحديثات على الموقع الإلكتروني للانتوساي، والمناقشات التي تدور في اجتماعات «مجموعات العمل الإقليمية» التابعة للانتوساي والهيئات الأخرى التي حضرها أعضاء فريق المهمة المعني.

ومن خلال التخطيط الجماعي في رسم مستقبل الانتوساي، أود أن أؤكد على أن وجهات النظر والمواد التي تقدمونها هامة وتعد جزء من العملية الديناميكية والشاملة، وبمثابة حجر الأساس لمنظمة شاملة ومعترف بها على نطاق واسع نحقق فيها مبدأ «أن الخبرات المتبادلة تعود بالفائدة على الجميع». وأحث جميع أجهزة الرقابة العليا على الإجابة على الاستبيان – إذ نحن بحاجة إلى مشاركاتكم. ونحن نرحب بتبادل الأفكار والاقتراحات حول أي جانب من الأمور.

يمكن الاتصال بفريق العمل على العنوان الإلكتروني التالي:
INTOSAIstrategicplan@gao.gov

يمكن إرسال الملاحظات إلى زملائنا أعضاء فريق مهمة الانتوساي لإنجاز مهمة جهود التخطيط الاستراتيجي «يرجى زيارة موقع الصحيفة على الإنترنت http:// www.intosaijournal.org للتواصل عبر البريد الإلكتروني»:

النمسا، بيليز، البرازيل، الكاميرون، شيلي، الصين، الدانمرك، إكوادور، غابون، غوام، الهند، الكويت، هولندا، كاليدونيا الجديدة، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سانت لوسيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة.

موجز الأخبار

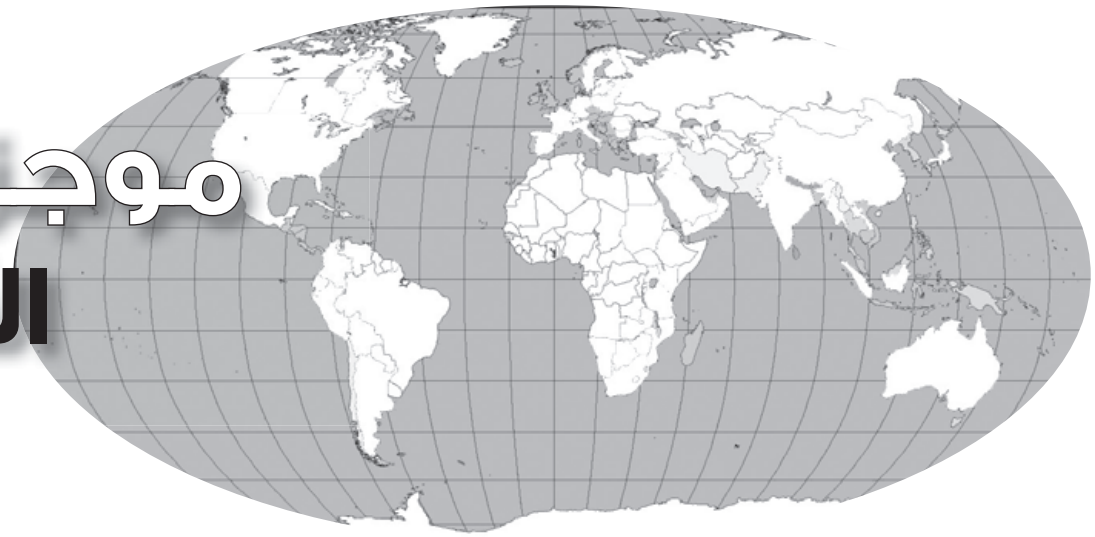

أذربيجان

جهاز الرقابة الأعلى يرحب بالرئيس الجديد لغرفة الحسابات

فوغر تبديق اوجلو جولمادوف

اختارت جمهورية أذربيجان السيد/ فوغر تبديق اوغلو غولمادوف كرئيس جديد لغرفة الحسابات. ولد السيد/ غولمادوف في باكو وهو متزوج ولديه ثلاثة أطفال. تخرج من كلية الإنتاج الاقتصادي والإدارة التابعة للمعهد الاقتصادي في جمهورية أذربيجان في عام 1993.

عمل السيد/ جولمادوف كمترجم في مصنع لآلات البناء في سوركاني في عام 1992. ومنذ عام 1993 حتى 1997 عمل جولمادوف كنائب لكبير المحاسبين وككبير المحاسبين في وزارة الصحة في سوركاني، في مدينة باكو. منذ عام 1997 وحتى 2007 شغل السيد/ جولمادوف العديد من المناصب: مفتش، ونائب رئيس، ورئيس إدارة مكتب المالية التابع لمقاطعة سوركاني لوزارة المالية في جمهورية أذربيجان ونائب رئيس مدير إدارة المكتب المالي لمقاطعة سابييل، ونائب رئيس مدير مكتب القطاع المالي في مقاطعة بناقدي، ونائب رئيس مدير مكتب القطاع المالي في مقاطعة ياسامال. ومنذ عام 2007 ترأس إدارة الرقابة على الاستثمارات التابعة لغرفة الحسابات في جمهورية أذربيجان.

في عام 2011 وفي أثناء الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس جمهورية أذربيجان، منح رئيس جمهورية أذربيجان جالمادوف ميدالية الخدمة العامة المتميزة للسيد/ جولمادوف، وقد جاءت هذه الجائزة كتقدير لإنجازاته الاستثنائية وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بغرفة الحسابات. وفي نوفمبر من عام 2013 عين السيد / جالمادوف كرئيس لغرفة الحسابات وفقاً لقرار البرلمان في جمهورية أذربيجان.

للمزيد من المعلومات يمكنكم التواصل مع غرفة الحسابات على: البريد الإلكتروني:
office@ach.gov.az أو chairman@ach.gov.az

أو على الموقع الإلكتروني:
http://www.ach.gov.az

بلجيكا

محكمة التدقيق في مملكة بلجيكا وأرشيف الدولة تعملان معاً لحفظ التراث

على مدى السنوات الماضية قامت محكمة التدقيق البلجيكية بالتعاون مع أرشيف الدولة بحصر شامل للمحفوظات وذلك بدءاً من عام 1831 إلى 1939. ويقدر أن تشغل هذه الوثائق المجمعة مساحة تبلغ 325 متر من الأرفف لحوالي 10,500 مرجع.

ويعتبر سجل الوثائق أداة هامة بالنسبة للمحكمة تساهم في الإدارة الفعالة للتكلفة المتعلقة بالأرشيف الورقي والإلكتروني.

أوكلت محكمة التدقيق أرشيف الدولة بمهمة الحفاظ على هذا المصدر الغني بالمعلومات ليصل إليه الباحثين عند الحاجة. وقد عمل السيد/ غيرت لولوب، باحث في أرشيف الدولة، على

الانتهاء من عمليات الجرد باعتبارها جزء من رسالة الدكتوراه التي تتناول تاريخ المحكمة. وقد أثبتت علاقات التعاون الوثيقة بين محكمة التدقيق وأرشيف الدولة أنها ناجحة ومثمرة.
أنشأت محكمة التدقيق وفقاً لمرسوم صادر بتاريخ 30 ديسمبر 1830، وعليه تعتبر المحكمة احدى أقدم المؤسسات في بلجيكا. تعتبر الوثائق التاريخية الخاصة بالمحكمة غير معلنة نسبياً للعامة، وذلك لأنها تتضمن محفوظات تاريخية هامة غير متاحة للبحث أو الاطلاع. حالياً تغيرت الأمور، ويعود الفضل في ذلك إلى أطروحة السيد/ غيرت لولوب تحت عنوان « لا توجد سلطة وهمية. نشأة ودور وضعف محكمة التدقيق «1814 - 1939».
وقد عمل السيد/ لولوب على وصف الإطار الذي تم بناءً عليه تأسيس محكمة التدقيق والدور الذي لعبته المحكمة منذ انشاءها حتى الحرب العالمية الثانية إلى جانب تأثيراتها الممكنة على السياسة. وتوضح هذه الأطروحة أحد النتائج المهمة والتي تبين أن محكمة التدقيق هي بمثابة مقياس للتوازن الحقيقي للقوى في إطار دولة بلجيكا والمجتمع المحيط. وعمل الباحثين على تقديم الاطروحة والدفاع عنها في جامعة غنت في أغسطس 2013.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة التدقيق على البريد الإلكتروني:
international@ccrek.be
الموقع الإلكتروني:
http://www.ccrek.be

مصر

«ASA» هيئة المساءلة في جمهورية مصر العربية والبنك الدولي ينظمان معسكرات ومختبرات لأجهزة الرقابة العليا

نظمت هيئة المساءلة في جمهورية مصر العربية ASA بالتعاون مع البنك الدولي عدة معسكرات وورش عمل لوضع الحلول وذلك ضمن اطر عمل التعاون المشترك فيما بينها. وقد تناول التعاون المواضيع التالية:
1) الممارسات الجيدة ضمن اطر العمل القانونية لأجهزة الرقابة العليا خلال الفترة من 28– 30 ابريل 2013. عمل العديد من الخبراء من مختلف الأجهزة الرقابية العليا والمنظمات الدولية على تقديم مواضيع الاجتماع. وقد حضر المعسكرات 30 مشاركاً من هيئة المساءلة لتبادل الخبرات حول مواضيع مختلفة مثل: الإطار القانوني والتنظيمي لأجهزة الرقابة العليا، مساءلة جهاز الرقابة الأعلى أمام السلطة التشريعية والمواطنين، والاستقلال المالي والإدارة المالية لجهاز الرقابة الأعلى.
2) تواصل جهاز الرقابة الأعلى مع أصحاب المصلحة 24 – 25 نوفمبر، 2013. عمل بعض الخبراء من المغرب وجنوب أفريقيا خلال هذه المعسكرات على التخطيط لكيفية قيام أجهزة الرقابة العليا بتقديم مساهمات هامة لمجتمعاتهم وذلك من خلال ادخال المساءلة والنزاهة والشفافية في أنشطة الحكومة. وقد تم العمل كذلك على مناقشة سبل التغلب على التحديات المتعلقة بتواصل أجهزة الرقابة العليا مع أصحاب المصلحة. وقد شارك وفد من جهاز الرقابة الأعلى اليمني في احدى النقاشات ذات الصلة.
عمل الخبراء على معاينة المواضيع الدولية التالية بالتفصيل:
- ISSAI 12: قيمة ومزايا أجهزة الرقابة العليا– احداث الفرق في حياة المواطنين.
- ISSAI 20: مبادئ الشفافية والمساءلة.
- الدليل الارشادي للانتوساي حول التواصل وتعزيز قيمة ومزايا أجهزة الرقابة العليا.
- الدليل الارشادي للانتوساي حول كيفية زيادة استخدام وتأثير تقارير التدقيق.

3) ورش عمل إيجاد الحلول للتدقيق التعاوني» 11–12 ديسمبر، 2013. الهدف الأساسي لورشة العمل هو تعزيز قدرة هيئة المساءلة على قيادة وإدارة عمليات التدقيق التعاونية. وقد تم عقد احد جلسات ورشة العمل باستخدام تقنية الاتصال المرئي على شبكة الانترنت للتعرف على المراحل الرئيسية لعمليات التدقيق التعاوني، إلى جانب القضايا المتعلقة بالتحديات المحتملة. كما تم كذلك استطلاع المنهج المناسب لوضع خطط التدقيق المبدئية.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالجهاز المركزي للحسابات – جمهورية مصر العربية على البريد الإلكتروني:
ircdept@yahoo.com
الموقع الإلكتروني:
.http://www.cao.gov.eg

المجر

مكتب تدقيق الدولة SAO يعزز نهج الاستخدام الأمثل لزيادة تأثير عمليات التدقيق

عمل مكتب تدقيق الدولة المجري على

تبني الوثيقة المنهجية بعنوان: مبادئ الاستخدام الأمثل لأعمال مكتب تدقيق الدولة والتي تم ادراجها ضمن أطر عمل قواعده المهنية للتدقيق. وتم اعداد هذه الوثيقة وفقاً للإرشادات ISSAI 12: قيمة ومزايا أجهزة الرقابة العليا– احداث الفرق في حياة المواطنين، والذي تمت الموافقة عليه من قبل منظمة الانتوساي في مؤتمرها المنعقد في بكين الخريف الماضي.

وعلى صعيد المبادئ الأساسية يمتلك مكتب تدقيق الدولة أربع وثائق إضافية: «الحماية لضمان استقلالية مكتب تدقيق الدولة» «وفقاً للمعيار I-SAI 10»، «مبادئ الشفافية والمساءلة» «وفقاً للمعيار ISSAI 20»، «مبادئ مكتب تدقيق الدولة المتعلقة بالسلوكيات الملائمة وفقاً للمعيار ISSAI 30» وأخيراً «مبادئ عمليات رقابة الجودة وفقاً للمعيار ISSAI 40».

تسير عمليات مكتب تدقيق الدولة بناء على نهج الاستخدام الأمثل منذ عدة سنوات. وينعكس ذلك في الاستراتيجية المشتركة، والتي تهدف لتحقيق أفضل استخدام ممكن لأعمال التدقيق الخاصة بالمكتب والتي ينجزها المدققين، لزيادة تأثير عمليات التدقيق.

تم إدراج مبادئ معيار ISSAI 12 في الوثيقة الجديدة لمكتب تدقيق الدولة المجري. وبناءً على هيكل المعيار I-SAI 12، تندرج مبادئ الاستخدام الأمثل الخاصة بمكتب تدقيق الدولة ضمن ثلاثة عناوين: «1» تعزيز المساءلة والنزاهة والشفافية في القطاع العام، «2» تقديم القيمة المضافة في أعمال مكتب تدقيق الدولة SAO و «3» إبراز عمليات مكتب تدقيق الدولة كنموذج يحتذى به في المنظمات.

وتنص الوثيقة على أن عمليات التدقيق في القطاع العام، خصوصاً عمليات التدقيق المنفذة من قبل مكتب تدقيق الدولة، قادرة على احداث التغيير الذي بدوره يعمل على تحسين الحياة اليومية للمواطنين. وقد ذكر هذا الهدف في مقدمة الوثيقة: «مكتب تدقيق الدولة المجري باعتباره مؤسسة مالية عامة يتبع الهدف الأساسي لتحقيق الاستخدام الأمثل لأعماله من قبل المجتمع، إلى جانب العمل على تكوين قيمة مضافة على مستوى المجتمع».

تعمل الوثيقة الجديدة على صياغة دور مكتب تدقيق الدولة على انه أحد الأنشطة الفعالة والمستقلة لمكتب تدقيق الدولة والذي بدوره يعتبر عنصر أساسي في نظام الديمقراطية الحكومي في المجر. ويتضح هذا الأمر من خلال حقيقتين رئيسيتين: مركز ودور مكتب تدقيق الدولة والمنصوص عليه في القانون الأساسي والقانون الذي ينظم أعمال مكتب تدقيق الدولة والذي يعتبر الأول من ضمن القوانين الأساسية، التي أقرها البرلمان وذلك بعد وضع الأسس الدستورية.

وبموجب الوثيقة الجديدة، يرى مكتب تدقيق الدولة ان أحد أهم المهام تتلخص في ابلاغ المواطنين وغيرهم من أصحاب المصلحة «الجهات الخاضعة للتدقيق، المجلس الوطني، الاعلام، عامة الناس، المجتمع المهني والاوساط الأكاديمية» العاملين على استخدام الاستراتيجات الهادفة والمتواصلة ذات الكفاءة وذلك بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للأعمال. ومن أجل المساهمة كمصدر معلومات ذو مصداقية واستقلالية يعمل على تطوير الحكم الرشيد وتعزيز النزاهة، يسعى مكتب تدقيق الدولة على التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة، يبذل مكتب تدقيق الدولة قصارى جهده للعمل كمرجع وأساس للمقارنة الأمر الذي يجعل مكتب التدقيق مثالاً يحتذى به في مهنة التدقيق وفي القطاع العام ككل».

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب تدقيق الدولة SAO – جمهورية المجر:

البريد الالكتروني:
international@asz.hu

الموقع الالكتروني:
http://www.asz.hu

إيطاليا

رئيس جديد لمحكمة المدققين الإيطالية

رافاييل اسكويتيري

وفقاً لمرسوم صادر عن رئيس جمهورية إيطاليا والمؤرخ بـ 4 نوفمبر 2013، تم تعيين السيد/ رافاييل اسكويتيري في منصب الرئيس الجديد لمحكمة المدققين الإيطالية خلفاً للسيد/ لويجي جامبالينو الذي انتهت فتره عمله في 18 أغسطس 2013.

شغل السيد/ اسكويتيري منصب الأمين العام منذ عام 2007 إلى 2010، ونائب رئيس محكمة المدققين الإيطالية منذ عام 2012. وخلال مسيرته العملية عمل السيد/ اسكويتيري على أداء

العديد من المهام في مختلف القطاعات التابعة لمحكمة المدققين «التشريع، التدقيق، الإدارة» واعتبر كذلك أحد أول القضاة الذين عملوا على تطبيق عمليات تدقيق الأداء وتنفيذها بشكل ملموس.

ومنذ عام 1984 إلى 1996 تعاون السيد/ اسكويتيري مع رئيس مجلس الوزراء، ومن خلال هذا التعاون عمل السيد/ اسكويتيري على القيام بمهام الأمين العام في المؤتمرات الدولية في الإقليم، ورئاسة الخدمات الدراسية لوزارة الشؤن الإقليمية ومكتب التشريع التابع لوزارة سياسات الاتحاد الأوربي إلى جانب أعمال أخرى.

ومنذ عام 2002 إلى 2005 عمل كرئيس لمجلس وزراء وزارة التراث الفني، الأنشطة الثقافية والسياحة، إلى جانب مساهمته في صياغة الإصلاحات البرلمانية المهمة المتعلقة بالقانون الجديد للتراث الفني والمناظر الطبيعية إلى جانب القانون الجديد الخاص بصناعة السينما. وكان كذلك عضواً في مجلس خبراء وزارة الاقتصاد والمالية.

إلى جانب مهام محكمة المدققين الإيطالية، عمل الرئيس على أداء مهام متعلقة بأنشطة البحث والتدريس.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمحكمة المدققين الايطالية:

البريد الالكتروني:
ufficio.relazioni.internazonali@corteconti.it

الموقع الإلكتروني:
http://www.corteconti.it/english_/corner/chi_siamo/president

اليابان

هيئة التدقيق اليابانية تصدر التقرير السنوي

في 7 نوفمبر 2013 قدم رئيس هيئة التدقيق السيد/ تريهيكو كاواتو التقرير السنوي للسنة المالية 2012 لرئيس الوزراء السيد/ شينزو آبي. ويتضمن التقرير نتائج عمليات التدقيق التي أجريت من قبل هيئة التدقيق اليابانية خلال السنة المالية 2012 – 2013 على الحسابات الختامية للمصروفات والإيرادات السنوية الخاصة بالدولة والمؤسسات التابعة للحكومة. وبدوره قام مجلس الوزراء بتقديم تقرير التدقيق، إلى جانب الحسابات الختامية لمصروفات وإيرادات الدولة إلى المجلس التشريعي.

يسعى المجلس إلى التجاوب مع الأمور التي يعنى بها الجمهور العام على النحو الملائم وبالوقت المناسب من خلال اجراء عمليات تدقيق مرنة وسريعة. في التقرير السنوي الأخير عمل المجلس على تقديم تقارير حول قضايا بشأن مواضيع مثل أ- الانتعاش من الزلزال العظيم الذي ضرب شرق اليابان. ب- ضمان السلامة في سبل العيش للسكان. ج- الضمان الاجتماعي. د- التنفيذ الملائم للميزانية والإدارة اللائقة للحسابات العامة. هـ-الأصول والأموال والأسهم الأخرى. و- إدارة الأنظمة والمشاريع بشكل سليم ونزيه. ز- الاستخدام المناسب لمصروفات الإدارة وكفاءة المشاريع.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بهيئة التدقيق اليابانية:

البريد الالكتروني: liaison@jbaudit.go.jp

الموقع الإلكتروني: http://www.jbaudit.go.jp/english/

كازاخستان

قيادة جديدة وتشريعات للجنة الحسابات للرقابة على تنفيذ الميزانية العامة

تعيين قيادة جديدة

وفقاً لمرسوم نور سلطان نزاربابيف الصادر بتاريخ 15 يناير، 2014 قام الرئيس الكازاخستاني باختيار السيد/ كوزي كوربيش جانبوريتشن ليحتل منصب الرئيس الجديد للجنة الحسابات للرقابة على تنفيذ الميزانية العامة في جمهورية كازاخستان.

ولد السيد جانبوريتشن في 2 يوليو 1960 ويمتلك خبرة في مجال الاقتصاد والأنشطة المالية، وقد احتل مناصب عليا في العديد من الجهات الإدارية في الدولة. كما شغل منصب نائب سكرتير مجلس الأمن في لجنة الحسابات، إلى جانب منصب رئيس أمانة مجلس الأمن لجمهورية كازاخستان لفترة امتدت لسبع سنوات. ويحمل جانبوريتشن شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ويمتلك خبرة تزيد عن 30 عاماً في مجال الاقتصاد والتمويل.

تشريعات جديدة

من ضمن اطر العمل الخاصة بإنشاء نظام دقيق للتدقيق العام، ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية، تم اقرار مبدأ تطبيق التدقيق العام في جمهورية كازاخستان بناء على مرسوم صادر من رئيس الجمهورية في شهر سبتمبر 2013. وفي ديسمبر 2013 تم تقديم مشروع القانون الجديد لجمهورية كازاخستان حول «التدقيق العام والرقابة المالية» للنظر فيه من قبل البرلمان الكازاخستاني.

وتتيح عملية تشريع القانون الجديد

إمكانية التواصل مع كافة أنشطة جهات الدولة العاملة على التدقيق المالي للالتزام والامتثال بمعايير التدقيق الدولية المعتمدة.
للمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال بلجنة الحسابات للرقابة على تنفيذ الميزانية العامة :
البريد الإلكتروني:
s.mustafina@esep.gov.kz,
n.kumarova@esep.gov.kz
الموقع الالكتروني:
http://www.esep.kz

كوريا

تعيين رئيس جديد ومفوضين جدد

في ديسمبر من عام 2013 قام الرئيس الكوري بتعيين السيد/ هوانج تشان-هيون ليشغل منصب الرئيس الجديد لهيئة التدقيق والتفتيش الكورية «BAI». وعليه يعمل السيد هوانج على تحمل كافة مسؤوليات الأمين العام للأسوساي ورئيس الانتوساي وذلك فيما يخص التعاون مع الأمم المتحدة. وقد عمل السيد هوانج كقاضٍ في العديد من المحاكم على مختلفً المستويات، وقبل عام 1982 شغل منصب كبير قضاة محكمة المقاطعة المركزية في سيؤول.
وفي يناير 2014 قام رئيس الجمهورية الكورية كذلك بتعيين كل من السيد/ يو جين – هيي والسيد/ تشوي جاي هاي كمفوضين، بناءاً على توصية من رئيس هيئة التدقيق والتفتيش الكورية.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بهيئة التدقيق و التفتيش – جمهورية كوريا: البريد الالكتروني:
koreasai@korea.kr
الموقع الالكتروني:
http://www.bai.go.kr

لاتفيا

برنامج تدريبي حول الإدارة العامة والتدقيق

احتفل مكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا «SAO» في عام 2013 بالذكرى التاسعة عشر لأنشائه. وقد تطور مكتب تدقيق الدولة على مر السنين ليصبح مؤسسة مهنية تعمل لصالح المجتمع

اجتماع مكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا في مؤتمر منعقد بتاريخ 4 نوفمبر

وتقوم على أداء أعمالها بشفافية وتحمل المسئولية والعمل بشكل مستمر على التطوير. وترتبط أولويات مكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا بشكل مباشر بعملية التطوير الكلية للدولة والبلديات التابعة لها، إلى جانب مجموعة من القيم والسلوكيات والمعتقدات الخاصة بالأفراد في لاتفيا والمجتمع ككل.
واستجابة للمناقشات التي بدأت في الآونة الأخيرة حول أدوار وتفويضات جهاز الرقابة الأعلى في لاتفيا، نظم مكتب تدقيق الدولة SAO مؤتمر مفتوح في نوفمبر 2013، وتم خلاله تبادل الرؤى الخاصة بعمليات التطوير في الدولة إلى جانب دور مكتب تدقيق الدولة ضمن نطاق التطوير المستدام لخلق دولة مسؤولة، شارك فيه أصحاب المصلحة الرئيسيين – رئيس الوزراء و وزير المالية و رئيس لجنة التدقيق والمصروفات العامة التابعة للبرلمان ورئيس المحكمة الدستورية والمدير الاستشاري للدولة و النائب العام و مدير مكتب منع و مكافحة الفساد و غيرهم من موظفي الدولة وممثلين من المنظمات غير الحكومية والخبراء. وفي 27 ديسمبر 2013 اعتمد مجلس مكتب تدقيق الدولة الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2014 – 2017. وتعتبر الاستراتيجية الجديدة وثيقة سياسة متوسطة المدى تنص على التوجهات التشغيلية لمكتب تدقيق الدولة، والأهداف التي يمكن تحقيقها والنتائج المترتبة على الأربع سنوات القادمة. ويأتي ذلك لضمان التنمية المستقبلية مع الأخذ بالاعتبار التطورات الاقتصادية الوطنية ومصلحة المجتمع، والتجارب الدولية والنتائج المترتبة على التقييم الاستراتيجي لمجالات التدقيق.
وفقاً للاستراتيجية الجديدة، سيعمل جهاز الرقابة الأعلى على مدى الأربع سنوات القادمة على تعزيز قدرات تدقيق الأداء وقدرات عمليات التدقيق النظامي باستخدام عناصر تدقيق الأداء. وسيعمل مكتب تدقيق الدولة ضمن نطاق عمليات التدقيق المالي على تطبيق رأيين من آراء التدقيق – يتعلق احداهما بمدى دقة التقارير المالية،

بينما يتعلق الآخر بمدى مشروعية العمليات في الجهات الخاضعة للتدقيق. وقد تم تطبيق نهج جديد في بداية عام 2014 يتعلق بأجراء عمليات التدقيق كاستجابة للأمور الطارئة. وسيتم كذلك تخصيص موارد ضخمة لتعزيز قدرات عمليات التدقيق في البلديات، مع السعي إلى تحقيق هدف يتلخص في اجراء عمليات تدقيق في كل بلدية مرة كل 3 سنوات على الأقل، وعليه تيسير توافر المعلومات في الوقت المناسب وبصورة منتظمة للعامة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب تدقيق الدولة على: البريد الإلكتروني: lrck@lrvk.gov.lv

الموقع الإلكتروني:
http://www.lrvk.gov.lv

دولة الكويت

ديوان المحاسبة الكويتي يقدم تقاريره الختامية 2013 - 2014، ويستضيف مجموعة العمل المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات WGITA

قام رئيس ديوان المحاسبة الكويتي«SAB» السيد/عبدالعزيز يوسف العدساني، بتقديم نسخ من تقارير التدقيق والتفتيش الخاصة بالسنة المالية 2012-2013 المتعلقة بالوزارات والإدارات الحكومية إلى أمير دولة الكويت ورئيس مجلس الوزراء. ومن جانب آخر، يعمل ديوان المحاسبة الكويتي SAB على اصدار العديد من التقارير المتعلقة بالوزارات والإدارات الحكومية، بالإضافة إلى الهيئات ذات الميزانيات الملحقة أو ذات الميزانيات المستقلة لكل من القطاع النفطي وقطاع الاستثمار.

وفي هذه السنة قام ديوان المحاسبة بالمشاركة في برنامج تدريبي حول «اطر عمل مقاييس الأداء في أجهزة الرقابة العليا» والذي عقد خلال الفترة من 27-31 يناير 2014 في بوتان. كما استضاف ديوان المحاسبة الاجتماع الثالث والعشرون لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات خلال الفترة من 10 – 12 فبراير 2014 في دولة الكويت.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بديوان المحاسبة – دولة الكويت:
البريد الالكتروني:
president@sabq8.org
training@sabq8.org
الموقع الالكتروني: http://www.sabq8.org

ليسوتو

مملكة ليسوتو تحتفل بالذكرى الخمسين لخدمات التدقيق

المدقق العام لجمهورية ليسوتو السيدة/ لوسي ليبيفا تلتقي بكبار مسؤولي التدقيق في مكتب المدقق العام OAG's

في 7 سبتمبر 2013، احتفل مكتب المدقق العام «OAG» بالذكرى الخمسين لإنشائه، وأدلت المدققٍ العام، السيدة/ لوسي ليفافا، تصريحاً حول مسيرة عمل جهاز الرقابة الأعلى في مملكة ليسوتو منذ انشائه في ابريل عام 1963. كما أقرت الدعم المقدم من قبل الحكومة، وتقدمت بالشكر الجزيل لشركاء جهاز الرقابة الأعلى في التنمية – مكتب التدقيق الوطني السويدي «SNAO»، ومكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة «UK»، وحكومات جمهورية الصين الشعبية، و الهند، و ايرلندا، والأفروساي «المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا» والأفروساي للدول الناطقة باللغة الإنجليزية «المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة باللغة الإنجليزية» ومبادرة الانتوساي للتنمية –و ذلك لدعمهم المتواصل.

عرض السيد/ تيرنس نومبيبي – الرئيس السابق للانتوساي والمدقق العام السابق لجنوب أفريقيا–دعم الانتوساي المتواصل لجهاز الرقابة الأعلى في ليسوتو، لتحقيق عدد من الأهداف منها استقلالية جهاز الرقابة الأعلى في ليسوتو، وهي قضية يدعمها نائب رئيس الوزراء السيد/ موثيتجو متسينغ – في خطابه الذي القاه في المناسبة ذاتها. وقد وعد معالي وزير المالية د .ليكتيكيت كتسو بتقديم الدعم لجهاز الرقابة الأعلى في مملكة ليسوتو لضمان سن قوانين التدقيق بأسرع

وقت ممكن.

قد تميزت الاحتفالية بذكرى انشاء المكتب بعدة أنشطة استمرت لسنة، تم من خلالها تعزيز التوعية بالدور الذي يقوم به جهاز الرقابة الأعلى. وقد شارك موظفي المكتب في الأنشطة التي تهدف إلى منع التدهور البيئي من خلال زرع الأشجار في مناطق محددة، وتم العمل كذلك على تقديم الهدايا للمحتاجين باعتبارها نوع من التوعية بالمسؤولية الاجتماعية. وعمل المكتب على عقد ورش عمل لأعضاء لجنة محاسبي العموم والأمناء من جميع الوزارات الحكومية.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب المدقق العام على: البريد الالكتروني: lliphafa@yahoo.co.uk

ليبيا

المؤتمر الوطني العام يختار رئيساً جديداً لديوان المحاسبة

عين المؤتمر الوطني العام الليبي السيد / خالد أحمد شكشوك في منصب الرئيس الجديد لديوان المحاسبة الليبي.

ولد السيد شكشوك في زليتين، ليبيا في 1971. وحصل عل شهادة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية في عام 2009 ويعتبر أحد أعضاء اللجنة المالية التابعة للمجلس الانتقالي الليبي في الفترة ما بين 2011 – 2012. ومن ثم عمل في منصبه كرئيس للجنة المالية في زليتين، ليبيا في عام 2012. وعمل في التدريس في جامعة المرقب حيث قدم العديد من المحاضرات حول مختلف الموضوعات.

خالد أحمد شوكشوك

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بديوان المحاسبة الليبي على: البريد الالكتروني: libyansai@gmail.com

ليتوانيا

جمهورية ليتوانيا تقدم نظام لتخطيط الأداء

من أجل زيادة كفاءة الأداء التنظيمي، بدأ مكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا «NAOL» في عام 2013 العمل بنظام معلومات لتخطيط ومراقبة الأداء وفقاً لمبادئ إدارة المشاريع. ويعمل هذا النظام على ضمان الاستخدام السليم والاقتصادي للموارد المتوفرة، واتاحة المجال للتخطيط والمراقبة السليمة والفعالة للأداء وتحقيق الأهداف.

يتألف هذا النظام من 3 مكونات:

- التخطيط– ويتضمن كافة المهام والعمليات المؤسسية إلى جانب الموارد البشرية.
- الأداء–ويغطي وثائق التدقيق وتطبيق المهام الأخرى وتسجيل أوقات العمل.
- الرقابة– تتيح مراقبة تنفيذ المهام والوظائف في الوقت الفعلي.

سيعمل هذا النظام الجديد على تسهيل عمليات التخطيط المنطقية للمهام التنظيمية وتوزيع الموارد البشرية بشكل أفضل. وستتيح عمليات رقابة الأداء إمكانية تقييم المخاطر في الوقت المناسب للعمل على تطبيق المهام وتحقيق النتائج المرجوة. كما سيعمل النظام على تقديم المساعدة في عمليات اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة وفي الوقت المناسب.

وسيتم ربط نظام تخطيط ورقابة الأداء بالأنظمة الفرعية للمعلومات المتاحة حالياً «إدارة الوثائق وتسجيل نتائج التدقيق». ستكون عمليات توثيق التدقيق من خلال الأنظمة الجديدة المتاحة أسهل وذات جودة. وستتيح خاصية الربط ما بين الأنظمة إمكانية منع ازدواجية المعلومات في العديد من قواعد البيانات وتسهيل عمليات البحث عن المعلومات.

من جانب آخر، سيعمل نظام تخطيط ورقابة الأداء على حفظ الوقت بحيث يمكن لمكتب التدقيق الوطني التركيز بشكل أكبر على عمليات التطبيق المباشرة للمهام والوظائف. وسيعمل كذلك على تغطيه كافة المستويات في المنظمة، من الخطة الاستراتيجية والخطط الفردية والمؤشرات، وتقديم عرض شامل لتطبيق خطط مكتب التدقيق الوطني إلى جانب الأهداف المنجزة، إلى جانب المساهمة في تحسين الأداء الكلي للمنظمة.

عمليات مراجعة النظراء في مكتب التدقيق الوطني لجمهورية ليتوانيا

في يناير 2014 شرع خبراء من محكمة المدققين الأوربية ومكتب التدقيق الوطني الفنلندي ومكتب المدقق العام النرويجي في عملية مراجعة للنظراء لمكتب التدقيق الوطني في جمهورية ليتوانيا. وتهدف عملية مراجعة النظراء هذه إلى تقييم مدى التزام مكتب التدقيق الوطني لجمهورية ليتوانيا بالمعايير

الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI وأفضل الممارسات الدولية، من أجل الارتقاء بالعلاقات بين مكتب التدقيق الوطني لجمهورية ليتوانيا والبرلمان الليتواني والجهات الخاضعة للتدقيق، إلى جانب تلقي توصيات مستقلة من الخبراء الدوليين فيما يتعلق بعمليات تحسين أداء مكتب التدقيق الوطني.

سيحلل فريق الخبراء، بقيادة محكمة المدققين الأوربية، أداء مكتب التدقيق الوطني لجمهورية ليتوانيا والارتقاء به خلال عام 2014. وسيدرس فريق مراجعة النظراء عملية وضع برنامج للتدقيق السنوي في مكتب التدقيق الوطني لجمهورية ليتوانيا، ومراجعة عدد مختار من عمليات التدقيق التي قام بها مكتب التدقيق الوطني لجمهورية ليتوانيا، ودراسة منهجيات وممارسات التدقيق القابلة للتطبيق والتعاون مع البرلمان، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مدققي مكتب التدقيق الوطني وممثلين من البرلمان. وسيتم تنفيذ المراجعة وفقاً لقائمة الانتوساي المرجعية الخاصة بمراجعة النظراء ومذكرة التفاهم التي تم توقيعها. وفي نهاية عام 2014 سيقدم الخبراء تقرير حول تقييم الأداء إلى مكتب التدقيق الوطني لجمهورية ليتوانيا، وتوصيات حول كيفية تطوير الأداء لتعزيز كفاءة التدقيق العام.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني لجمهورية ليتوانيا على:

البريد الإلكتروني:
nao@vkontrole.it

الموقع الإلكتروني:
http://www.vkontrole.it

مولدوفا

زيارة الشركاء في مشروع التوأمة لمحكمة الحسابات في جمهورية مولدوفا

استضافت محكمة الحسابات في جمهورية مولدوفا «CoA» في يناير 2014، وفد مكون من مجموعة من الشركاء في مشروع التوأمة توحيد وتعزيز التدقيق الخارجي العام في جمهورية مولدوفا، والذي يستفيد منه جهاز الرقابة الأعلى في الجمهورية مباشرة «محكمة الحسابات».

تتضمن اطر عمل مجموعة الشركاء في مشروع التوأمة مدير المشروع: المعهد الفنلندي للإدارة العامة «HAUS»، مؤسسة تدريبية وطنية للخدمات العامة تابعة لوزارة المالية الفنلندية، ونائب مدير المشروع هي محكمة الحسابات الإسبانية. وسيقدم الشركاء، كجزء مع عمليات التعاون، الخدمات الإدارية الضرورية لضمان التطبيق الناجح للأنشطة، إلى جانب استيفاء وتحقيق النتائج المطلوبة التي تم ذكرها في مشروع فيش «the Project Fiche».

ويرتبط الهدف العام للمشروع تعزيز المسؤوليات وإدارة الأموال العامة في جمهورية مولدوفا، خلال توحيد وتعزيز عمليات التدقيق الخارجي في القطاع العام وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وأفضل الممارسات على المستوى الأوروبي.

زيارة دراسية قام بها وفد من غرفة الحسابات في جمهورية قرقيزيا لمحكمة الحسابات في مولدوفا

في نهاية شهر يناير 2014 استضافت محكمة الحسابات في جمهورية

اتحاد مشروع زملاء التوأمة ومجموعة عمل مشروع التوأمة من محكمة الحسابات في جمهورية مولدوفيا OAG's يعقد ورشة عمل في يناير 2014

التقى الوفد القرغيزستاني «الى اليسار» وإدارة محكمة الحسابات في جمهورية مولدوفا OAG's «إلى اليمين» في يناير 2014 لمناقشة المواضيع ذات الصلة بتبادل الخبرات

مولدوفا «CoA» وفد مكون من ممثلين من جمهورية قرقيزيا في زيارة دراسية. وقد تضمنت أجندة الزيارة العديد من القضايا ذات الصلة بعمليات تبادل الخبرات إلى جانب التركيز على المواضيع التالية: دور ومساهمات جهاز الرقابة الأعلى، ومنهجية التخطيط لعمليات التدقيق السنوية، والتدقيق المالي – الالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا «ISSAI»، وتطوير عمليات تدقيق الأداء، وتدقيق تكنولوجيا المعلومات، والتدقيق البيئي، ورقابة الجودة، والتدقيق على الهيئات العامة المحلية، والأهداف العامة للتدقيق بغرض أدارة الأموال المحلية العامة وأصول الدولة، والتعاون مع سلطات تطبيق القوانين.

التعاون مع المنظمات الدولية

في يناير 2014 شارك وفد من محكمة الحسابات في جمهورية مولدوفا في ورشة عمل حول « تعزيز الأخلاقيات في أجهزة الرقابة العليا»، والتي نظمتها مجموعة العمل المعنية بالتدقيق والاخلاقيات في أجهزة الرقابة الأوروبية التابعة لمنظمة اليوروساي. وقد عقدت الورشة في لزبون، البرتغال، باستضافة محكمة المدققين، والتي تترأس مجموعة العمل. وتم عقد ورشة العمل بجلسات عامة حضرها جميع الأعضاء بالإضافة إلى النقاشات الجانبية حول موضوعات مختلفة ذات الاهتمام المشترك، وتخللت الورشة عروض تقديمية قدمها المشاركين حول تعزيز الأخلاقيات في أجهزة الرقابة العليا.

وخلال هذا الوقت حضر مدققي محكمة الحسابات في جمهورية مولدوفا ورشة عمل حول «تعزيز القدرات المؤسسية في جهاز الرقابة الأعلى»، والتي نظمها مركز التميز في مجال التمويل في ليوبليانا، جمهورية سلوفينيا. وركزت ورشة العمل على العديد من المواضيع مثل: دور أجهزة الرقابة العليا في تنمية دور المساءلة في النظم المالية العامة، وعملية إدراك وفهم دور أجهزة الرقابة العليا ومسؤولياتها بالتعاون مع غيرهم من أصحاب المصلحة «مثل: البرلمان، المجتمع المدني والاعلام» ومعايير التدقيق الجديدة لمنظمة الانتوساي مثل: المعيار الدولي 12 (ISSAI 12). تضمنت ورشة العمل عدة جلسات تميزت بمناقشات تفاعلية بين المشاركين. وقد اقترن كل موضوع تمت مناقشته مع أمثلة عملية وتمارين جاءت بناءً على دراسات الحالة، والتي تلتها مناقشات، وعروض تقديمية، ومناظرات وتبادل للخبرات.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة الحسابات في جمهورية مولدوفا على:

البريد الالكتروني: ccrm@ccrm.md

الموقع الالكتروني:

http://www.ccrm.md

جزر المالديف

جهاز الرقابة الأعلى في المالديف ينشر تقارير التدقيق حول البيان المالي الأول

في ديسمبر 2013، نشر المدقق العام في جمهورية المالديف تقارير التدقيق حول البيان المالي الأول الخاص بالدين العام وضمانات الدولة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013. وتعاني حكومة المالديف من ديون عامة ضخمة بسبب الاختلال المالي في ايرادات الدولة مقارنة بالعجز المستمر في ميزانية الدولة، والذي بلغ في نهاية عام 2011 حوالي 74 % من الناتج المحلي الإجمالي GDP. وقد تم اجراء عمليتي تدقيق منفصلتين، واحدة حول الدين العام والأخرى حول ضمانات الدولة، للتحقق من مصداقية أرصدة الدين العام وضمانات الدولة التي تحتفظ بها وزارة المالية والخزينة «MOFT». وتعتبر عمليات التدقيق الخطوة الأولى لتدقيق البيانات المالية الموحدة للدولة، والتي سيتم إنجازها في نهاية عام 2012.

بسبب اهمال القروض المالية التي تدين بها حكومة جمهورية المالديف للشركات التي تمتلكها الدولة والمجالس المحلية، قدم المدقق العام رأيه المهني حول الدين العام. حيث أن المستحقات الحكومية طويلة للشركات المملوكة للدولة، والأموال التي تملكها للمجالس المحاية التي تحتفظ بها وزارة المالية والخزينة، لم يتم أدرجها ضمن بيان الدين العام. وقد شكلت هذه الأموال جزء من عمليات تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة والقروض الاقتصادية المملوكة لوزارة المالية والخزينة والشركات المملوكة من قبل الحكومة والمجالس المحلية.

إلى جانب الآراء المالية، تم تقديم رأي منفصل حول مدى التزام الدين العام بالقوانين والتشريعات المطبقة– حيث تم إصدار القروض المادية التي تم بشكل يتعارض مع الأحكام الخاصة بالقوانين التي تحكم تمويل القطاع العام.

وقد حجب المدقق العام رأيه حول بيان الضمانات الحكومية، حيث تمت ملاحظة وجود تناقضات كبيرة فيما يتعلق بأرصدة الاغلاق الخاصة بضمانات الدولة التي تحتفظ بها وزارة المالية والخزينة مقارنة بالأرصدة التي تم الحصول عليها وفقاً لتأكيدات مباشرة من المؤسسات المانحة. كما حجب المدقق العام رأيه حول قضايا

هامة تتعلق بالسجلات الأساسية المرتبطة بضمانات الدولة. قدم المدقق العام تقارير حول الوثائق ذات الصلة بالضمانات المادية التي لم يتم منحها بشكل منهجي، وحث وزارة المالية والخزينة على الاحتفاظ المنتظم بسجلات ضمانات الدولة حيث اتضح وجود فشل في تقديم سجل سليم ودقيق إلى جانب بيان بضمانات الدولة.

بالإمكان الاطلاع على تقارير التدقيق باللغة الإنجليزية وتحميلها عبر موقع جهاز الرقابة الأعلى في المالديف:
http://www.audit.gov.mw

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق في جمهورية المالديف على: البريد الالكتروني:
info@audit.gov.mw
niyaz@auditgov.mv
الموقع الالكتروني :
http://www.audit.gov.mv

«ماينمار «بورما

ماينمار تستضيف دورات حول اعداد التقارير والمعايير المحاسبية

بدعم من معهد المحاسبين المعتمدين في إنجلترا وويلز، تم عقد دورات تدريبية عملية مكثفة على مدى خمسة أيام حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية «IFRS» والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام «IPSAS» وذلك في مكتب المدقق العام للاتحاد، في الفترة ما بين 20 – 24 من يناير 2014 في نيبياتو، ماينمار .

وقد حضر الدورة التدريبية 105 مشارك من مكتب المدقق العام للاتحاد والمكاتب الإقليمية والمكاتب الوطنية التابعة لمكتب المدقق العام. وقد قدم السيد/ مايك تيرنر، مدير الدورة في معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز البرنامج الذي استمر لخمسة أيام.

تم أثناء البرنامج تقديم الخبرات عبر التدريب العملي، وتطبيق ممارسات من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وخلال البرنامج تعرف المشاركين على موضوعات محددة من المعايير الدولية للتدقيق، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي ترتبط ببيئة العمل في ماينمار.

ورشة عمل جمعية التعاون الدولي «GIZ» حول معايير التدقيق والمحاسبة

عقدت ورشة عمل جمعية التعاون الدولي حول معايير التدقيق والمحاسبة الدولية في مكتب المدقق العام للاتحاد في الفترة بين 3 – 4 من فبراير 2014 في نيبيتاو، ماينمار.

وقد حضر الورشة 42 مشاركاً من مكتب المدقق العام للاتحاد والتي تم تقديمها من قبل السيد /شميم ديومن.

خلال ورشة العمل تم تقديم لمحة عامة للمعيار ISA 260، «التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة» بالإضافة إلى دراسات الحالة و تفاعل المشاركين .

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب المدقق العام التابع للاتحاد:
البريد الالكتروني:
oagmac@gmail.com
الموقع الالكتروني:
http://www.oagmac.gov.mm

النرويج

تعيين مدقق عام جديد

استقال السيد/ يوغين كوسمو من منصبه كمدقق عام في 31 ديسمبر 2013 بعد خدمة دامت ثمان سنوات. وعليه قام البرلمان النرويجي بتعيين السيد/ بير-كريستيان فووس في

السيد/ بير-كريستيان فووس

منصب المدقق العام الجديد لمدة أربع سنوات. ويشغل المدقق العام الجديد كذلك منصب رئيس مجلس مبادرة الانتوساي للتنمية «INTOSAI – IDI». يحمل السيد/ فووس شهادة في العلوم السياسية، وقد كان عضواً في البرلمان النرويجي لثمانية وعشرون عاماً «1981–2001، 2005–2013» متضمنة عضويته في اللجنة البرلمانية لثمان سنوات. تعمل هذه اللجنة على مراجعة وتقديم التوصيات للبرلمان حول التقارير المعدة من قبل مكتب المدقق العام النرويجي. وفي فتره عمله الأخيرة في البرلمان شغل منصب نائب رئيس البرلمان.

وقد عمل السيد/ فووس كذلك في وزارة المالية لمده أربع سنوات، 2001–2005.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب المدقق العام للنرويج:
البريد الإلكتروني:
postmottak@riksrevijonen.no
الموقع الإلكتروني:
http://www.riksrevisjonen.no

بيرو

يحتفل جهاز الرقابة الأعلى في جمهورية بيرو بمرور 84 عاماً من الخدمة العامة

في 28 فبراير 2014، احتفل جهاز الرقابة الأعلى في بيرو، مكتب الرقابة العامة، بالذكرى الرابعة والثمانون لإنشائه. تم تأسيسه بناء على قانون الكونجرس في 1930، وفي 1964 تم اعلان جهاز الرقابة الأعلى في جمهورية بيرو كهيئة دستورية ذات استقلالية إدارية ووظيفية. ويعتبر جهاز الرقابة الأعلى في جمهورية بيرو مسؤولاً عن الاشراف على مشروعية عمليات تطبيق الميزانية والدين العام والإجراءات في الجهات الخاضعة للتدقيق. وقد استمر هذا الوضع خلال التعديل على التشريعات اللاحقة.

وحاليا ينظم القانون رقم «27785» الأعمال في الرقابة العامة لجمهورية بيرو، والقانون الدستوري للرقابة العام للجمهورية ونظام الرقابة الوطني الصادر بتاريخ 23 يوليو 2002. وتعمل هذه القوانين على التمعن والتدبر في الصلاحيات، والمبادئ والمقاييس المطبقة قبل اتخاذ إجراءات رقابية مسبقة ولاحقة وحالية ووقائية من قبل جهاز الرقابة الأعلى.

وخلال الاحتفال بخدماته المقدمة للمواطنين، تخضع الرقابة العامة لجمهورية بيرو لعميات تغيير مؤسسية طموحة هادفة تعمل على تنفيذ خطة عمل بعنوان «العميل – المنتج – الإنتاج». وستؤدي هذه العلمية إلى خلق رقابة حكومية فعالة تمكن الحكومة من الاستجابة لمطالبات المواطنين والمؤسسات العامة بصورة ملائمة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب الرقابة العامة لجمهورية بيرو على:

البريد الالكتروني:
cooperacion@contraloria.gob.pe

الموقع الالكتروني:
http://www.contraloria.gob.pe

رومانيا

الذكرى المائة والخمسون لإنشاء محكمة الحسابات الرومانية

في 24 يناير 1864، اعتمد البرلمان الروماني «المجلس المنتخب» في بوخارست إنشاء محكمة الحسابات الرومانية – أسوة بالنموذج الفرنسي والبلجيكي – وهي مؤسسة تشارك في عمليات الإصلاح والتطوير في رومانيا، ويترأسها في الوقت الحالي الحاكم ألكسندر ليوان كوزا.

و قد تركت محكمة الحسابات الرومانية بصمة إيجابية في الثورة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وساهمت كذلك في تطوير الدولة إلى جانب وضع رومانيا ضمن اطر العمل الأوربية والدولية.

وقد اعيد انشاء محكمة الحسابات الرومانية «RcoA» وفق القانون الصادر في 1992 وذلك بعد أن تم تعديل القانون لعدة مرات وإلغائه في الأول من ديسمبر في عام 1948. وينص دستور رومانيا على انه: "تكشف محكمة الحسابات عن الرقابة على المؤسسة والإدارة واستخدام الموارد المالية في الدولة والقطاع العام».

وبناءاًعلى دستور عام 1991، تم اصدار القانون رقم 1992/94 والمتعلق بتنظيم وإدارة محكمة الحسابات الرومانية بتاريخ 9 سبتمبر 1992 وعليه بدأت المؤسسة أنشطتها في الأول من مارس 1993. وينص دستور عام 1993 على استقلالية أعضاء محكمة الحسابات الرومانية في إدارة وتيسير تفويضاتها، ولا يمكن عزلهم عن مناصبهم خلال الفترة المحددة لشغل المنصب.

التقارير الأخيرة

تمت الموافقة على التقرير العام الصادر في عام 2012 خلال الجلسة المكتملة لمحكمة الحسابات الرومانية وفي 19 ديسمبر 2013. وتضمن التقرير نتائج عمليات التدقيق المالية، وتدقيق الالتزام وعمليات تدقيق الأداء التي تم اجرائها من قبل محكمة الحسابات الرومانية في عام 2013. علاوة على ذلك، تم تخصيص فصل مستقل لتقييم أنظمة التدقيق الداخلي في المؤسسات الخاضعة للتدقيق.

وكذلك عملت محكمة الحسابات وفي نفس التاريخ على نشر تقرير بأنشطة عام 2013 والذي تضمن معلومات حول التنظيم المؤسسي، والأنشطة والنتائج والأنشطة الدولية والموارد المالية والبشرية المتعلقة بالسنة السابقة.

وسيتم قريباً العمل على وضع التقرير العام إلى جانب تقرير الأنشطة باللغة الإنجليزية والذي سينشر على الموقع الرسمي للمؤسسة.

بناء القدرات والأنشطة الحالية في محكمة الحسابات الرومانية

بغرض تعزيز أنشطتها في الخارج، عملت محكمة الحسابات الرومانية على اصدار «مجلة محكمة الحسابات الرومانية» على نحو نصف سنوي باللغتين الإنجليزية والرومانية. ويتم طباعة ونشر هذه المجلة على الموقع الالكتروني الرسمي لمحكمة الحسابات الرومانية.

وبهدف تزويد الموظفين بالمعلومات المنشورة من قبل الانتوساي واليوروساي

والمقدمة لأعضاء أجهزة الرقابة العليا، من خلال المجلة الدولية للرقابة المالية والحكومية ومجلة اليوروساي، تم تخصيص مقالة في كل عدد من مجلة محكمة الحسابات الرومانية تتضمن ملخص لجميع هذه الإصدارات.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة الحسابات الرومانية على:
البريد الالكتروني:
interntional.romania@rcc.ro
الموقع الالكتروني:
http://www.curteadeconturi.ro

سلوفينيا

رئيس جديد، ونائبين لمحكمة تدقيق جمهورية سلوفينيا

في عام 2013 وبعد 9 سنوات انتهت فترة أعضاء مجلس الشيوخ لجهاز الرقابة الأعلى في جمهورية سلوفينيا. وقدم السيد/ بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، اقتراح للبرلمان حول 3 مرشحين ليتم انتخابهم من قبل أعضاء مجلس الشيوخ. وعليه عمل البرلمان من خلال جلسة تصويت سرية على انتخاب السيد/ توماس فاسال كرئيس لمحكمة تدقيق جمهورية سلوفينيا، وذلك في 24 ابريل 2013 ويورغ كريستيجان بتروفيتش لمنصب النائب الأول للرئيس في ١ فبراير 2013 وسامو جيريب لمنصب النائب الثاني للرئيس في 24 أكتوبر لعام 2013.
ولد السيد/ توماس فاسال في عام 1967 في ليوبليانا، وتخرج في عام 1997 من كلية الحقوق التابعة لجامعة ليوبليانا. واستكمل السيد فاسال دراساته العليا عام 2007 في مجال قانون الأعمال الأوروبية في كلية الحقوق التابعة لمدينة ماريبور، والتي فيها عمل على رسالة الماجستير. وفي أكتوبر 2012 نال السيد فاسال مسميين – مدقق حسابات الدولة والمدقق المعتمد لحسابات الدولة. بدأ السيد فاسال مسيرته العملية عام 1997 حيث عمل في المركز الحكومي للمعلومات التابع لجمهورية سلوفينيا، ومن ثم عمل كعضو في لجنة المراجعة الوطنية لجمهورية سلوفينيا خلال الفترة من 1999 إلى 2004. وفي نهاية عام 2003 تم انتخاب السيد فاسال لشغل منصب النائب الأول لرئيس محكمة التدقيق في جمهورية سلوفينيا، المنصب الذي تولاه منذ 1 فبراير 2004 حتى 1 فبراير 2013، وفي ذات التاريخ تم تعيننه في منصب رئيس محكمة التدقيق في إدارة تدقيق الخدمات العامة الغير تجارية.
ولد السيد/ يورغ كريستيجان بتروفيتش في 1969 في مدينة ليوبليانا، وحصل على شهادته الجامعية في مجال المال والتمويل في عام 1996 من كلية الاقتصاد في جامعة ليوبليانا، والتي فيها استكمل دراساته العليا وحصل على شهادة الماجستير في المحاسبة والتدقيق في عام 2004. بدأ السيد بتروفيتش مسيرته العملية كمدقق مساعد في محكمة التدقيق لجمهورية سلوفينيا في عام 1996. ومنذ عام 1999 حتى 2004 شغل السيد/ بتروفيتش منصب مستشار لرئيس بلدية تريزن لكل ما يتعلق بعمليات تمويل الميزانية. وفي عام 2004 تم تعيينه بمنصب مدقق حسابات الدولة في محكمة تدقيق سلوفينيا وتوليه لمهام إدارة تدقيق الحكم الذاتي المحلي. واستمر في منصبه هذا حتى مارس 2006، ومن ثم تم تعيينه في منصب المدقق الأعلى للدولة التابع لإدارة التدقيق.
ولد السيد سامو جيريب في 1972 في ليوبليانا، ويحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد، وعمل كمدقق ومدقق معتمد ومدقق داخلي للدولة ومدقق معتمد داخلي للدولة.
عمل السيد جيريب في بداية مسيرته العملية كمدقق مستقل في القطاع الخاص، وفي تلك الفترة قام بمهام أخرى إلى جانب مشاركته في أعمال فرق خاصة بمهام تطبيق عمليات التدقيق لشركات ضخمة. وعلاوة على ذلك، عمل جيريب على تقديم خدمات تدريبية واستشارية في مجالي التدقيق والمحاسبة. ومنذ عام 2004 تم تعيينه في محكمة التدقيق لجمهورية سلوفينيا في منصب المدقق الأعلى للدولة، وعليه عمل على إدارة عمليات التدقيق على موردي الخدمات العامة التجارية والوكالات العامة والأموال العامة إلى جانب تطبيق عمليات التدقيق البيئية والخاصة. وفي بداية عام 2013 تولى جيريب مهام المدقق الأعلى للدولة.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة تدقيق سلوفينيا على:
البريد الالكتروني: aloaud@rs-rs-si
الموقع الالكتروني: http://www.rs.rs.si

جنوب أفريقيا

مدقق عام جديد لجنوب أفريقيا

السيد/ تمبيكايل كيمي ماكويتو

ولد السيد/ تمبيكايل كيمي ماكويتو في كيب تاون وفيها درس العلوم السياسية في جامعة كيب تاون. حاصل على شهاد البكالوريوس مع مرتبة الشرف من جامعة جنوب أفريقيا « يونساه» في عام 1997 ويعتبر السيد/ ماكويتو محاسب قانوني معتمد «CA».

بدأ السيد/ ماكويتو مسيرته العملية في العمل في بنك ستاندرد ومن ثم عمل لدى نامباك. واستكمل مواده في شركة دي لويت، والتي فيها تدرج إلى الإدارة العليا قبل انضمامه إلى الحياة العملية «Liberty and Metropolitan Life».

عاد السيد ماكويتو إلى دي لويت بصفته مدير للوحدة القضائية في المؤسسة وذلك قبل تعيينه في منصب المدقق العام لجمهورية جنوب أفريقيا. وبعد عمله في منصب نائب المدقق العام منذ عام 2007، تم تعيين السيد تمبيكايل كيمي ماكويتو في منصب المدقق العام في 1 ديسمبر 2013. السيد ماكويتو متزوج ولديه ثلاثة أطفال.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمدقق العام لجمهورية أفريقيا على:

البريد الالكتروني:
agsa@agsa.co.za

الموقع الالكتروني:
http://www.agsa.co.za

تركيا

تقديم تقارير حول أنشطة محكمة الحسابات التركية إلى المجلس الوطني التركي الكبير

يهدف القانون رقم 5018 للتدقيق والإدارة المالية العامة، والذي يحدد اطر العمل العامة للإدارة المالية في تركيا، إلى انشاء نظام يعمل على ضمان الالتزام المالي، وتأمين استخدام الموارد

رئيس محكمة الحسابات التركية الدكتور رجائي عقيل «يسار» والسيد جميل جيجك المتحدث باسم المجلس الوطني التركي

العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية. تعمل محكمة الحسابات التركية «TCA» على أداء مهام المدقق الخارجي، والذي يعتبر أحد أهم العوامل التي لا غنى عنها في هذا النظام.

يتم اجراء عمليات التدقيق الخارجي وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة دولياً وذلك بناءاً على الحسابات الإدارية العامة والوثائق ذات الصلة. يتم اجراء عمليات التدقيق الخارجي عبر اجراء تدقيق مالي حول مدى مصداقية ودقة البيانات المالية لمدراء العموم، وتحديد مدى توافق العمليات المالية لمدراء العموم بمدخولهم، ومصروفاتهم والأصول مع القوانين وغيرها من التشريعات القانونية، إلى جانب التحقق من استخدام الموارد العامة بكفاءة واقتصاد وفعالية، وقياس وتقييم نتائج الأنشطة بالنسبة للأداء، واعداد التقارير بنتائج التدقيق وتقديمها إلى المجلس الوطني التركي الكبير.

ويعد الهدف من عمليات التدقيق الخارجية التي تجريها محكمة الحسابات التركية هو تقديم معلومات معتمدة وكافية إلى المجلس الوطني التركي الكبير والعامة فيما يتعلق بنتائج أنشطة مدراء العموم، كما هو مطلوب من قبل سلطة جباية الضرائب وانفاقها وذلك لأداء أعمال الإدارة المالية العامة وفقاً للقوانين، والعمل على حماية الموارد العامة، وتقييم أداء الإدارات العامة، والعمل على انشاء وزيادة نطاق المساءلة والشفافية المالية. وتماشياً مع هذه الأهداف قامت محكمة الحسابات التركية بالتدقيق على العمليات المالية والقرارات والمعاملات الخاصة بالإدارة العامة لعام 2012 ضمن اطر عمل المساءلة، إلى جانب عملها على تقديم تقارير ومعلومات دقيقة وكافية ومحدثة للمجلس الوطني التركي الكبير فيما يتعلق بنتائج التدقيق.

ومن ضمن العمل في هذا النطاق، تم تقديم التقارير التالية للمجلس الوطني التركي الكبير في 12 سبتمبر 2013، بالإضافة إلى نشرها للعامة:

- بيان بالتأكيدات العامة.
- تقرير حول التقييم العام لعمليات التدقيق الخارجية.
- تقرير حول التقييم العام للمساءلة.
- تقرير حول تقييم الاحصائيات المالية.
- تقارير حول التدقيق الخارجي الخاص بالإدارات العامة.

وعليه تعتبر عمليات التدقيق المستقلة والموضوعية، التي تجريها محكمة الحسابات التركية إلى جانب تقارير التدقيق التي تقدمها المحكمة أدوات مهمة تساهم في عمليات الحكم

الرشيد. كما تعمل هذه الأدوات على تعزيز المعرفة بالإدارة الاستراتيجية وفقاً للشفافية والمساءلة في الإدارة المالية العامة من خلال تطوير المساءلة الإدارية لهؤلاء المطبقين للخدمات العامة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة الحسابات التركية على:

البريد الالكتروني:

int.relations@sayistay.gov.tr

sayistay.baskan@sayistay.gov.tr

الموقع الالكتروني:

http://www.sayistay.gov.tr/

أوكرانيا

تجديد التفويضات الخاصة بتدقيق إيرادات ميزانية الدولة

تهدف الأنشطة الخاصة بغرفة الحسابات الأوكرانية إلى تجديد التفويضات المتعلقة بعمليات التدقيق على إيرادات ميزانية الدولة المحققة – في 19 سبتمبر 2013 وافق البرلمان الاوكراني بالأغلبية الدستورية على التعديلات المتعلقة بالمادة رقم «98» من الدستور الاوكراني والمتعلقة بعمليات تجديد سلطات غرفة الحسابات.

يراقب البرلمان عمليات جمع وإدارة الأموال العامة، والتي تعتبر ممارسات دولية مشتركة أنشأت في العديد من الدول حول العالم والتي تعمل على ضمان شفافية العمليات ذات الصلة بالميزانية في أوكرانيا. وفي الوقت الحالي تواجه غرفة الحسابات الأوكرانية أهدافاً جديدة وتحديات ذات صلة بأحكام الاستقلالية وعمليات الرقابة الحيادية على مجال الموازنة. وسيعمل هذا الأمر على التأثير في العمليات على المستوى العالمي، وتعزيز الإدارة الفعالة على الموارد بهدف تطبيق البرامج الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بغرفة الحسابات الأوكرانية على:

البريد الالكتروني: rp@ac-rada.gov.ua

الموقع الالكتروني: http://www.ac-rada.gov.ua

المملكة المتحدة

مكتب التدقيق الوطني يطلق برنامج انتقالي جديد

تعتبر الفترة الحالية فترة حاسمة بالنسبة لمكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة. فقد تغيرت المشاهد الطبيعية بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، والتي عكست كل من النهج الاقتصادي الجديد للتقشف وخفض التكاليف والتي يتقاسمها الاقتصاد الغربي كافة إلى جانب بعض التغيرات المؤسسية الناتجة عن اجندة الإصلاح الحكومي في المملكة المتحدة. وأصحبت عمليات تقديم الخدمات للمواطنين لامركزية وبشكل متزايد وملحوظ، بالإضافة إلى التعاقد مع القطاع الخاص والقطاعات الأخرى لتقديم بعض الخدمات العامة. وتسعى حكومة المملكة المتحدة في الوقت ذاته إلى تطوير طرق التخطيط للمشاريع الكبيرة في الهيئات الحكومية، وإدارة عمليات التمويل الخاصة بها والاستفادة من المعلومات المتاحة. وتثير هذه التطورات مخاوف تتعلق بالمساءلة، بما في ذلك جودة الترتيبات المتعلقة بعمليات الرقابة وجودة المعلومات المستخدمة في عمليات اتخاذ القرار.

ومن اجل الاستجابة لمثل هذه التطورات وتلبية تطلعات البرلمان والإدارات والعامة، أطلق مكتب التدقيق الوطني NAO برنامج خاص بالتغيرات التنظيمية الداخلية – البرنامج الانتقالي. وكجزء من هذا البرنامج، عملنا على إعادة تشكيل الفرق القيادية في مكتب التدقيق الوطني، وإعادة هيكلة الأدوار «إلغاء عدد كبير من المناصب العليا» والتقليل من العديد من الخدمات المؤسسية المركزية. ومن المتوقع وعلى مدى 3 سنوات أن تعمل هذه التغيرات على تحقيق وفورات بقيمة حقيقية تقدر بحوالي 20 % وذلك دون خفض الناتج الإجمالي من تقارير التدقيق أو الوفورات المالية والتي تقدر بمبلغ قدره 1.2 £ مليار.

ومع ذلك كان التغيير الأساسي هو دمج فرق التدقيق المالي والقيمة مقابل المادة في مجموعات ترتكز على ستة مواضيع استراتيجية والتي تعاني منها إدارات العملاء حالياً.

تم تقسيم المجاميع الستة إلى فرق ضمن الفئات التالية:

- عمليات السوق على نطاق واسع –بما في ذلك مجالات تشمل إدارات الأعمال والمعاشات التقاعدية وإيراد الجمارك والموارد البشرية، والتي تعمل على خدمة العملاء بشكل شامل في كل ما يتعلق بالمعاملات.
- التأثير والتنظيم –تعمل هذه العمليات على تغطية عدد معين من الأطراف الحكومية مثل إدارة الأعمال ومهارات الابتكار، ووزارة الخارجية في المملكة المتحدة، وإدارة البيئة، والأغذية والشئون الريفية، والتي تؤثر على الأسواق وتعمل على تنظيمها إلى جانب حماية المستهلكين والبيئة وتعزيز النمو الاقتصادي.
- تقديم الخدمات عبر الشبكات – بما في ذلك وزارة الداخلية، ووزارة العدل والتعليم التي تمتلك آليات معقدة

لخطط تقديم الخدمات لمجموعة متنوعة من المستخدمين، وفي كثير من الأحيان يتم تكليف موردين تجاريين لتقديم الخدمات.

• تقديم برامج ومشاريع طويلة المدى – في مجالات مثل الدفاع والنقل والطاقة والتي غالباً ما تواجه الحكومة فيها صعوبات من حيث تسليم المشاريع في الوقت المحدد ووفق الميزانية المتفق عليها.

• تقديم الخدمات المحلية وتجارب المستخدمين – في مجالات مثل الصحة والحكومة المحلية والتي فيها تشترك كل من أعمال الحكومة المركزية والموظفين الذين يتم اختيارهم محلياً وغيرهم في تقديم الخدمات للمواطنين.

• مركز استراتيجي فعال – يعمل على تغطية الادارات المركزية مثل خزانة الموارد البشرية ومكتب مجلس الوزراء والذي يحتاج إلى تطوير وتنسيق استراتيجيات وطنية رئيسية.

وتعمل هذه التغيرات على تمكين مكتب التدقيق الوطني من تقييم المخاطر بشكل أفضل وذلك من خلال محفظة الأعمال، وتحديد أوجه التوافق والتخطيط لبرنامج أكثر تكاملاً للتدقيق وغيرها من ضمانات العمل الخاصة بكل عميل في عمليات التدقيق. ويشجع هذا النهج على التفكير بشكل أوسع فيما يخص طبيعة الأعمال والتقارير المقدمة. نعمل حالياً على اجراء أعمال التحقيق في المجالات التي تسترعي اهتمامنا واهتمام أعضاء البرلمان أو العامة، إلى جانب قيامنا بالمزيد من الأعمال القابلة للمقارنة لتوضيح كيفية مقارنة الإدارات في المملكة المتحدة مع غيرها سواء في المملكة المتحدة أو في أي مكان آخر يقوم بأنشطة حكومية مشابهة. إلى جانب الاستجابة بشكل أسرع للأمور والمواضيع الطارئة بحيث يمكننا تقديم ضمانات في مراحل مبكرة من حياة المشروع أو البرنامج، بالإضافة إلى تقديم تقارير بصورة سريعة لتحديد المخاطر الأولية ومحاولة منع الاخفاقات الإدارية من التفاقم في مراحل مبكرة قبل التحول إلى إخفاقات حول القيمة مقابل المادة. على سبيل المثال، تقدمنا بتقرير في مرحلة مبكرة حول دراسة الجدوى الخاصة بخط السكك الحديدية في الطريق السريع رقم 2، حيث يتم حالياً ربط خط السكك الحديدية بخط جديد من لندن إلى شمال إنجلترا، وكذلك حول عمليات الائتمان العالمية باعتبارها عنصر أساسي في الاصلاحات المتعلقة بالرعاية الحكومية. عبر تقديم مجموعة أكبر وأفضل من المخرجات لمختلف أصحاب المصلحة، فإننا نعمل حالياً على زيادة تأثير أعمالنا المنجزة في هذه المجالات.

وتدريجيا ستصبح هذه المجاميع مراكز للخبرة في القطاع بالإضافة إلى مهارات التدقيق الأساسية في مجال المعلومات والإدارة المالية. ونأمل بتحقيق إنجازات أكثر من خلال التكامل والعمل على بناء قدرات الموظفين. يؤكد نهجنا الجديد على الربط الفعال بين المعلومات حول جميع جوانب التدقيق المالي والقيمة مقابل المادة، وتوفير نهجاً متناسب قائماً على المخاطر، وصياغة مخرجاتنا بطريقة تلائم البرلمان وأصحاب المصلحة.

وسيتم العمل بهذه الطرق الجديدة وإدخالها في طور التشغيل الكامل في مطلع عام 2014. حتى وإن أصبحت هذه المناهج جزء من أعمالنا الروتينية إلا إننا سوف نستمر في السعي لتحقيق مزيد من التطورات على طريقة إدارتنا لأعمالنا للتوصل إلى أساليب أكثر كفاءة وفعالية لدعم البرلمان في تحمل الإدارات المختلفة للمساءلة.

ويسعدنا كذلك تبادل المعلومات مع الزملاء من أجهزة الرقابة العليا الأخرى في حال كانت لديهم أيه تساؤلات حول أي من النقاط المطروحة. بالإضافة إلى اهتمامنا وبصفة خاصة في التطوير من المجتمعات ذات المصالح المشتركة مع الزملاء من أجهزة الرقابة العليا الأخرى العاملة على المواضيع ذاتها وذلك من خلال التبادل الإلكتروني للمعلومات، أو من خلال الاجتماعات المرئية أو مؤتمر هاتفي عبر شبكة الأنترنت في حال اقتضى الأمر ذلك.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

david.goldsworthy@nao.gov.uk

رؤساء حكومات دول الكومنولث يقدمون الدعم للمزيد من الاستقلالية لأجهزة الرقابة العليا

دعى اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث المنعقد في شهر نوفمبر 2013 في سيريلانكا إلى تأكيد أهمية استقلالية وقوة أجهزة الرقابة العليا ولجان الحسابات العامة. ومن جانب آخر، تضمن البيان الرسمي النقاط مختلفة من ضمنها النقاط التالية:

أجهزة التدقيق

45 أقر الرؤساء بأهمية مساهمة أجهزة الرقابة العليا المستقلة ذات الموارد الملائمة في التطوير من الشفافية

والمساءلة والقيمة مقابل المادة وذلك لضمان إنفاق الأموال العامة على النحو الملائم.

لجان الحسابات العامة

46 أكد رؤساء الحكومات على دور الرقابة المستقلة والقوية للبرلمان في الحفاظ على ثقة المواطنين بمدى نزاهة الحكومة وذلك من خلال العمل في لجان الحسابات العامة التي تتمتع بالكفاءة والاستقلالية والشفافية.

ويأتي ذلك ليكمل العمل الممتاز الذي قام به الأمين العام لمنظمة الانتوساي لإصدار قرار الأمم المتحدة الذي جاء نتيجة للجهود المبذولة من قبل أجهزة الرقابة العليا ولجان الحسابات العامة PACs في جميع أنحاء دول الكومنولث بقيادة مكتب التدقيق الوطني لجمهورية مالطة بصفة خاصة ولجنة الحسابات العامة الأسترالية. تواجه دول الكومنولث حالياً تحدياً يتمثل باستمرار الضغط على الحكومات للعمل تنفيذ هذه الأمور.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة على:

البريد الالكتروني:
C&AG@nao.gsi.gov.uk
الموقع الألكتروني:
http://www.nao.gov.uk

فيتنام

الإعلان الدستوري عن الوضع القانوني لمكتب تدقيق الدولة في جمهورية فيتنام

«SAV» والمدقق العام «AG»

من خلال تطبيق القرار رقم A/66/209 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 22 ديسمبر 2011، وتأكيداً لإعلاني ليما والمكسيك، تم تضمين نص حول الوضع القانوني لمكتب تدقيق الدولة الفيتنامي في فصل خاص من دستور جمهورية فيتنام الاشتراكية وللمرة الأولى كمؤسسة دستورية مستقلة. وفيما يتعلق بالوضع القانوني لمكتب تدقيق الدولة والمدقق العام لجمهورية فيتنام ينص الدستور المعدل لجمهورية فيتنام على التالي:

1- إن مكتب تدقيق الدولة جهاز تم انشائه من قبل المجلس الوطني، ويعمل بشكل مستقل وبموجب القانون فقط. ويمارس التدقيق على الإدارة واستخدام الأموال والممتلكات العامة.

2- المدقق العام هو رئيس مكتب تدقيق الدولة ويتم انتخابه من قبل المجلس الوطني. ويحدد القانون فترة تولي المدقق العام لمنصبه. ويتحمل المدقق العام مسؤولية تقديم التقارير الخاصة بنتائج التدقيق والأعمال الموكلة إليه إلى المجلس الوطني، وفي حال تعذر ذلك يتم تقديم التقارير للجنة الدائمة.

3- ينص القانون على التنظيم الداخلي والواجبات والمهام والسلطات الممنوحة لمكتب التدقيق الدولة.

وينص الدستور على الوضع القانوني لمكتب تدقيق الدولة لتعزيز مركز المؤسسة الرقابية ومسؤولياتها. ووفقاً لذلك سيمارس مكتب تدقيق الدولة التدقيق على العمليات الإدارية واستخدام الأموال العامة والأصول. ومثل هذا القانون يعني أن مكتب تدقيق الدولة يعتبر أداة ذات أهمية. وأصبح لمكتب تدقيق الدولة وضعه في النظام السياسي لجمهورية فيتنام، وفي النظام السلطة وبيروقراطية الدولة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني على:

البريد الالكتروني:
vietnamsai@sav.gov.vn
الموقع الالكتروني:
http://www.sav.gov.vn
http://www.kiemtoannn.gov.vn

كيف نزيد من تأثير عمليات تدقيق الأداء البيئي

بقلم جون ريد، المؤسسة الكندية للتدقيق الشامل (CCAF-FCVI Inc.) وجين سينك – مارك، مفوض التنمية المستدامة (مكتب المراجع العام في كبيك)

ملاحظات رئيس التحرير:

المقال التالي مبني على العرض التقديمي لجون ريد وجين سينك – مارك الذي عرض خلال الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الأنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي، في تالين، إستونيا، في يونيو 2013. بعد ذلك تم تطوير العرض التقديمي إلى «ورقة نقاشية» قدمتها المؤسسة الكندية للتدقيق الشامل (CCAF) ومكتب المراجع العام في كبيك ومكتب المراجع العام في كندا. وفيما يلي نسخة مختصرة من «الورقة النقاشية» التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني: www.ccaf-fcvi.com

أدى العرض التقديمي في تالين إلى إنشاء مشروع لمجموعة عمل الأنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي تحت عنوان «كيف نزيد تأثير التدقيق البيئي» ويتم إجراء هذا المشروع تحت القيادة المشتركة لأجهزة الرقابة العليا في ليسوتو، والكاميرون.

المقدمة

يرغب مدققي الأداء أن يكون لهم تأثير إيجابي على البرامج والجهات الخاضعة للتدقيق. كما يرغب مدققي الأداء المتخصصين بالرقابة على الجوانب البيئية والصحية والأمنية أن يتم تنفيذ توصياتهم وأن يؤدي ذلك إلى تحسين أداء البرامج والجهات. وخلاصة الأمر، يطمح المدققون لتحقيق الجودة البيئية والصحية والأمنية لجميع المواطنين عن طريق الاستفادة من عمليات التدقيق التي يجرونها.

يرى كتاب المقال أن من الممكن زيادة تأثير عمليات تدقيق الأداء البيئي وتحسين الجودة البيئية من خلال الاختيار الدقيق لموضوعات التدقيق، والتخطيط، والتنفيذ، وإعداد التقارير، والاتصالات، والابتكار.

القواعد الأساسية لعملية تدقيق أداء ناجحة

تركز عمليات تدقيق الأداء على مجموعة واسعة من المواضيع. ففي بعض الأحيان تركز عملية تدقيق واحدة على سؤال واحد في برنامج إداري واحد، بينما تنظر عملية تدقيق أخرى في عدة مسائل معقدة في برامج مختلفة تديرها إدارات كثيرة. كما تركز بعض عمليات التدقيق على الاقتصاد أو فعاليته، والبعض الآخر على الكفاءة. العديد من عمليات التدقيق تتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والقوانين واللوائح في حين تركز عمليات أخرى على نظم الإدارة والرقابة التي تدعم مثل هذا الالتزام، إلا أن معظم عمليات التدقيق تركز على النتائج. وعلى الرغم من أن عمليات تدقيق الأداء البيئي تتعامل مع موضوع متخصص، إلا أنها تندرج أيضاً في الفئات المذكورة أعلاه.

يعتمد نجاح عمليات تدقيق الأداء على القواعد الأساسية اللازمة ذاتها: المنهجية الراسخة، والأشخاص المؤهلين، والمعرفة الوافية بموضوع التدقيق.

تدرك هيئات التدقيق أهمية وجود منهجية راسخة، حيث أن المنهجية التي تلتزم بالمعايير المهنية وتعتمد أفضل الممارسات وتعكس المبادئ الأساسية لضمان ومراقبة الجودة ستساهم في تعزيز القيمة وإحداث التغيير.

يتطلب تطبيق منهجية التدقيق على النحو المنشود وإكمال التدقيق في الوقت المناسب وجود فرق تدقيق قوية تتألف من الأشخاص المناسبين من ذوي الكفاءات المناسبة لكل مشروع. وعادة ما يتمتع مدققي الأداء الأكثر فعالية بمجموعة من المهارات الأساسية، خاصة الحكم المهني والتفكير النقدي والإبداع والابتكار، والقدرة على القيادة والإشراف، وإدارة العلاقات والاتصالات الداخلية والخارجية.

وأخيراً، لترك تأثير واضح، يجب على المدققين تحري الدقة عند اختيار مواضيع التدقيق، وإعداد تقرير يعالج المسائل الرئيسية بصورة مقنعة، وإيصال النتائج بصورة فعالة – وكل ما سبق يتطلب معرفة جيدة بالموضوع. بالنسبة للمدققين البيئيين، يعني ذلك عادة الإدراك التام بالقضايا البيئية الراهنة والقوانين والأنظمة والسياسات، والمعايير،

والاتفاقات الدولية البيئية ذات الصلة «مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وإدارة النفايات». وقد تشمل أيضاً الاستعانة بالمستشارين والمتخصصين من ذوي الخبرة بموضوع التدقيق.

مرحلة التخطيط

يؤدي حسن اختيار وتخطيط عملية التدقيق في الغالب إلى إحداث تغيير فعال وإضافة قيمة كبيرة للتدقيق. وفيما يلي الخطوات التي يوصى باتخاذها في مرحلة التخطيط لعملية تدقيق الأداء البيئي:

1- يجب اختيار المواضيع التي تهم المواطنين. إذ تبدأ جميع عمليات تدقيق الأداء باختيار الموضوع، وهذا يعد أهم وأصعب قرار في هذه العملية بأكملها. وبشكل عام، يتطلب اختيار المواضيع الجيدة لعمليات تدقيق الأداء المعرفة الجيدة بالموضوع، وعمل تحليل شامل للمخاطر، وإجراء الكثير من المناقشات بين أعضاء الفريق والخبراء، والاهتمام بإصدار الحكم المهني. ويمكن للمدققين زيادة التأثير عن طريق اختيار مواضيع تهم المشرعين والمواطنين، مثل الصحة والاقتصاد والوظائف، والبيئة والمجتمع المحلي، أو الدولة ككل.

2- بالنسبة لأهداف التدقيق، يجب التركيز على النتائج، وليس الأنظمة. إذ تعتبر عمليات اتخاذ القرارات، ونظم الإدارة، والرقابة الداخلية في الحكومة أمور مهمة لتحقيق النتائج البيئية. وحتى الآن، لا تعد الأنظمة من الأمور التي تهم العامة. تجذب عمليات التدقيق البيئي التي تركز «جزئياً أو كلياً» على تحقيق نتائج ملموسة انتباه البرلمانيين، ووسائل الإعلام، والعامة أكثر من عمليات التدقيق التي تركز فقط على الأنظمة أو الإجراءات. ويمكن أن تشمل النتائج مستوى حل المشاكل البيئية القائمة.

3- بالنسبة لمعايير التدقيق، يجب ألا يقتصر التدقيق على الالتزام. أحد أهم التحديات التي تواجه تدقيق الأداء هي تحديد المعايير المناسبة لتقييم أداء الجهات فيما يتعلق بأهداف التدقيق. وغالباً ما تعتمد الأنظمة البيئية الحكومية على الحد الأدنى من المتطلبات. وعندما يستخدم المدققين الحد الأدنى من المتطلبات كمعايير للتدقيق فإنهم، ضمنياً، يكتفون بالحد الأدنى من التدابير والتي قد لا تؤدي إلى إحداث تغييرات إيجابية. وعلى النقيض من ذلك، فإن عمليات التدقيق التالية قد يكون لها آثاراً هامة: –استخدام أفضل الممارسات كتوقعات على أساسها يتم تقييم البرامج والإدارات.

– مقارنة أداء الجهات التي خضعت للتدقيق مع جهات أخرى مماثلة في ولايات قضائية أخرى.

– توقع ملاحظة تحسينات مستمرة على مر الزمن.

4- بالنسبة للتوقيت، يجب البحث في «النقاط المحورية» في دورة حياة موضوع التدقيق المعني. ويمكن لمدققي الأداء البيئي الاستفادة من حقيقة أن العديد من القضايا البيئية تتواجد على دورات طويلة وتشمل عدداً من «النقاط المحورية» – منها اللحظات الحاسمة التي يتعين فيها اتخاذ القرارات التي ستؤثر على الإجراءات والأحداث المستقبلية. ويمكن للمدققين تحديد النقاط المحورية ووقت إجراء التدقيق وإعداد التقارير حول التدقيق بحيث تؤثر على القرارات التي سيتم اتخاذها، على سبيل المثال، قبل الاجتماعات الرسمية بين الأطراف المعنية للنظر في القضايا الدولية مثل تغير المناخ وحماية طبقة الأوزون. وقد تشمل النقاط المحورية الأخرى المراجعة الدورية للتشريعات البيئية الرئيسية، ونهاية

المرحلة الاولى من البرامج الإدارية. كما أنه من الأفضل التدقيق على جوانب التدقيق المعرضة لخطر الكوارث الرئيسية، مثل تقييم الاستعدادات الخاصة بالاستجابة لموضوع انسكاب النفط في مياه البحر أمام تسرب يحدث بالفعل.

5- عند تحديد نطاق عملية التدقيق، يجب الأخذ بالاعتبار الترابط، كما يجب على المدققين إجراء العديد من عمليات التدقيق حول موضوع واحد خلال سنة واحدة أو على مدى فترة من السنوات. فالعديد من القضايا البيئية لها أبعاد مختلفة ومترابطة، وإجراء عمليات تدقيق متعددة في أحد الموضوعات الكبيرة، مثل تغير المناخ أو التنوع البيولوجي، قد يكون نهجاً سليماً إذا كان القصد من ذلك هو زيادة المعرفة بالقضية التي يتم التدقيق عليها وتوفير التغطية الشاملة التي تشجع النقاشات والحلول الشاملة بالمقارنة مع التدقيق على جانب واحد فقط. ويجب على المدققين النظر بالترابط مع التنمية المستدامة من جوانبها الثلاثة «الاقتصاد، والبيئة، والمجتمع»؛ من حيث إمكانية إثبات هذه الجوانب بشكل ملموس، ستكون تقارير التدقيق الناتجة مثيرة لاهتمام مجموعة كبيرة من العامة بحيث لا يتم تجاهلها بسهولة بصفتهم داعمين للرؤى الحيادية لطرف واحد.

6- عند تحديد الموضوعات التي يتعين التركيز عليها يجب معالجة العوامل المساعدة على التدهور. وقد يكون الإطار التحليلي المتمثل في الدافع والضغط والحالة والتأثير والاستجابة «DPSIR» أداة مفيدة لزيادة تأثير عمليات التدقيق البيئي في التعامل مع القوى الكامنة وراء التدهور البيئي وأثره على الناس. وقد تم استخدام هذا الإطار منذ عقود كوسيلة لفهم أسباب وآثار المشاكل البيئية. وتتمثل العناصر بالتالي:

الدوافع: الدوافع هي القوى الاجتماعية–الاقتصادية الشاملة التي تمارس ضغوطاً على البيئة. ويعتبر النمو السكاني، والعولمة، والتنمية الاقتصادية، واستخدام الطاقة، ووسائل النقل من العوامل الهامة التي تؤثر في الدوافع البيئية.

الضغوط: الدوافع تولد «الضغوط» على البيئة، وخاصة الضغوط الناتجة عن الأنشطة البشرية. وتشمل التغير في استخدام الأراضي واستخراج الموارد، واستخدام المدخلات الخارجية مثل الأسمدة الكيماوية وانبعاثات الملوثات والنفايات، وحركة الكائنات الحية.

الحالة: الضغوط بدورها تؤثر تأثيراً سلبياً، على حالة أو «وضع» البيئة، وبالتالي تؤثر على حياة الانسان والنظم الايكولوجية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الضغوط إلى استنفاد الاوزون وتغير المناخ والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي.

التأثيرات: تؤدي «التأثيرات» في نهاية المطاف إلى تدخل الحكومة، أو استجابة الحكومة.

الاستجابة: يجب على المدققين فهم الطريقة التي استجابت بها الحكومة تجاه قضية بيئية محددة، على سبيل المثال، ما المعاهدات الدولية التي تم الاتفاق عليها؟ وما هي السياسات والقوانين واللوائح التي تم سنها؟ وما الضوابط والعمليات التي تم وضعها؟ وعادة ما يستخدم المدققين هذه الأمور كنقطة انطلاق لوضع أهداف التدقيق ووضع المعايير الخاصة بنتائج التدقيق التي تم تحقيقها.

يمكن لإطار الدافع والضغط والحالة والتأثير والاستجابة «DPSIR» أن يساعد المدققين البيئيين على فهم وتشخيص ما يحدث في البيئة وبحث الأسباب والنتائج والتدابير التي وضعتها الحكومة. والأهم من ذلك، استخدام إطار قد يساعد على تركيز التدقيق على التدابير التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الدوافع والضغوط التي تسبب التدهور البيئي في

المقام الاول، وليس فقط على تدابير التعامل مع التدهور. على سبيل المثال، عند التدقيق على جودة مياه الشرب يكون التركيز على التدابير المتخذة لمعالجة وتوزيع المياه الصالحة للشرب وعلى اتخاذ التدابير المناسبة لمنع تلوث مصادر المياه.

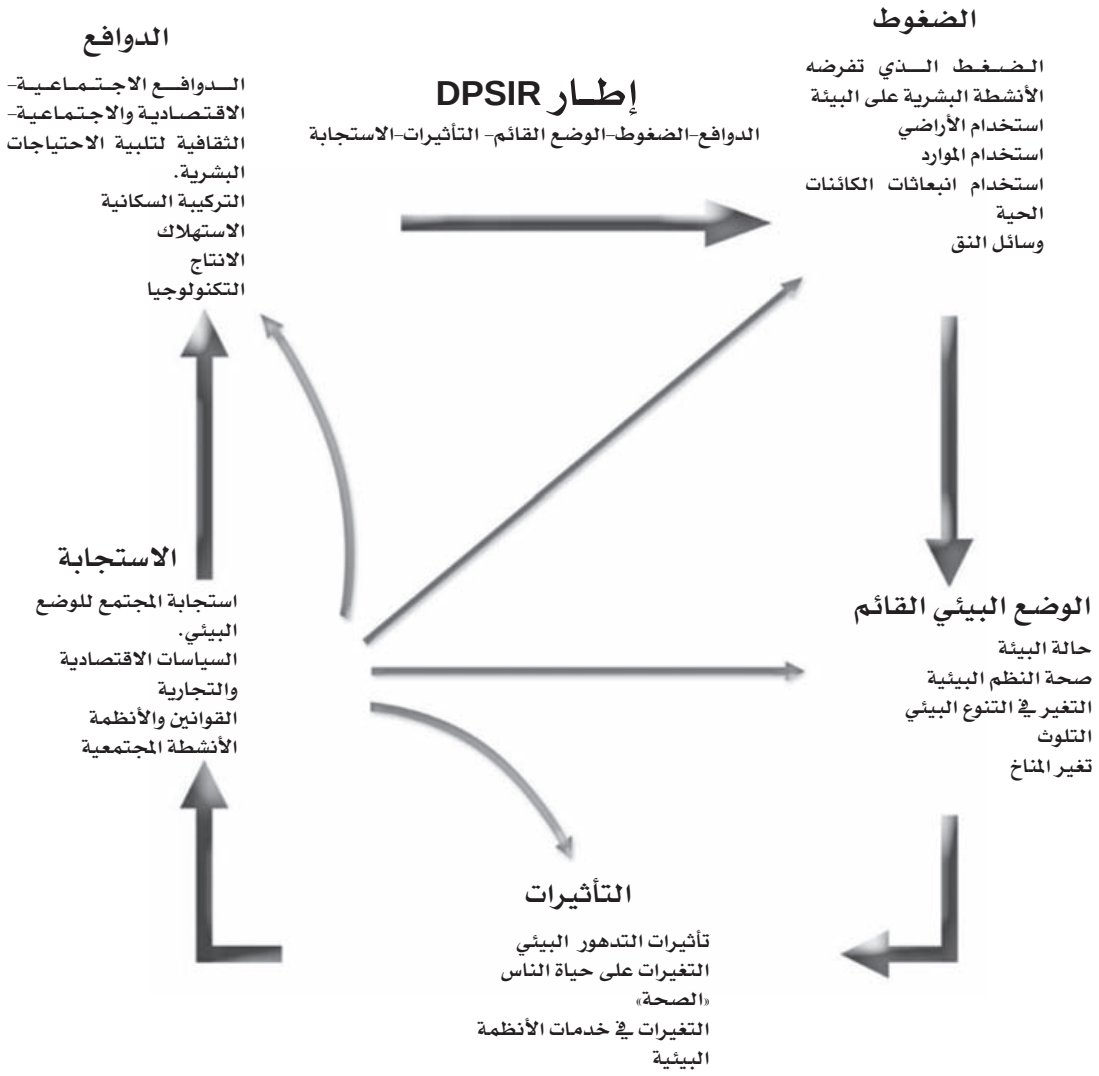

7- إجراء عمليات التدقيق التعاوني والاستفادة من تجارب الآخرين. القضايا البيئية غالباً ما تتخطى الحدود، ومن شأن التعاون مع هيئات التدقيق الأخرى لإصدار تقارير مشتركة أو تقارير منفصلة في نفس الوقت تقريبا أن يمكن المدققين من مضاعفة تأثيرهم وتسليط الضوء على مسألة ما، وتحقيق مبادرات تعاونية جديدة بين الإدارات المعنية للتصدي للمشاكل البيئية المشتركة.

أصدرت مجموعة عمل الانتوساي المعنية بالتدقيق البيئي مواد إرشادية لعمليات التدقيق التعاونية. وهناك العديد من الأمثلة على موقعها في الإنترنت، مثل التدقيق الدولي المنسق حول تغير المناخ الذي اشترك فيه 14 مكتب تدقيق وطني، واستند إلى 33 عملية تدقيق فردية. كما أن لدى مجموعة عمل الانتوساي المعنية بالتدقيق البيئي قاعدة بيانات كبيرة

تشمل عمليات التدقيق التي أجرتها مكاتب التدقيق الوطنية في جميع أنحاء العالم. وخلال الفترة من 1993 إلى 2011، نظمت مكاتب التدقيق الوطنية في أكثر من 100 دولة أكثر من 3,200 عملية تدقيق مالي والتزام وأداء ذات صلة بالبيئة.

تنفيذ وفحص التدقيق

من الخطوات الهامة في تنفيذ وفحص التدقيق هي استمرار تقييم الاحتياجات من خلال البيانات التي تم جمعها. في مرحلة التخطيط، يتم تحديد أنواع ومصادر وحدود الأدلة والبيانات. وفي هذه المرحلة، يتعين على المدققين السعي لتحديد أنواع تحليل البيانات الكمية والنوعية التي يقومون بها على الأدلة وطريقة عرضها وتقديمها. وفي مرحلة الفحص، يجب على المدققين تقييم مدى توفر هذا النوع من البيانات والأدلة وارتباطها بالموضوع وإن لم يكن كذلك، يتم اجراء التعديلات اللازمة على خطة التدقيق.

البيانات والأدلة التي يتم العثور عليها أثناء مرحلة الفحص تؤدي إلى استنتاج الملاحظات. إن عمليات تدقيق الأداء، مثل جميع عمليات التدقيق، تقارن الوضع القائم بالطريقة التي يجب أن يكون عليها، استناداً إلى معايير مناسبة. والفجوات التي تنشأ بينهما ينتج عنها «النتائج» أو «الملاحظات» على التدقيق. وفيما يلي أمثلة حول نتائج التدقيق المشتركة:

- عدم الالتزام بالقواعد والسياسات.
- عدم تحقيق النتائج المرجوة.
- عدم تقييم وإدارة المخاطر.
- عدم وضع أو اتباع الاستراتيجيات.
- ضعف تنسيق الأنشطة والإجـراءات من الجهات الفاعلة الرئيسية أو عدم وضوح الأدوار.
- فقدان البيانات أو المعلومات المطلوبة لقياس نتائج البرامج أو لدعم القرارات.
- ضعف أو عدم وجود الرقابة.

للإجابة على السؤال الذي يفرض نفسه، ■ لماذا تحدث هذه العيوب؟ يجب على المدققين إجراء تحليل للأسباب الجذرية، والتي يمكن أن تدعم وضع توصيات فعالة تؤدي إلى استخلاص حلول تمنع تكرار المشكلة. ولكن يجب الحذر من أمر واحد، وهو أن الأسباب الجذرية التي يتم ارجاعها إلى الأسس الموضوعية للسياسة، وتوافر الموارد، أو الشراكة يمكن أن تكون صعبة المعالجة بالنسبة للمدققين التشريعيين.

إعداد التقارير حول نتائج التدقيق

قبل نهاية مرحلة الفحص، عادة ما يكون المدققين قد جمعوا أدلة الاثبات من مصادر مختلفة ولابد الآن من دراستها، وتحليلها، والاحتفاظ بها أو التخلص منها. في هذا الدليل تكمن القصة التي سيتحدث عنها التدقيق في نهاية المطاف. ويتمثل التحدي في تحديد الرسائل الرئيسية وكيفية تقديمها بأسلوب واضح ومقنع.

إن أكثر التقارير فعالية هي التي تجيب عن الأسئلة التالية:

- «ما هي؟» – تحديد المشاكل التي كشف عنها التدقيق.
- «لماذا؟» – شرح أسباب اهتمام القارئ بنتائج التدقيق.
- «لم حدث ذلك؟» – تحديد السبب الجذري للمشاكل أو الملاحظات.
- «ما الذي سيحدث بعد؟» – تسليط الضوء على التوصيات أو الحلول المقترحة.

إضافة إلى ذلك، يجب على المدققين استخدام النبرة المناسبة والتواصل الموزون لإيصال النتائج الإيجابية والسلبية للتعبير عن الأدلة التي تم جمعها.

يجب على المدققين استخدام تقنية الدمج لإعداد تقارير تدقيق جيدة. هذه التقنية تشمل فلترة المعلومات وإعطاء الأولوية للرسائل التي ستدرج في التقرير. وعادة ما يفحص المدققين كميات كبيرة من المعلومات التي يتم جمعها أثناء عملية التدقيق لتحديد الأدلة التي يمكن استخدامها في التقرير مع مراعاة تضمين الحقائق والملاحظات والاستنتاجات التي تحمل أهمية نسبية فقط، و/أو ذات المخاطر العالية. أما في المجال البيئي، فينبغي الربط بين الأهمية النسبية والمخاطر والصحة العامة، وسلامة النظام البيئي، والعواقب المالية للتدهور البيئي.

يجب أن تكون تقارير التدقيق تثقيفية. فالمسائل البيئية غالباً ما تكون معقدة وقد يكون من الضروري شرح المفاهيم الهامة في مقدمة التقرير لمساعدة القارئ على فهم نتائج وأهمية عملية التدقيق. وتعد مقدمة التقرير الموقع المثالي لتقديم البيانات والمعلومات الأساسية، وربطها مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

يجب أن يستخدم كاتب التقرير لغة بسيطة ويتجنب المفردات الفنية قدر الإمكان. بذلك فإن التقارير التي تساعد القارئ في تحديد الموضوع والاهتمام بنتائج التدقيق سيكون لها التأثير الأكبر. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استخدام دراسات حالة واضحة، مثل التي تدور حول التأثيرات الصحية المحتملة على المناطق المدنية.

وفي نهاية المطاف، يعتمد تأثير عمليات التدقيق على الأداء البيئي على نوعية التوصيات وعلى الالتزام بتنفيذها. وفي أحيان كثيرة جدا، يتم إعداد التوصيات في نهاية عملية التدقيق، أي على ما يبدو، بعد فوات الأوان. وبدلا من ذلك، يجب أن يبدأ التفكير في التوصيات خلال مرحلة الفحص.

يمكن للمدققين وضع التوصيات الاستراتيجية بواسطة التركيز على «النقاط المحورية» «تمت مناقشته مسبقاً» في عمليات صنع القرار ذات الصلة.

يمكن أن يكون الهدف هو خلق «تأثير الدومينو». وتأثير الدومينو هو تفاعل تسلسلي يحدث عندما يسبب تغيير في عنصر ما تغييراً مماثلا لعناصر نظام مجاور، ويكون التأثير أكبر عندما تكون عناصر النظام مترابطة وعندما تستهدف التوصيات نقطة رئيسية في عملية صنع القرار. على سبيل المثال، فرض ضريبة على الكربون سوف يؤدي إلى حدوث تأثيرات متعاقبة في المجتمع وفي الاقتصاد حيث أن الضريبة ستؤدي إلى خفض استهلاك المنتجات كثيفة الكربون وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وزيادة استخدام النقل العام، وتحسين نوعية الهواء، وتحسين صحة المواطنين، وخفض تكاليف الرعاية الصحية.

عندما تكون التوصيات سطحية (على سبيل المثال، «لا يوجد لدى الجهة استراتيجية، ولذلك نوصي بوضع استراتيجية»)، أو مبالغ بها (على سبيل المثال، «يجب على الجهة مواصلة عمل...») فمن غير المرجح أن تؤدي إلى حدوث تغييرات كبيرة. في بعض الحالات قد تكون تلك الأمور مطلوبة كخطوة أولى، ولكن لكي تكون التوصيات فعالة، يجب مراعاة التالي:

- كن استراتيجيا في طبيعتك وليس تشغيلياً.
- عالج الأسباب الجذرية للمشاكل التي تم تحديدها، وليس أعراضها.

• ركز على النتيجة أو النتائج المتوقعة، وليس على وسيلة الوصول إليها.
• حاول أن تكون التوصيات مبتكرة وتتخطى الحدود (مثل، من خلال تحليل ومقارنة الممارسات المستخدمة في الإدارات الأخرى).
• كن واقعياً دائماً واهتم برأي الجهة الخاضعة للرقابة حول التوصيات المقترحة.

هناك طريقة أخرى لزيادة تأثير عملية تدقيق الأداء البيئي وهي الوصول إلى العامة من خارج نطاق الجهة، الأمر الذي يمكن أن يساعد في تعزيز رسائل وتأثيرات التدقيق. على سبيل المثال، يمكن للمدققين على الجوانب البيئية الاتصال بوسائل الإعلام المتخصصة والمجلات والأكاديميين وأعضاء من المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات على مستوى الهيئات والشباب.

المتابعة

إذا كان يمكن لعملية تدقيق واحدة أن يكون لها تأثيرا واضحاً، فيمكن لعمليتين تدقيق أن يكون تأثيرهما أكبر. إن إجراء عملية تدقيق بيئي واحدة أو سلسلة من عمليات التدقيق البيئي ومتابعة التدقيق في وقت لاحق لتحديد التقدم في حل أوجه القصور وتنفيذ التوصيات يمكن أن يضمن التأثير المستدام. في الواقع، عندما تعرف الجهات أن هناك عملية متابعة للتدقيق تجرى حالياً أو في وقت لاحق فمن المرجح أن تحرص هذه الجهات على اتخاذ إجراءات ملموسة.

عادة ما يتم اجراء عمليات تدقيق المتابعة خلال سنوات قليلة بعد عملية التدقيق الأصلية –وقت كاف للجهات للعمل على تنفيذ التوصيات. في معظم الحالات يتم اجراء عملية متابعة واحدة. ولكن أحيانا يكون من الأفضل أن تكون هناك خطة طويلة الاجل لإجراء عمليات متابعة أكثر، ولا سيما في مجال البيئة، حيث تتسم القضايا بطول الأجل.

الخاتمة

الحكومات هي المكلفة بإدارة ومعالجة القضايا البيئية الرئيسية، بدءاً من آثار تغير المناخ وحتى الضباب الدخاني في المناطق المدنية. ولدى هيئات التدقيق التفويض لتقييم تنفيذ وفعالية إدارة هذه القضايا وغيرها.

يمكن أن يحدث التدقيق البيئي تغييراً في هذه المجالات، ولكن هذا الأمر يتطلب عناية فائقة عند التدقيق على اختيار الموضوع، والتخطيط، والتنفيذ، وإعداد التقارير، والاتصالات.

من خلال التركيز على هذه العناصر، يمكن أن يعزز المدققين من تأثير عمليات تدقيق الأداء البيئي، بالتالي تحسين جودة البيئة من خلال وضع برامج أفضل وأكثر وإدارتها على نحو فعال. فحتى المدققين يلعبون دوراً في المفهوم المستخلص من المثل الدارج، «نحن لا نرث الأرض من آبائنا، إنما نستعيرها من أبنائنا».

شكر وتقدير

يتقدم كتاب المقال بالشكر والتقدير للأشخاص التالية أسماؤهم لمساهماتهم في إنجاز هذا المقال: بيير فريشيت، وكيمبرلي ليتش، ونيل ماكسويل، جورجستيوارتز، وسكوت فوغان.

مشاركة منظمات الخدمة المدنية في عمليات التدقيق بأجهزة الرقابة العليا

شاندرا كانتا بهاندري ، المدير ، مكتب المدقق العام ، نيبال

معلومات أساسية

التدقيق على القطاع العام، الذي ترعاه أجهزة الرقابة العليا، يعزز من حياة الناس. وكما تشير مقدمة المعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا رقم 12: قيمة وفوائد أجهزة الرقابة العليا – أحداث الفارق في حياة المواطنين أنه بمجرد نشر نتائج تدقيق جهاز الرقابة الأعلى على العامة، يصبح المواطنين قادرين على مساءلة الأمناء على الموارد العامة.

تؤكد الندوة 21 للأمم المتحدة والانتوساي (2011) حول «الممارسات الفعالة للتعاون بين أجهزة الرقابة العليا والمواطنين لتعزيز المساءلة العامة»على أهمية التعاون الفعال بين الأجهزة الرقابية والمواطنين لضمان وتعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد داخل الحكومة. وأكدت الندوة كذلك أن التعاون الفعال لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التواصل الفعال. وفيما يتعلق بتعزيز الشفافية في عملية المساءلة العامة، فقد تم الاعتراف بالمواطنين كشركاء طبيعيين لأجهزة الرقابة العليا.

وباعتبارٍ المواطنين هم المستخدمين النهائيين للخدمات والأنشطة الحكومية، فإنهم يعدون مصدراً غنياً للمعرفة والمعلومات حول الأداء الحكومي. ولذلك، فإن استمرار الحوار مع المواطنين يزيد من وعيهم بعمل أجهزة الرقابة العليا، ويعزز ثقتهم في الإدارة العامة. وتكثيف مشاركة المواطنين – بتطوير آليات تلقي ورصد الشكاوى المتعلقة بعدم الالتزام وسوء الإدارة، ووضع الاقتراحات التي تهدف إلى تحسين الإدارة العامة والخدمات – يساهم بتوفير المعلومات حول المجالات التي يتم التركيز عليها في عمليات التدقيق المقبلة والنطاقات والمخاطر التي سيتم النظر فيها.

تشير الندوة 22 للأمم المتحدة والانتوساي (2013) حول «الرقابة والنشاطات الاستشارية لأجهزة الرقابة العليا: فرص ومخاطر وإمكانيات إشراك المواطنين» إلى قرار الأمم المتحدة رقم A/66/209 «تحسين الكفاءة، والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة عن طريق تعزيز أجهزة الرقابة العليا». وينص هذا القرار على امتلاك المواطنين والمجتمع المدني القدر ذاته من الأهمية التي تمتلكها الهيئات السياسية المختصة كجهات متلقية لتقارير وتوصيات التدقيق، وأنهم يسهمون في الرقابة الفعالة من خلال النقاش العام. وتؤكد الندوة على أهمية التواصل الفعال لأجهزة الرقابة العليا مع العامة بهدف تعزيز وعي المواطنين ووسائل الإعلام حول نتائج وتوصيات أجهزة الرقابة العليا.

وكممثلين عن المواطنين بصفتهم المستفيدين والمستهلكين للخدمات، يمكن لمنظمات المجتمع المدني توعية المواطنين حول المساءلة العامة. ولدى منظمات المجتمع المدني الشبكات والخبرات للكشف عن الحالات المحتملة للفساد، ورفع التقارير بشأنها لأجهزة الرقابة العليا. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني التعاون مع الهيئات التشريعية والبرلمانات للضغط على السلطة التنفيذية لتنفيذ توصيات التدقيق.

للاستفادة من شبكات وخبرات منظمات المجتمع المدني، يجب على أجهزة الرقابة العليا إنشاء قنوات اتصال مع هذه المنظمات. ومن ثم يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام هذه القنوات

لتزويد أجهزة الرقابة العليا بالمعلومات التي يمكن أن تساعد في التخطيط لعملية التدقيق. ويجب على أجهزة الرقابة العليا منح منظمات المجتمع المدني صلاحية الوصول لتقارير التدقيق والضغط على السلطة التنفيذية للعمل بتوصيات التدقيق. ولتيسير إنشاء كادر من المواطنين الناشطين، يتعين على أجهزة الرقابة العليا إعداد تقارير مفهومة ومتاحة ومتوفرة لنطاق واسع من المواطنين في الوقت المناسب.

طرق إشراك المواطنين في عمليات التدقيق العامة: أمثلة حول أفضل الممارسات

أ) **إجراء عمليات التدقيق الاجتماعي وعقد الندوات العامة** – يستخدم هذا النموذج في منظمة «MKSS» بالهند، وهي منظمة تعنى بالفلاحين والعمال. وتقوم هذه المنظمة بعمليات التدقيق وتنظيم ندوات عامة حول نفقات الحكومة المحلية في المجتمعات القروية. وقامت منظمات المجتمع المدني بنشر هذا النموذج في جميع أنحاء الهند. وفي إطار هذه الطريقة، تقوم المجتمعات المحلية بفحص السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات الأخرى حول برامج الأشغال العامة المنجزة في المنطقة وتحديد حالات الاحتيال في الوثائق، بما في ذلك الحسابات التي تهدف إلى تسجيل المنشآت التي لم يتم إنشاؤها «الأعمال الوهمية»، والفواتير المزورة لأنشطة المشروع، وقوائم العمل المزيفة.

ب) **العمل بشكل وثيق مع السلطة التشريعية** – يستخدم هذا النموذج في جنوب افريقيا من قبل مراقبة المساءلة في الخدمات العامة «PSAM»، وهي منظمة للبحوث والدفاع عن الحقوق العامة، تعنى بمتابعة ردود فعل الهيئات الحكومية تجاه حالات سوء التصرف المالي والفساد التي تم تحديدها في تقارير المراجع العام.

ج) **إجراء عمليات التدقيق التبادلي كمشروع مشترك** – يقوم جهاز الرقابة الأعلى في الفليبين، بالتعاون مع منظمة غير حكومية تدعى «مواطنين مقاطعة «ابرا» نحو تحقيق حكومة جيدة CCAGG بإجراء عمليات تدقيق تبادلي كمشروع مشترك. وتقوم هذه المنظمة بمراقبة مشاريع البنية التحتية داخل المقاطعة وتستعين بالمراقبين المحليين والمتطوعين من المنطقة للتحقق من تنفيذ المشاريع الحكومية وفقاً لشروط العقد. وتركز هذه العملية على عمليات تدقيق الأداء التي تقوم بتقييم آثار البرامج أو المشاريع الحكومية للتأكد من أنها قد حققت نتائجها المتوقعة. تشمل فرق التدقيق أعضاء من جهاز الرقابة الأعلى في الفيليبين، والمنظمات غير الحكومية. وتتلقى فرق العمل التدريب المشترك على إجراء عمليات تدقيق تشاركي قبل الشروع بها.

د) **منح منظمات المجتمع المدني صلاحية الوصول لوثائق الهيئات لمساعدتهم** – يتعاون جهاز الرقابة الأعلى في الفليبين مع إحدى منظمات المجتمع المدني التي تسمى شركة مراقبة المشتريات. ومن أجل اختبار أداة قياس الفساد وعدم الكفاءة في مجال المشتريات العامة، يسهل جهاز الرقابة الأعلى في الفليبين حصول منظمات المجتمع المدني على وثائق الشراء من الهيئات الخاضعة لرقابتها. وتختص شركة مراقبة المشتريات في وضع نظم للشفافية والمساءلة في العقود والمشتريات الحكومية. وتسعى هذه الأداة إلى تحديد التكلفة الحقيقية «القيمة السوقية العادلة» للسلع أو الخدمات العامة التي تم شراؤها، ومن ثم مقارنتها بالمبالغ المدفوعة مقابل الخدمة أو السلعة، وعندما تكون المدفوعات الفعلية أعلى من القيمة السوقية، يمكن أن نستنتج من الفارق وجود الفساد أو عدم الكفاءة.

هـ) **الاستفادة من عمل منظمات المجتمع المدني في المراجعات المستقلة** – في المكسيك، قامت وزارة الإدارة العامة بتطوير أداة تدعى SEPAT: يترجم هذا الاسم الإسباني المختصر بـ

«الشفافية ونظام تقييم مشاركة المواطن.» مهمة SEPAT هي التأكد من أن الهيئات البلدية تعتمد سياسات جيدة في الإفصاح، وتسهل حصول المواطنين على المعلومات، وتيسر عمليات التدقيق الاجتماعي. ومن خلال هذه العملية يقوم المستفيدين من المشاريع بتقييم أداء الهيئة والرقابة على نفقاتها. وتم إدراج تكليف إجراء عمليات التدقيق الاجتماعي على برامج التطوير في القانون العام لسنة 2004 والخاص بالتنمية الاجتماعية.

وعلى نحو مماثل، حصلت منظمة Fudar، وهي من منظمات المجتمع المدني المختصة بالبحوث والدفاع عن الحقوق العامة، على مئات الأوراق من السجلات المحاسبية من وزارة الصحة عن طريق استخدام القانون الوطني لحرية الاطلاع على المعلومات. وفي وقت لاحق اكتشفت Fudar وجود فساد في أحد العقود الممنوحة لوكالة خاصة ضمن برنامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المكسيك. وفي وقت لاحق تم تأكيد النتائج التي توصلت لها منظمات المجتمع المدني بعد تحقيق رسمي أجراه جهاز الرقابة الأعلى في الدولة.

و) نظام للنظر في طلبات التدقيق والشكاوى التي يتقدم بها المواطنين – في جمهورية كوريا، تم استحداث نظام للنظر في طلبات التدقيق والشكاوى التي يتقدم بها المواطنين بموجب قانون مكافحة الفساد لعام 2001. يسمح هذا النظام للمواطنين بتقديم طلب لمجلس التدقيق والتفتيش في كوريا A جهاز الرقابة الأعلى الكوري S لإجراء عملية تدقيق خاصة على الهيئات العامة التي توجد فيها شبهة فساد أو تجاوزات قانونية. ويتم تقديم الطلبات للجنة مؤلفة من المواطنين والمسؤولين في مجال التدقيق. وقد تم تشكيل هذه اللجنة بهدف مراجعة الطلبات لتحديد الشكاوى الكاذبة والبت في الطلبات التي تستحق إجراء تدقيق كامل.

لا تقتصر الجهود التي تبذل لإشراك المواطنين في عمليات التدقيق في جمهورية كوريا على المستوى المحلي، فقد قررت بعض الحكومات المحلية معالجة الشكاوى والتظلمات المقدمة من المواطنين عن طريق تعيين مدققين من المواطنين. يتم تعيين هؤلاء المدققين، من غير الموظفين العموميين، لمراجعة الدعاوى خلال فترة زمنية معينة. يقوم المدققين من المواطنين بعمليات التدقيق في حالة الضرورة، ومن ثم إبلاغ أصحاب الدعاوى عن النتائج. وبموجب «نظام استقبال الدعاوى المدنية»، يمكن للمواطنين تقديم الدعاوى لجهاز الرقابة الأعلى في كوريا ضد الهيئات العامة باستخدام مجموعة متنوعة من الوسائط، بما في ذلك الإنترنت والخط الساخن المجاني المفتوح 24 ساعة، ويبلغ عدد التقارير المقدمة حوالي 8,000 كل سنة. ووفقا «لنظام الإخطار المسبق حول التدقيق»، يقوم جهاز الرقابة الأعلى في كوريا بإعلام المواطنين بشكل مسبق حول عمليات التدقيق التي سيتم إجراؤها ويطلب منهم تقديم الملاحظات للمساعدة في عمليات التدقيق.

ز) الاستعانة بلجنة أو مجلس استشاري يضم مجموعة واسعة من كبار الشخصيات من مختلف قطاعات المجتمع – تحرص اللجنة الاستشارية السياسية التابعة لجهاز الرقابة الأعلى في كوريا على الاستعانة بخدمات الخبراء غير الحكوميين، وخاصة أساتذة الجامعات والباحثين، لتقديم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بتوجهات التدقيق في الجهاز وحول السياسات المتعلقة بالتدقيق.

ح) استخدام منظمات المجتمع المدني للحقوق المدنية – في الأرجنتين، قامت الرابطة المدنية من أجل تحقيق المساواة والعدالة (ACIJ) – وهي مؤسسة متخصصة بحقوق الإنسان – برفع دعوى قضائية ضد لجنة الكونجرس في البلاد، والمسؤولة عن مراجعة التقارير المقدمة من

جهاز الرقابة الأعلى وبدء العمل استناداً على توصيات التدقيق، وذلك من أجل الحصول على محاضر جلسات الاستماع في الكونغرس. وفي وقت لاحق استخدمت الرابطة هذه المحاضر لتسليط الضوء على عدم اتخاذ اللجنة لأي إجراء يتطلب إجراءات تصحيحية استجابة لتوصيات التدقيق.

التعاون بين أجهزة الرقابة العليا ومنظمات المجتمع المدني: كيف؟

يمكن تحقيق درجات مختلفة من التعاون بين أجهزة الرقابة العليا ومنظمات المجتمع المدني لإشراكها في عمليات التدقيق. واستناداً على الطرق التي سبق مناقشتها، يمكن تصنيف طرق التعاون إلى الثلاث فئات التالية:

• يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تجري عمليات تدقيق مستقلة.

استحدثت منظمات المجتمع المدني طرق مبتكرة في عمليات التدقيق الاجتماعي، مثل تلك التي تمارسها منظمة MKSS في الهند وشركة Fandur في المكسيك، والتي تعد مستقلة عن عمليات التدقيق الحكومي الرسمية.

• يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام نتائج التدقيق التي يستخلصها المدققين الحكوميين في مساءلة الهيئات الحكومية.

على سبيل المثال، كاستراتيجية مطالبة الجهات باتخاذ إجراءات معينه علناً، تقوم مراقبة المساءلة في الخدمات العامة (PSAM) في جنوب أفريقيا بنشر نتائج تقارير التدقيق الحكومي في الصحافة والبرامج الحوارية في الإذاعة. كما تنشر مراقبة المساءلة في الخدمات العامة (PSAM) بطاقة نتائج تقيس الالتزام النسبي لمختلف الهيئات العامة بالقوانين المالية – وهذه البطاقات تستند جزئياً على النتائج الرسمية لتقارير التدقيق. مثال آخر لهذا الأسلوب يتمثل في الرابطة المدنية من أجل تحقيق المساواة والعدالة (ACIJ) في الأرجنتين، والتي تحقق في الإجراءات التي اتخذتها اللجنة التشريعية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ التوصيات الناتجة عن عمليات التدقيق الحكومية.

• يمكن أن تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل وثيق مع المدققين في أجهزة الرقابة العليا: على سبيل المثال شاركت منظمة "مواطنين مقاطعة «ابرا» نحو تحقيق حكومة جيدة» (CCAGG) بوصفها عضواً في فريق التدقيق بإجراء عمليات تدقيق على الأداء الحكومي في الهيئة العامة للطرق السريعة. وخلال عمليات التدقيق الحكومية الرسمية على الهيئات العامة، تمكنت شركة مراقبة المشتريات الوصول إلى وثائق الهيئات العامة، والتي هي في حوزة المدققين الحكوميين لقياس المخالفات في المشتريات. وفي جمهورية كوريا تقوم شركة CCEJ باستخدام نظام طلبات التدقيق التي يتقدم بها المواطنين لإجراء عمليات تدقيق خاصة على المشاريع الحكومية التي تشتبه المنظمة وجود مخالفات مالية فيها.

قضايا واهتمامات حول التعاون بين أجهزة الرقابة العليا ومنظمات المجتمع المدني

يجب أن تتأكد أجهزة الرقابة العليا من أن تطوير ممارسات التعاون الفعال بين الأجهزة الرقابية والمواطنين لا يعرض أدوارها التقليدية للخطر أو يخرق الاستقلال المؤسسي. وفيما يلي قائمة بالقضايا المتعلقة بالتعاون الفعال بين الأجهزة الرقابية، ومنظمات المجتمع المدني؛ ويجب على الأجهزة الرقابية التي تتعاون مع منظمات المجتمع المدني في وضع التدابير اللازمة التالية لتلافي ذلك:

• أجهزة الرقابة العليا، بصفة عامة، مكلفة بأن تقدم تقاريرها للسلطة التشريعية وليس للعامة.

وبغض النظر عن هيئة جهاز الرقابة الأعلى، يتم تكليف الأجهزة الرقابية بصفة عامة بتقديم التقارير إلى السلطة التشريعية. وتقع على عاتق السلطة التشريعية «وعادة ما تكون لجنة تشريعية تابعة لها» دراسة النتائج الواردة في تقارير التدقيق وفرض إجراءات معينة على الأجهزة التنفيذية.

• لا يتم نشر تقارير التدقيق دائماً في وقتها للعامة بسبب مبدأ السرية وغيره من المسؤوليات المهنية.

• كثيرا ما تتضمن تقارير التدقيق المصطلحات الفنية التي قد تؤدي إلى سوء فهم المواطنين. ويمكن أن يتطلب التوضيح استخدام أدوات مثل اختبار قياس اللغة البسيطة (SMOG) المستخدم في "المكتب الوطني للتدقيق» في المملكة المتحدة.

• لا يعطى العامة الفرصة لتقديم المدخلات على نتائج الجلسات التشريعية.

• هناك العديد من منظمات المجتمع المدني في كل دولة، الأمر الذي يصعب معه اختيار المنظمة التي يجب أن تدرج في عملية التدقيق.

• منظمات المجتمع المدني ذات الطبيعة السياسية قد تؤدي إلى صدور رأي غير حيادي. وفي بعض الحالات قد يؤثر على حيادية وموضوعية جهاز الرقابة الأعلى.

• عدم وجود إجراءات متطورة لاختيار الشركاء من بين منظمات المجتمع المدني يمكن أن يحدث ارتباكاً.

• قد تفتقر منظمات المجتمع المدني إلى الموارد اللازمة للمشاركة في عمليات التدقيق بلا مقابل مادي.

• يجب تحديد المسؤولية المهنية المطلوبة من المدققين، ومسؤوليات منظمات المجتمع المدني المشاركة في عمليات التدقيق.

سعى نيبال نحو إشراك المواطنين في عملية التدقيق

منذ إنشاء مكتب المراجع العام، جهاز الرقابة الأعلى في نيبال، في عام 1959، والجهاز يعمل على تعزيز المساءلة والشفافية العامة. إذ تضع نيبال دوماً المواطنين، والمجتمع بشكل عام، في محور أدائها لتكليفاتها الدستورية. قبل وقت قريب، تم إدراج موضوع إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عملية التدقيق على رأس جدول الأعمال بصورة أكثر وضوحا ومباشرة. وتم اتخاذ التطورات التالية لتمكين زيادة مشاركة المواطنين في عمليات التدقيق العام التي يجريها جهاز الرقابة الأعلى في نيبال:

• تشكيل لجنة استشارية – تم مؤخراً تشكيل لجنة استشارية تابعة لمكتب المراجع العام وتتألف من 15 عضواً. وتضم اللجنة في عضويتها مجموعة واسعة من ممثلي منظمات المجتمع المدني، بما فيهم مسئولين حكوميين متقاعدين رفيعي المستوى، والنائب السابق لرئيس لجنة التخطيط الوطنية، وخبير إعلامي، وخبير اقتصادي، وخبراء إداريين، وخبير قانوني. ومتوقع من اللجنة أن تقدم رؤى جديدة لتطوير القطاع العام والتدقيق في نيبال.

• تنظيم حلقة عمل لتحديد الفرص الممكنة للمشاركة في عمليات التدقيق – في أكتوبر 2013، تم تنظيم حلقة عمل ليوم ونصف حول استكشاف التحديات والفرص لتنفيذ آليات مختلفة للتدقيق التشاركي في نيبال، بدعم من البنك الدولي، في جهاز الرقابة الأعلى في نيبال في كاتماندو. وناقشت حلقة العمل طرق مختلفة للتعاون، والمخاطر الكامنة الممكنة التي تنشأ من المشاركة في عمليات التدقيق.

• تشكيل فريق عمل – نتيجة لحلقة العمل التي عقدت لتحديد الفرص الممكنة لعمليات التدقيق التبادلي، تم تشكيل فريق عمل يتألف من ستة أعضاء برئاسة مساعد المراجع العام. وتم تشكيل هذه المجموعة لتنفيذ النقاشات التي أجريت في حلقة العمل وإعداد تقرير حول طريقة إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية التدقيق من خلال مجالين: نشر توصيات التدقيق، ومشاركة جهاز الرقابة النيبالي في إجراء عمليات تدقيق الأداء. ويتألف فريق العمل من ممثلين عن جهاز الرقابة الأعلى ومنظمات المجتمع المدني.

• نشر طلبات المواطنين – في بعض الأحيان يتم نشر الملاحظات والطلبات التي يتقدم بها المواطنين في الصحف المحلية لتقديم معلومات إلى فرق العمل الميدانية للتدقيق، أو لجهاز الرقابة الأعلى في نيبال بواسطة الإعلانات، والفاكس، والهاتف، والبريد الإلكتروني، ومربع الشكوى حول أي معلومات لديهم عن سوء الاستغلال أو التملك غير المشروع لأي من الممتلكات العامة، أو أي مخالفة في إنفاق المال العام.

• خدمات لوحة الإعلانات –في عام 2012 بدأ جهاز الرقابة الأعلى في نيبال بخدمة لوحة الإعلانات لجعل أنشطتها ومعلوماتها شفافة لأصحاب المصلحة. ويمكن الحصول على هذه المعلومات عن طريق الاتصال على الرقم المجاني عبر الهاتف.

• احكام جلسات الاستماع العامة وعمليات التدقيق العامة والتدقيق الاجتماعي في الحكومة المحلية – هناك حكم إلزامي بإجراء جلسات الاستماع العامة وعمليات التدقيق العامة والتدقيق الاجتماعي وفقاً لقانون الحوكمة الذاتية المحلي. يتطلب هذا الأمر من جميع هيئات الحكومة المحلية إجراء جلسات استماع عامة، وعمليات تدقيق عامة، وعمليات تدقيق اجتماعي في أوقات محددة.

الخاتمة

إن العمل على تحقيق المصلحة العامة يضع مسؤولية كبيرة على أجهزة الرقابة العليا لإثبات أهمية المواطنين بالنسبة لها بصورة مستمرة. وهكذا، ما لم تضيف أجهزة الرقابة العليا القيمة وتوفر منافع للمواطنين، لا يمكن أن تثبت صلتها الوثيقة بالمواطنين. وبالتالي، فإن التدقيق على القطاع العام الذي تقوم به أجهزة الرقابة العليا يجب أن يضع نصب عينيه المواطنين باستمرار عند إجراء عمليات التدقيق. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني، بصفتها تمثل المجتمع، القيام بدور حيوي في تعزيز المساءلة والشفافية – حيث أنها تستهدف الأنشطة الحكومية ولديها معلومات مباشرة عن آثار الانشطة الحكومية. تعتبر منظمات المجتمع المدني الشريك الطبيعي حيث يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في الضغط على النظام العام لتحسين الإدارة المالية العامة بناءاً على توصيات التدقيق. وبهذه الطريقة، تساعد منظمات المجتمع المدني في تعزيز المساءلة والشفافية. كما يمكن أن تقدم منظمات المجتمع المدني المدخلات أثناء التخطيط والتنفيذ ومرحلة إعداد التقارير لعملية التدقيق بناء على درجة التعاون.

المراجع

-A Paradigm Shift in Auditing in Nepal," News, The World Bank, October 11, 2013 http://www.worldbank.org/en/news/feature/2013/10/11/a-par "
digm-shift-in-auditing-in-nepal
ISSAI 12: The Value and Benefits of Supreme Audit Institutions – making a difference to the lives of citizens http://www.intosai.org/issai-executive-
summaries/view/article/issai-12-the-value-and-benefits-of-supreme-audit-institutions-making-a-difference-to-the-liv.html
Jeremy Lonsdale. "Undertaking Citizen-Focused Audit: Problems and Practices." Value for Money Audit Development, National Audit Office, United
.Kingdom
Ramkumar, Vivek and Warren Krafchik. "The Role of Civil Society Organizations in Auditing and Public Finance Management." International Budget
(Project, Washington, D.C. (October 2006
-21st UN/INTOSAI Symposium on Effective practices of cooperation between Supreme Audit Institutions and citizens to enhance public accoun
.ability, Vienna, Austria, July 13–15, 2011
22nd UN/INTOSAI Symposium on Audit and advisory by SAIs: Risks and opportunities, as well as possibilities for engaging citizens, Vienna,
.Austria, March 5-7, 2013

آخر المستجدات في تعاون المانحين مع الأنتوساي

التقييم التجريبي لإطار عمل قياس الأداء PMF SAI في محكمة الحسابات البرازيلية

إعداد: محكمة الحسابات البرازيلية TCU والأمانة العامة لمجموعة مانحين الانتوساي

تقوم محكمة الحسابات البرازيلية TCU حالياً بعمل التقييم التجريبي باستخدام إطار عمل قياس الأداء الخاص بأجهزة الرقابة العليا «SAI PMF»، وهو إطار تم تصميمه لأجهزة الرقابة العليا لتقديم مراجعة دقيقة لأداء جهاز الرقابة الأعلى وفق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAIs وغيرها من الممارسات الأساسية الجيدة للانتوساي. وللقيام بذلك، يدمج هذا التقييم «SAI PMF» المقاييس الموضوعية والتقييم النوعي.

ويتم تطوير التقييم التجريبي باستخدام إطار عمل قياس الأداء الخاص بأجهزة الرقابة العليا «SAI PMF» برعاية مجموعة عمل الانتوساي المعنية بقيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا«WGVBS» . قامت مجموعة العمل هذه بتأسيس فريق مهمة يتكون من عدة متطوعين من الانتوساي، وأجهزة الرقابة العليا، والجهات المانحة، وتقوم الأمانة العامة للجهات المانحة للانتوساي التابعة لمبادرة الانتوساي للتنمية بتنسيق أعمال الفريق.

حالياً، يدخل إطار العمل مرحلته التجريبية الثانية، الأمر الذي يتيح إجراء المزيد من الاختبارات والتعديلات على إطار العمل نفسه، وفي الوقت الحالي تقوم عدة أجهزة رقابية بالتقييم التجريبي. وسيستمر التقييم التجريبي لإطار العمل لسنة أخرى قبل استخدام الدروس المستفادة من التقييم التجريبي لإجراء المزيد من التعديلات على إطار العمل على أن يتم تقديمها في مؤتمر الانكوساي الحادي والعشرين في 2016 لاعتمادها.

وتعتبر محكمة الحسابات البرازيلية TCU أحد أجهزة الرقابة العليا التي تجري تقييماً في الوقت الحالي لإطار عمل قياس الأداء «SAI PMF»، وقد اختارت القيام بالتقييم الذاتي. ويقوم الاختصاصيين الداخليين بتقييم وضمان الجودة.

أهداف محكمة الحسابات البرازيلية الخاصة بعمليات التقييم تجريبي لإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى «SAI PMF»

الهدف الأول لمحكمة الحسابات البرازيلية من استخدام التقييم التجريبي SAI PMF هو جمع معلومات عالية الجودة مبنية على معلومات مثبتة بالأدلة لدعم عملية التخطيط الاستراتيجي.

ويشمل التقييم التجريبي SAI PMF 24 مؤشراً تم إدراجها تحت سبعة مجالات تغطي جميع الجوانب الرئيسية في جهاز الرقابة الأعلى مثل نتائج التدقيق، والتطوير التنظيمي، والعمل

الأساسي، والاستقلالية وهياكل الدعم إلى جانب الأمور الأخرى. وينقسم كل مؤشر إلى أبعاد «من 2-4» والتي تنقسم بدورها إلى عدد من المقاييس.

ويتم تقييم كل مقياس مقابل دليل الإثبات الموضوعي. وبناءاً على عدد المقاييس التي تم تقييمها بنجاح يتم منح النقاط من 0-4. وعن طريق استخدام جدول للتحويل، يتم حساب مجموع النقاط وتحويلها إلى نتيجة نهائية وفق المؤشر المتاح.

وحيثما يكون ملائماً، يتم وضع المقاييس وفقاً لمعايير الانتوساي والوثائق الإرشادية. وجميع نتائج المؤشرات الخاصة بالتقييم التجريبي SAI PMF تقوم على أساس أدلة الإثبات، وتم قياسها مقابل المعايير الدولية وأفضل الممارسات. ويشكل ذلك أساساً متيناً لتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تعديل لتعزيز أداء ومكانة أجهزة الرقابة العليا بالنسبة للعامة.

تم التوصل إلى أن الناتج النهائي يتناسب مع الوضع الحالي لمحكمة الحسابات البرازيلية. فالمجالات التي تعتبر ذات أساس متين هي تلك التي تراوحت نتائجها ما بين 3 إلى 4، والمجالات أو العمليات التي كانت نتائجها أقل من 3 هي التي اعتبرها فريق المهمة والموظفين الآخرين المشاركين في التقييم إنها مجالات تحتاج لمزيد من التعديل. وقد أثبت فحص دليل الإثبات فعاليته في دعم مجموع النتيجة النهائية لجميع المؤشرات.

بعد اتباع طريقة التقييم التجريبي SAI PMF، تم تقييم أكثر من 480 مقياس، مما جعل أساس التقييم التجريبي لمحكمة الحسابات البرازيلية مبنياً على أساس جيد ووفقاً لأدلة الإثبات الموضوعية. ويعتبر الشكل الحالي للتقييم التجريبي SAI PMF أداة مستهلكة للوقت، إلا أن النتائج التي تم تحقيقها تستحق الجهود المبذولة.

وقد شارك في التقييم التجريبي أكثر من 20 وحدة وقطاع. ونتيجة ذلك، اطلع جميع أصحاب المصلحة على التقييم، وأبدوا استعدادهم لاستخدام النتائج. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم إجراء عرض تقديمي حول التقييم خلال الاجتماع السنوي لمحكمة الحسابات البرازيلية الذي يجمع كبار المدراء الذين أبدوا اهتماماً مميزاً في القيادة.

الهدف الثاني لمحكمة الحسابات البرازيلية من استخدام التقييم التجريبي «SAI PMF» هو اختباره في حالة عملية معقدة للتحقق من مدى ملائمته للعمل وإجراء التعديلات المناسبة عليه.

ومن خلال تجربة محكمة الحسابات البرازيلية، من الواضح أن هنالك حاجة لتشكيل فريق متعدد التخصصات للقيام بمثل هذا التقييم بنجاح، ولا غنى عن التدريب المسبق على التقييم التجريبي SAI PMF. ويتكون فريق التقييم من ثمانية مدققين، ثلاثة منهم يعملون دواماً كاملاً ولديهم خبرة في مختلف المجالات الإدارية والرقابية. إن مثل هذا التنوع في المعرفة والمهارات يعتبر أمراً ضرورياً بالنسبة لتقييم التجريبي SAI PMF باعتباره أداة تقييم أساسية تغطي الأنشطة الرئيسية «عمليات تدقيق وأحكام قضائية» والتخطيط الاستراتيجي وخدمات الدعم.

ومن واقع خبرة محكمة الحسابات البرازيلية يجب أن يستغرق التقييم فترة تقارب خمسة أشهر على أن يتم الانتهاء منه في أول مارس «ملاحظة المحرر: تم الانتهاء من التقرير وفق ما هو مجدول في مارس 2014». ويمكن تقليص الإطار الزمني في حالة التفرغ الكامل لجميع أعضاء الفريق للقيام بالتقييم.

إن عملية الاستعانة بالموظفين الداخليين في مهمة التقييم قد أثبتت فعاليته في توفير الوقت

وضمان الجودة، حيث أن جميع المشاركين هم من المدققين الخبراء وعلى دراية جيدة بمحكمة الحسابات البرازيلية، ودورها، وبيئتها الداخلية والخارجية. وفي حالة مشاركة خبراء خارجيين في التقييم، من المؤكد ان ذلك سيستهلك المزيد من الوقت حيث أنهم يحتاجون وقتاً أكثر للتأقلم مع محكمة الحسابات البرازيلية ومعرفتها. إن القيام ببعض التعديلات البسيطة في التقييم التجريبي SAI PMF لتقليل المقاييس يمكن أن يؤدي إلى توفير الوقت، وتشجيع المزيد من أجهزة الرقابة العليا على استخدامه.

المنافع المتوقعة للتقييم التجريبي SAI PMF

تتمثل الفائدة الرئيسية للتقييم في استخدام نتائجه كمدخلات لعملية التخطيط الاستراتيجي لمحكمة الحسابات البرازيلية. يقدم التقييم التجريبي SAI PMF تقييماً عالي الجودة لجميع المجالات في محكمة الحسابات البرازيلية لتتمكن الإدارة العليا من اتخاذ قرارات مدروسة تتعلق بالمجلات والمشاريع التي يجب أن تمنح الأولوية لزيادة مخرجات الجهة.

ستتم دراسة إدراج مؤشرات التقييم التجريبي SAI PMF ضمن مجموعة مؤشرات الأداء التي تستخدمها محكمة الحسابات البرازيلية بانتظام في عمليتها الإدارية.

وسيتم إبلاغ كل إدارة أو قطاع بالإجراءات التفصيلية في حال وجود فرصة لإدخال التعديلات اللازمة، حتى ليتسنى لهم المضي في تطبيقها.

في المستقبل، يمكن القيام بتقييم تجريبي SAI PMF آخر لمراقبة التقدم الذي تم إنجازه. وأخيراً، وبناء على قرار رئيس محكمة الحسابات البرازيلية، يمكن نشر ملخصاً تنفيذياً للتقرير النهائي للعامة. حيث يستفيد منها المواطنين البرازيليين والجهات وأصحاب المصلحة الدوليين، مثل أجهزة الرقابة العليا الأخرى، وجهات التنمية، والمؤسسات المالية.

للحصول على المزيد من المعلومات حول التقييم التجريبي SAI PMF يرجى الاطلاع على الموقع التالي: http://www.idi.nolartikkel.aspx?Mid1=102AId=704

مشاركة محكمة الحسابات البرازيلية في تطوير التقييم التجريبي SAI PMF والبدء في تنفيذه

شاركت محكمة الحسابات البرازيلية بحماس في تطوير طريقة التقييم التجريبي SAI PMF بصفتها عضواً في فريق المهمة.

تم تدريب ستة مدققين من محكمة الحسابات البرازيلية كمقيمين ومحاضرين للتقييم التجريبي SAI PMF، وتلقى ثلاثة وثلاثون مدققاً تدريباً داخلياً داخل محكمة الحسابات البرازيلية. وسيساهم أحد المدققين الذي سبق وأن شارك كمدرب في البرامج التدريبي حول التقييم التجريبي SAI PMF في ليما، وميامي، والعاصمة واشنطن، مع المدربين وكذلك في عمليات التدريب في فيجي في إبريل/مايو 2014.

وقعت مبادرة الانتوساي للتنمية IDI ومحكمة الحسابات البرازيلية مذكرة تفاهم تتعلق بالدعم النوعي للأمانة العامة للانتوساي. ووافقت محكمة الحسابات البرازيلية على التعاون عن طريق المساهمة بموظف أو أكثر من محكمة الحسابات البرازيلية في الأمانة العامة. سيترتب على الدعم الذي ستقدمه محكمة الحسابات البرازيلية الالتزام بالحد الأدنى من وقت العمل والذي يبلغ 50 % لكل موظف عضو من 2013 إلى نهاية 2014 في مواضيع تتعلق بالتقييم التجريبي SAI PMF أو في مشاريع أخرى لتنمية القدرات تدعمها مجموعة مانحي الانتوساي.

الدعوة العالمية لتقديم المقترحات في 2013

تم البدأ بتوجيه دعوة عالمية لتقديم المقترحات في اجتماع اللجنة التوجيهية لمجموعة مانحي الانتوساي ، الذي عقد خلال الفترة من 18-19 أكتوبر في بكين ، الصين. وتمت دعوة أجهزة الرقابة العليا في الدول النامية، وأقاليم الانتوساي والأقاليم الفرعية، ولجان الانتوساي واللجان الفرعية ومجموعات العمل لتسليم المقترحات لمبادرات تنمية القدرات لمصلحة أجهزة الرقابة العليا في أغلب الدول النامية أو جميعها. وبشكل مغاير للدعوة العالمية لتقديم المقترحات في عام 2011، بدأت هذه الدعوة بوضع ملاحظات حول ملاحظات حول مفاهيم المشروع، وسيتم تحويل هذه الملاحظات إلى مقترحات أكثر شمولاً في حالة وجود اهتمام من مقدمي الدعم.

وتم تحديد الموعد النهائي لتقديم الطلبات في 31 يناير 2014 وتسليم مسودة الملاحظات للأمانة العامة لمجموعة مانحي الانتوساي للاطلاع عليها وإبداء الملاحظات. ويمكن لمقدمي الملاحظات استخدام التعليقات في تعزيز مسودة الملاحظات الخاصة بهم قبل التسليم النهائي.

31 مارس 2014 الموعد المحدد لتسليم الملاحظات النهائية الحول مفاهيم المشروع

بعد تحديد الموعد النهائي للتقديم، ستوزع الأمانة العامة لمجموعة مانحي الانتوساي الملاحظات النهائية حول مفاهيم المشروع لمقدمي الدعم «أجهزة الرقابة العليا والمانحين» ولصندوق تنمية قدرات أجهزة الرقابة العليا :CDF صندوق تنمية أجهزة الرقابة العليا، في طور التنفيذ حالياً للمراجعة وفق معايير المخصصات والمبالغ المتوفرة. وسوف تنسق الأمانة العامة لمجموعة مانحي الانتوساي هاتان العمليتان، ولكن ستتم عملية اتخاذ القرارات حول شروط الدعم من قبل كل من المانحين بصورة فردية، والمقدمين من أجهزة الرقابة العليا ومجلس صندوق تنمية أجهزة الرقابة العليا CDF.

سيكون الموعد النهائي للمقدمين «أجهزة الرقابة العليا، والمانحين، وصندوق تنمية أجهزة الرقابة العليا» لإبداء اهتمامهم المبدئي في مسودة الملاحظات في 15 يونيو 2014.

داخل

INTOSAI

منظمة أولاسيفس تعقد الاجتماع الثالث والعشرون للجمعية العمومية في سانتياغو

عقدت المنظمة الكاريبية واللاتينية لأجهزة الرقابة العليا «أولاسيفس» الاجتماع الثالث والعشرون للجمعية العمومية خلال الفترة من 8 – 11 ديسمبر 2013 في سانتياغو، تشيلي. واستضاف الاجتماع مكتب المراجع العام لجمهورية تشيلي والذي شاركت فيه وفود من الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، وجمهورية الدومينيكان، والاكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبناما، والباراغواي، والبيرو، وبورتوريكو، والاوروغواي. و تضمنت مجاميع المشاركين الآخرين ممثلين من الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي «النمسا»، رئيس مجلس إدارة الانتوساي «الصين» ومبادرة الانتوساي للتنمية «فنزويلا»، ولجنة بناء القدرات في منظمة الانتوساي «جنوب افريقيا»، ومنظمة الأفروساي «الكاميرون» وجزر كايمان، وتايوان، والاتحاد الأوربي، وفرنسا، وألمانيا، ومصرف التنمية الأمريكي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، والبرتغال، واسبانيا، وسورينام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

المشاركين في الاجتماع الثالث والعشرون للجمعية العمومية للأولاسيفس في ديسمبر 2013، تشيلي

حفل الافتتاح

رحب كل من المراجع العام لجمهورية تشيلي والسكرتير العام لمنظمة أولاسيفس، السيد/ روميرو ميندوزا، بالمشاركين وركزوا على دور أجهزة الرقابة العليا في التأثير على المجتمع. وقد شارك رئيس جمهورية تشيلي، السيد/ سيباستيان بينيرا، في حفل الافتتاح والذي بدوره ركز على أهمية منظمة أولاسيفس بالنسبة للأعضاء والإقليم. علق السيد/ تشو وي بي، ممثل رئيس مجلس مديري الانتوساي، على المساهمات الكبيرة لمنظمة أولاسيفس فيما يتعلق بعمليات التعاون وتبادل المعارف والخبرات، بالإضافة إلى التفاعل مع منظمة الانتوساي حول الاتفاقيات والمشاريع الهامة. قام السيد/ اوغستو ناردیس رئيس منظمة أولاسيفس، ورئيس محكمة التدقيق البرازيلية بافتتاح الاجتماع بصورة رسمية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على دور أجهزة الرقابة العليا في المساهمة في الحكم الرشيد.

منظمة أولاسيفس تحتفل بالذكرى الخمسين لإنشائها

شهد عام 2013 الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمة أولاسيفس، هذا وقد أشارت الجمعية العمومية خلال اجتماعها الثالث والعشرون بتقدير إلى الإنجازات الهامة والكبيرة المتعلقة بمختلف الاحداث عبر عرض فيلم وثائقي تذكاري بالإضافة إلى إصدار عدد خاص من مجلة أولاسيفس.

العروض التقديمية للمواضيع الفنية

تم تنظيم اجتماع الجمعية العمومية حول المواضيع الأربعة التالية:

- أدوات محاربة الفساد.
- الالتزامات البيئية المترتبة على تدمير التنوع البيولوجي.
- تأثير اطر عمل مقاييس الأداء لأجهزة الرقابة العليا والتعاون مع اللجنة المعنية بتقييم أداء أجهزة الرقابة العليا ومؤشرات الأداء «CEDEIR» و منظمة الانتوساي .
- مشاركة المواطنين: المبادئ الشاملة للمساءلة التي تؤثر على الرقابة المالية وتساهم في تعزيز القيم العامة لدى المواطنين.

بدأت الجمعية العمومية اجتماعها في 9 ديسمبر 2013، اليوم العالمي لمحاربة الفساد، و قد تضمن الاجتماع عرض تقديمي من قبل فريق من الخبراء العاملين على محاربة الفساد مثل: ديميرتي فلاسيس – رئيس قسم محاربة الفساد و الجرائم الاقتصادية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC وبالوما باينا نائبة رئيس قسم النزاهة في القطاع العام، إدارة الشؤون العامة، ومديرية التنمية الإقليمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

وتلى هذا الحدث ورشة عمل بقيادة السيدة/ سوزانا سيلفا، المنسق العام اللجنة العليا لمكافحة الفساد في بيرو. كما تحدث البروفسور روبرت كليتجارد خريج جامعة كليرمونت، حول موضوع الفساد. وقام كل من بالوما باينا و د. هوراشيو برزينيتي، رئيس اللجنة الفنية للمساءلة التابعة لمنظمة أولاسيفس، والمدقق العام لمحكمة الحسابات في الأرجنتين في تقديم برنامج تحت عنوان تجارب مشاركة المواطنين.

قام رئيس منظمة أولاسيفس، السيد/ اوغستو ناردیز بقيادة حلقة نقاشية حول تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا في أولاسيفس. وشارك في الحلقة النقاشية كل من: خوان خافيير بيريز سافيدرا، مدقق مختص بالتدقيق على الالتزام المالي في جهاز الرقابة الأعلى المكسيكي، وياديرا اسبينوزا من مبادرة الأنتوساي للتنمية، ولوتشياتو داني من محكمة التدقيق البرازيلية، واليستير سواربريك المدقق العام لجرز الكايمن.

عمل كل من السيدة/ ديبي سبرايتزر كبير اختصاصيي الإدارة المالية في البنك الأمريكي، والسيد/ هيكتور رابدي، المنسق الفني للإدارة المالية، على مناقشة الأمور المتعلقة بالشفافية والثقة بالقطاع العام وذلك من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بمدى التطور في أجهزة الرقابة العليا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد تم تبادل مبادرات التنمية من قبل كل من السيد/ اوغستو ناردیس والسيد/ بترو روسو – عضو محكمة الحسابات الأوربية، والسيد/ يادیرا اسبينوزا من مبادرة الأنتوساي للتنمية، والسيد/ كيمي ماكويتو – المدقق العام في جنوب أفريقيا، والسيد/ وسيل بريتوريوس – المدير التنفيذي للأمانة العامة في المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا الناطقة بالإنجليزية،

إلى جانب السيد/ كارلوس ألبيرتو موراييس أنتونيس – نائب رئيس محكمة المدققين البرتغالية، والسيد/ برتراند ديرنجير – رئيس المحكمة الإقليمية للحسابات في غوادالوبي، وغيانا وجزر المارتينيك.

ومن جانب آخر، تبنت الجمعية العمومية اعلان سانتياغو – حول الحوكمة ومحاربة الفساد وثقة العامة. وفيا يلي اللجان الأربع الأساسية: (1) منظمة أولاسيفس حالياً –الموازنة والتحديات في الخمسين، (2) تفويضات أجهزة الرقابة العليا: محاربة الفساد، الشراكة مع المواطنين والحكم الرشيد، (3) التحسينات على منظمة أولاسيفس وأعضائها، (4) دعم المبادئ الرئيسية لمنظمة الانتوساي.

تم انتخاب جهاز الرقابة الأعلى في الباراغواي –خلال الجلسات الادارية –لينظم إلى مجلس مديري منظمة أولاسيفس، إلى جانب جهاز الرقابة الأعلى في البرازيل، وتشيلي، والأرجنتين، وهندوراس، وجمهورية بيرو «الجهاز المضيف للاجتماع الرابع والعشرون لجمعية أولاسيفس العمومية».

أنشطة أخرى

خلال فترة انعقاد المؤتمر، تم استقبال المشاركين بحفاوة وكرم ضيافة من قبل المراجع العام، السيد/روميرو ميندوزا، وموظفيه. وتضمن المؤتمر العديد من الأنشطة التي كان أبرزها احتفالية ثقافية بمناسبة مرور 50 سنه على انشاء أولاسيفس في مطعم بالي هالي في سانتياغو، إلى جانب مأدبة العشاء في المتحف العسكري التاريخي حيث تم تقديم العديد من العروض العسكرية والموسيقية. وتلى ذلك زيارة لمصنع الخمور في سانتا ريتا ومتحف الأنديز.

للمزيد من المعلومات حول الاجتماع الثالث والعشرون للجمعية العمومية في منظمة أولاسيفس والعروض التقديمية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.olacefs.com

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD تصدر التقرير المبدئي الخاص بمكتب المراقبة العامة في جمهورية تشيلي

في العاشر من ديسمبر 2013، في سانتياغو – جمهورية تشيلي، وكجزء من اجتماع الجمعية العمومية الثالث والعشرون لمنظمة أولاسيفس ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، تم تقديم مسودة مراجعة أولية حول الأعمال التي تم تنفيذها في مكتب المراجع العام لجمهورية تشيلي.

قدم السيد/ ماريو مارسيل، نائب مدير الحكومة والتنمية الإقليمية التابع لمنظمة التعاون التنمية الاقتصادية OECD، عرض تقديمي استعرض فيه الجوانب الرئيسية للدراسة. كما قدم السيد/ مارسيل التوصيات الأولية التي تسعى إلى تحسين المنتجات والخدمات وتوضيح مدى أهمية الدور الذي يؤديه مكتب المراجع العام لجمهورية تشيلي.

وفي كلمته أكد السيد/ مارسيل، على الدور الذي تقوم به أجهزة الرقابة العليا في المنطقة وذلك لكسب الثقة العامة وهي المهمة التي يجب أن تشترك فيها المنظمات مثل أولاسيفس. ويقول مارسيل: « لا يتم اتباع السياسات في حال غياب الثقة "، مضيفاً بأنه يمكن أن يتم كسب الثقة عندما تعمل المنظمات بكفاءة وعند التنفيذ الفعال للأنظمة العامة.

وقد تقدم السيد/ روميرو ميندوزا – المراجع العام لجمهورية تشيلي – بالرد على الموضوع

الخاص بالجهة التي تراقب جهاز الرقابة الأعلى، قائلاً: أن تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومكتب المراجع والمدقق العام في تشيلي هو شكل من أشكال الرقابة على الجهاز ورئيس الجهاز. ورداً على بيان السيد/ مارسيل والذي أفاد فيه أن مكتب المراجع والمدقق العام يتمتع بسمعة دولية وثقة العامة، أضاف السيد/ مارسيل أن التحديات التي تواجه أجهزة الرقابة العليا تحدد كيفية نقل بذور هذه الثقة للدولة.

كما شارك في هذه الاحتفالية السيد/ اوغستو ناردیس – رئيس محكمة الحسابات في البرازيل ورئيس منظمة أولاسيفس، الحضور بأفكاره وتطلعاته حول تجربه أعضاء المنظمة الخاصة بالتقييم الخارجي. وركز على أهمية تطبيق الحكم الرشيد في أجهزة الرقابة العليا، مشيراً إلى أهمية التعاون من أجل التكامل الإقليمي.

ومع تقديم التقرير المبدئي لمكتب المراجع والمدقق العام ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بدأ مكتب المراجع والمدقق العام بالتنفيذ التدريجي للتوصيات المتعلقة بتطوير العمل. تعمل التوصيات على دعم العمل اليومي في الإدارة العامة، وإتاحة المجال للمواطنين للاطلاع على الاعمال التي يتم تنفيذها وبذلك تسهل عمليات وصول المواطنين للمعلومات العامة، وتعزيز التواصل والتنسيق مع المجتمع المدني وأفرع الدولة وغيرها.

وحضر الحفل ممثلين عن أصحاب المصلحة من مكتب المراجع والمدقق العام، إلى جانب ممثلين من أجهزة الرقابة العليا المشاركة في الاجتماع الثالث والعشرون للجمعية العمومية لمنظمة أولاسيفس.

اعلان سانتياغو: الرقابة، والمواطنة والثقة العامة

أدى التوسع المتزايد لمفهوم الدور الجديد للمواطنين إلى اثارة التساؤلات حول ما هو قائم من أنشطة. وهنالك العديد من المؤشرات تفيد ان الدافع وراء هذا النوع من النشاط هو في الواقع وسيلة تعمل على كسب الثقة باعتبارها وسيلة لزيادة الترابط على الصعيد العام، سواء كان ذلك في المؤسسات أو الأشخاص المحيطين بها.

سواء كان ذلك رأي الشارع من خلال ما يسمى بالنشاط القضائي، أو من خلال المشاركة المتزايدة في النقاشات، يرغب المواطنين في الاطلاع على الاجراءات القائمة في الوكالات العامة إلى جانب الوقوف على الأساس المنطقي لاتخاذ القرارات – ويطالب المواطنين بالتأثير على عمليات اتخاذ القرارات. ولم يعد هناك ثقة بالمؤسسات الديمقراطية ومقدرتها على تشكيل الثورة الاجتماعية نيابة عن المواطنين. اذ يريد المواطنين معرفة كافة الحقائق، الى جانب الرغبة في المشاركة في العمليات التي تؤثر عليهم. وتؤكد الدراسات المتخصصة الرأي العام هذا المفهوم.

يعكس اعلان سانتياغو هذه التغيرات، والذي اعتمدته أجهزة الرقابة العليا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التاسع ديسمبر 2013 كجزء من منظمة أولاسيفس. وبالتأكيد، عملت اجهزة الرقابة العليا على ادخال هذه التغيرات من منظورها الخاص والمتعلقة بممارسات الرقابة المالية المحلية، وعملت كذلك على ادخال التغيرات المتعلقة بوجهات نظر أصحاب المناصب المميزة والذين يمتلكون صلاحيات التدقيق على المؤسسات العامة من وجة نظر بانوراميه، مستقلة ومحايدة.

ينص اعلان سانتياغو على ذكر المبدأ الرئيسي التالي: إن ثقة المواطنين بأجهزة الرقابة العليا تفوق ثقتهم بالمؤسسات الحكومية المحلية أو المركزية. وعليه من المتوقع من أجهزة

الرقابة العليا العمل على توفير العوامل الفعالة وذات الصلة باحتياجات المواطنين، خاصة تلك المتعلقة بالاستخدام السليم والنزيه للموارد العامة. هنالك توقعات حول الأدوار التي تقوم بها أجهزة الرقابة العليا والتي من شأنها أن تجعل دور أجهزة الرقابة لا يقتصر على الالتزام بمهام الرقابة التقليدية بل أنها تساهم في تطوير الحكم الرشيد.

بناءاً على ما سبق ذكره، عملت أجهزة الرقابة العليا في أمريكا اللاتينية في منطقة البحر الكاريبي على وضع خطة عمل خاصة بالإعلان على مدى السنوات القادمة: العمل على الارتقاء بمعايير الأداء وتعزيز التفويضات والقدرات للارتقاء إلى مستوى ثقة المواطنين.

أولاً: عملت أجهزة الرقابة العليا بالسير على خطى تعزيز التفويضات للعمل في صالح النزاهة والشفافية والمساءلة، على التأكيد على التزامها باتفاقيات محاربة الفساد والعمل على تنفيذ كافة الإجراءات الواردة في هذه الاتفاقيات وذلك بهدف توسعه وتعزيز أثرها المتوقع في جميع أنحاء القارة.

ثانياً: إعادة تأكيد التزام أجهزة الرقابة العليا بمجموعة من المواضيع المتعلقة بأجندة العمل في المجتمع المدني، وخاصة تلك المتعلقة بتطوير مختلف أشكال العلاقات والممارسات الجيدة ذات الصلة بتمثيل المواطنين والاعمال الجماعية لتسهيل الرد وتقديم معلومات مفيدة والوصول اليها في كل ما يتعلق بأجندة أعمال الحكومة المفتوحة. إلى جانب السعي لتشجيع القرارات المتعلقة بالمضي قدما بإدخال المواطنين في دورة عمليات التدقيق في أجهزة الرقابة العليا وذلك بدءً من عمليات التخطيط إلى تتبع تنفيذ التوصيات.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالجانب المجهول بالنسبة لهذه المؤسسات، عمل اعلان سانتياغو على ابراز الدور الاستشاري والعمل التعاوني في أجهزة الرقابة العليا. بالإضافة إلى ممارسة المهام الرقابية، التي لها أن تشجع وتمكن التعاون مع الحكومات للعمل على نشر النزاهة وثقافة المساءلة في كافة مؤسسات الدولة، بما في ذلك الوزارات والقطاعات الخدمية والحكومات الإقليمية والبلديات.

وأخيراً، ينبغي على القدرات المؤسسية الالتزام بكيفية واحتياجات هذه الأدوار الجديدة وما يطرأ عليها من تغيرات، خاصة تلك في مجالات الموارد البشرية وأدوات التدقيق والتحديثات الإدارية. وحينها ستتمكن أجهزة الرقابة العليا من تحقيق النتائج المرجوة، وتحسين العمليات التي تقدم منتجات عالية الجودة للمواطنين في الوقت المحدد. ومن خلال اعلان سانتياغو حققت أجهزة الرقابة العليا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدما كبيراً وذلك فيما يتعلق بتحديد التغيرات المصيرية التي يمر بها المواطنون، خاصة تلك المتعلقة بأدوار المواطنين، للعمل على تطبيق مبادرات ملموسة ومقنعة تعمل على بناء تحالف جديد ما بين المجال العام والمجتمع المدني على أساس من الثقة العامة التي يتم تعزيزها من خلال النزاهة والمساءلة والشفافية.

اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام

اجتماع أعضاء لجنة تدقيق الالتزام في البرازيل، سبتمبر 2013

عقدت اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام التابعة للأنتوساي CAS اجتماعها السنوي الحادي عشر خلال الفترة من 10 إلى 18 سبتمبر 2013. وتم الاجتماع في مدينة برازيليا، البرازيل باستضافة محكمة الحسابات الفيدرالية TCU. وافتتح الاجتماع رسمياً السيد/ أوغستو ريبيرو ناردیس، رئيس محكمة الحسابات الفيدرالية بالبرازيل.

وركز البرنامج في اليوم الأول من الاجتماع بشكل رئيسي على مناقشة تنفيذ سلسلة معايير ISSAI 4000 والالتزام بها. واشتمل اليوم الثاني من الاجتماع على مناقشة المواضيع التي تتعلق بمحكمة الحسابات، مثل استراتيجية الالتزام.

برنامج مبادرة الانتوساي للتنمية IDI 3i

قدمت مبادرة الانتوساي للتنمية برنامج 3i. وقد وضع البرنامج مسبقاً أداة للتقييم (iCAT) والتي تتيح رؤية مدى تنفيذ أجهزة الرقابية العليا للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا(ISSAIs) في تدقيق الالتزام في جميع أنحاء العالم «بالإضافة إلى مواطن الثغرات في التنفيذ». ومن النشاطات المخطط لها في عام 2014 هو كتيب التطبيق وبرنامج الكتروني على تدقيق الالتزام.

أنشطة التنفيذ في الأقاليم

يشير تقرير أعضاء اللجنة إلى وجود وعي بأهمية تنفيذ معايير ISSAI والأدلة الإرشادية والتحديات التي تواجه عملية التنفيذ. من التحديات التي تواجه عملية التنفيذ هو استخدام المرادفات الملائمة في لغاتهم المعنية، حيث سيكون لاستخدام التعريفات أثر فعال على موظفي جهاز الرقابة الأعلى وعليه سيتمكنون من التمييز بين المعايير والأدلة الإرشادية، لذلك، يجب أن تقدم المعايير مع الملحقات. وبالنسبة للعمل بالتدقيق الانتظامي، يجب على المدقق القيام بكل من التدقيق المالي وتدقيق الالتزام. وفي هذا الشأن، سيكون من الطبيعي أن تتعاون كلا اللجنتين الفرعيتين، اللجنة الفرعية للتدقيق المالي (FAS) واللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام (CAS).

ومع بدأ تطبيق المعايير في مجتمع التدقيق سيتضح تأثير جهود مبادرة الانتوساي للتنمية. على الرغم من ذلك فالمجال دائماً مفتوح أمام إدخال التعديلات على المعرفة العامة

بالمعايير وفهم المجال الواسع للموضوع المعني الأمر الذي تتطلبه اللجان الفرعية لتسليم المشروع. على سبيل المثال، عند التطبيق يمكن الاستعانة بالخبراء من اللجان الفرعية المختلفة في الأقاليم.

وفيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا، فإنه يجب على اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام التابعة للانتوساي CAS أن تحدد مواطن عدم التزام أجهزة الرقابة العليا بالمعايير الدولية. وهكذا فإنه خلال عملية مراجعة تطبيق المعايير يمكن إجراء التغييرات والتعديلات المطلوبة لتسهيل التنفيذ، وفي هذا الشأن، يجب على اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام العمل مع الميسرين والمراقبين لتأكيد امتلاكهم المعايير المهنية ذاتها.

مشروع المواءمة – نتائجه وأهميته للمستقبل

تم اختيار كل من سلوفاكيا والنرويج للانضمام لفريق المواءمة في محكمة التدقيق الأوربية. وعقد فريق CAS– اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام التابعة للانتوساي اجتماعه الرسمي الأول في عام 2011 في براتيسلافا. وكانت إنجازات المشروع هي المعايير ISSAIs 100,200,300,400. وتم توقيع المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISAAIs في الأنكوساي في الصين في أكتوبر 2013. وتعتبر المبادئ الجديدة حول تدقيق القطاع العام والمعيار الدولي الجديد ISSAI 400 إنجازاً للجنة المشتركة.

يشكل المستوى الثالث من المعايير الدولية ISSAIs نقطة الانطلاق لإجراء التعديلات على سلسلة المعايير ISSAI 4000 التي ستجريها اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام التابعة للانتوساي (CAS) خلال السنوات القادمة. وتتيح مبادئ تدقيق القطاع العام لأجهزة الرقابة العليا الخيار لتطبيق الأدلة الإرشادية حول تدقيق الالتزام كمعايير رسمية، وبذلك، تحتاج أجهزة الرقابة العليا إلى توضيح الفرق بين المتطلبات والإرشادات. ويمكن الاستعانة بالأدلة الإرشادية للمستوى 3 للاطلاع على أسلوب الصياغة واتباع نمط المصطلحات والأسس والمحتويات للاستفادة منها في صياغة التعديلات على المستوى 4.

المجموعة الفرعية للجنة الفرعية لتدقيق الالتزام (CAS) حول موضوعات محكمة الحسابات

تم وضع معيار ISSAI 4300 ومراجعته وتنقيحه خلال عدة مراحل بمشاركة الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام، مثل البرازيل، والمجتمع الأفريقي الشرقي (ECA) والبرتغال، ورومانيا، وتونس. تم اتخاذ قرار إعادة صياغة الوثيقة وفق المعيار ISSAI 400 على ضوء القرارات الخاصة بمشروع المواءمة وذلك خلال الاجتماع الذي عقد في يناير 2013 في أوسلو، وهذه هي النسخة التي قدمتها المجموعة للجنة. وبناء على الوثيقة، هنالك خياران لتدقيق الالتزام ضمن إطار المحاكم: أن يتم دمجها في المستوى الرابع في مرحلة التعديلات إما كمتطلبات إضافية أو كوثيقة منفصلة.

وانتهت اللجنة إلى أنه على أساس مسودة معيار ISSAI 4300، سيتم اعتماد نموذج المحكمة كجزء من المعايير للانتوساي من خلال دمجها مع معيار تدقيق الالتزام التقليدي.

استراتيجية المحافظة على (CAS)

بناء على جلسة الاستماع السابقة للجنة، فإن المقترح الأساسي لاستراتيجية اللجنة الفرعية لتدقيق هو إعادة صياغة سلسلة معيار ISSAI 4000 إلى معيار رسمي عام لتدقيق الالتزام على شاكلة المعيار ISSAI 400. يشكل النص الحالي للمعيار ISSAI 400 المتطلبات الأساسية، والنصوص الحالية للمعيارين ISSAI 4100/4200 تشكل الإرشادات الأساسية للوثيقة.

تناولت النقاشات في الاجتماع ثلاثة مجالات رئيسية تحتاج لمزيد من التطوير. يجب وضع مسودة مبدئية في المجالات الثلاثة التالية، قبل الاجتماع القادم للجنة الفرعية لتدقيق الالتزام:

1- أن تضع المجموعة الفنية القاعدة الأساسية وتحدد المتطلبات العامة لجميع أجهزة الرقابة العليا. وسوف تعمل الدول التالية معاً في هذه المجموعة: النرويج «الدور القيادي»، والهند، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وتونس.

2- مناقشة عملية التدقيق التي تؤدي لتشكيل رأي حول تدقيق الالتزام وطريقة تحقيق الضمان من قبل مجموعة مكونة من الدول التالية: رومانيا «الدور القيادي» والبرازيل، والصين والمجتمع الأفريقي الشرقي (ECA)، وناميبيا.

3- إيكال مهمة تحديد الموضوع الرئيسي، والمعايير، والسلطات والممتلكات إلى المجموعة التي تتألف من الهند «الدور القيادي»، والصين، وهنغاريا، ولتوانيا، والمملكة العربية السعودية، وسلوفاكيا.

علاوة على ذلك، يجب على محاكم التدقيق أن تأخذ بالاعتبار الاحتياجات الضرورية للمحاكم، وبالنسبة لكل متطلب يجب أن تنظر المحاكم في الحاجة إلى موضوعات محددة ذات صلة بالمحاكم.

المنظمة الأوروبية لأجهزة الرقابة العليا

أهمية استقلال جهاز الرقابة الأعلى في خطة اليوروساي الاستراتيجية

تعتبر استقلالية الأجهزة العليا للرقابة مبدئاً أساسياً للانتوساي وفق نص المستوى الأول من معيار ISSAI . يمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تنجز مهامها بموضوعية وبفعالية فقط في حالة كونها مستقلة عن الجهة الخاضعة للتدقيق وتكون محمية من التأثير الخارجي. يجب النص على استقلالية أجهزة الرقابة العليا في الدستور أو السلطة التشريعية العليا.

تعتبر هذه الاستقلالية ذات أهمية كبيرة لضمان شفافية ونزاهة الإدارة العامة، بالتالي يتم تعزيز الثقة في الجهات العامة و«إحداث فارق في حياة المواطنين» وهو الهدف الرئيسي للتدقيق العام وفقاً للمعيار ISSAI 12. يجب على المدققين ممارسة التدقيق بموضوعية تأدية المهام بالتزام كامل بالقوانين المهنية والأخلاقية ذات الصلة، وأن ألا تتأثر هذه المهام بالجهات الخاضعة للتدقيق. وينبغي توفير التعزيز المالي لأجهزة الرقابة العليا لتتمكن من تحقيق مهامها.

بناءً على العوامل المذكورة سابقاً، تعتبر استقلالية أجهزة الرقابة العليا من الأمور الأساسية في خطة اليوروساي الاستراتيجية للفترة 2011-2017. إن الهدف الرئيسي لفريق اليوروساي المعني بالهدف الأول حول «بناء القدرات» والذي يترأسه الجهاز الرقابي الأعلى الفرنسي، هو تشجيع وتنظيم أنشطة زيادة الوعي بأهمية استقلالية الجهاز الرقابي. وبالإشارة لأحد مهام فريق اليوروساي المعني بالهدف الأول في مسودة الخطة التشغيلية، أعد مكتب تدقيق الدولة في هنغاريا كتيب يلخص نتائج الاستبيان حول استقلالية أجهزة الرقابة العليا والذي يحمل عنوان «اتخاذ الخطوات الفعالة لتعزيز ودعم استقلالية أجهزة الرقابة العليا»، كما عزم الجهاز الهنغاري على استضافة ورشة عمل اليوروساي حول الاستقلالية في بودابست، 28 مارس 2014.

سيتم توفير مواد ورشة العمل المذكورة قريباً. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالعنوان التالي: abaldacchino@ccomptes.fr أو international@asz.hu

للحصول على المزيد من المعلومات حول اليوروساي، الرجاء زيارة الموقع الالكتروني التالي: http://www.eurodai.org

مؤتمر اليوروساي الأول للشباب

اليوروساي

مؤتمر اليوروساي للشباب، روتردام– 2013

سوف يعقد مؤتمر اليوروساي التاسع للشباب في يونيو 2014 في هولندا. وسيستضيف جميع رؤساء أجهزة الرقابة العليا الأوربية. وسيكون موضوعه الرئيسي هو الابتكار: محكمة التدقيق الهولندية ترغب أن يتم الاستماع للأصوات الحاسمة والمبتكرة من الجيل الجديد في مؤتمر اليوروساي. لهذا السبب نظمت اليوروساي مؤتمرها الأول للشباب كذلك حول الابتكار في روتردام في نوفمبر 2013. وخلال ذلك الحدث، توفرت المئات من الفرص لأكثر من مائة مدقق لبناء شبكة عمل عالمية، وتبادل الأفكار والمشاركة في ورش العمل لمناقشة نظرائهم حول أفضل الممارسات المبتكرة.

التحديات والحلول المحتملة

حدد مؤتمر اليوروساي للشباب التحديات الاستراتيجية والتشغيلية أولا والتي تواجه أجهزة الرقابة العليا. ثم قام المشاركون بالتفكير بحلول التساؤل حول: «ماهي التحديات والفرص الرئيسية؟».

صغار المدققين يحددون التحديات والفرص لأجهزة الرقابة العليا الأوروبية

• الأكثر مع الأقل: تدرك العديد من أجهزة الرقابة العليا الحاجة للقيام بالعمل الكثير باستخدام موارد أقل. فقد أصبح المواطنين أكثر انتقاداً وتطلباً من حكوماتهم. حيث أوضح أحد المتحدثين الرئيسيين خلال المؤتمر بأنه: "يجب أن تمتلك منظمتك مهمة واضحة. ففي بيئة متغيرة أنت تحتاج لأن تكون مخلصاً بالفعل لمهمتك وليس للأشياء التي قمت بها بطريقتك المعتادة. يجب أن تمتلك إجابة واضحة على السؤال «نحن في طور القيام بـ...» هل نمتلك إجابة واضحة لهذا السؤال؟، وهل يعني ذلك بأنه يجب علينا القيام بأشياء جديدة؟ هل يجب علينا التدقيق على نفس المواضيع ولكن بطريقة مختلفة؟ وماهي الأنشطة التي يمكننا التوقف عن القيام بها؟

• عولمة المجتمع عملية تحتاج إلى تعاون: مما لا شك فيه أن العولمة تجعل المجتمع أكثر تعقيداً. فالمشاكل الاجتماعية مثل الجريمة، والتخلص من النفايات أصبحت مشكلة عالمية بشكل متزايد. يجب على أجهزة الرقابة العليا العمل معاً والاستفادة من الدروس التي اكتسبها نظراؤهم في أحد المجالات السياسية الحالية.

• التعامل مع البيانات الضخمة: من المقدر بأنه في عام 2020 سيتضاعف حجم البيانات المنتجة لأكثر من أربعة وأربعين ضعفاً عن تلك المنتجة في عام 2009. يمكن للحكومات وضع البيانات التي جمعتها لاستخدامها الاستخدام الأمثل الأمر الذي يمكنهم من تحليل المعلومات لصياغة السياسة التي تناسب احتياجات وتوقعات المجتمع بشكل أفضل. ولكن لا يمكن تأكيد قدرة أجهزة الرقابة العليا على تدقيق البيانات بشكل فعال. فالبيانات الضخمة ليست على جدول أعمال أجهزة الرقابة العليا حتى الوقت الحالي.

• توصيل الرسالة بشكل أفضل: لكي تكون الرسالة فعالة لا بد أن تصل إلى المجموعة المستهدفة. كعادتها قامت أجهزة الرقابة العليا بتسليم التقارير التفصيلية للبرلمان. وفي عصر أصبحت فيه الاتصالات مختصرة بشكل متزايد، كما هو الحال في التغريدات التي لا تتجاوز 140 حرف، يجب على أجهزة الرقابة العليا أن تقدم رداً موجزاً. على سبيل المثال، يمكن أن تحتوي التقارير على صور ونتائج يمكن تلخيصها في فيديو أو على شكل معلومات فوتوغرافية تواصلية: ليس بعد حدوث الضرر ولكن قبل اتخاذ القرار. أليس من الممكن أن يكون جهاز الرقابة الأعلى أكثر فعالية في حال تحقيقه لقيمة مادية مضافة أكبر من عدد أقل من دافعي الضرائب؟

• المحافظة على الاستقلالية: يجب على أجهزة الرقابة العليا أن تكون مستقلة وموضوعية إذا رغبت بأن تكون فعالة. فالمدققين الشباب يعتقدون بأن أجهزة الرقابة العليا تعمل في بيئة سياسية بشكل متزايد. وتعتقد بعض أجهزة الرقابة العليا نفسها بأنها خضعت لضغط غير مبرر لإخفاء أو التركيز على نتائج واستنتاجات معينة. يجب على أجهزة الرقابة العليا أن تبحث بشكل مستمر عن التوازن بين المحافظة على استقلاليتها وسلطتها من جهة، وتحقيق قيمة اجتماعية وسياسية مضافة من خلال الابتكار من جهة أخرى.

المضي قدماً

حدد الجيل الشاب في مؤتمر اليوروساي للشباب العديد من التطورات والفرص المهمة. ولكن ما زلنا لا نمتلك حلول جاهزة للاستخدام. لمؤتمر اليوروساي للشباب رسالة قوية موجهة لرؤساء أجهزة الرقابة العليا مفادها: العالم يتغير ويؤثر على عملنا. يجب علينا الاستجابة للتغير الاجتماعي. كما يجب علينا الابتكار، وأن نقوم بالأشياء الجديدة والأشياء القديمة بصورة مختلفة. والتغير هو مجرد بداية للجيل الجديد من المدققين. فالتغيير في المؤسسات البيروقراطية لا يعد أمراً سهلاً مثل أجهزة الرقابة العليا، لأن الابتكار مثل التجديف ضد التيار: هو يعيد تحديد المفاهيم المعتادة ويمزق أطر العمل الأساسية. تعمل أجهزة الرقابة العليا في بيئة لا تتحمل وجود الأخطاء، ولكنها يجب أن تتخذ المخاطر وأن تقبل النتائج غير المتوقعة للأفكار المبتكرة، حيث أن كل من العملية والنتيجة غير معروفتين. فهذه منطقة غير قانونية لمنظمات تسعي باستمرار للحصول على الضمانات والحماية. يحتاج الابتكار للجرأة من كل من المدققين الشباب ورؤساؤهم، فالمدققين من جيل الشباب الجديد أبدوا جرأة في مؤتمر اليوروساي للشباب ويعملون على تطبيق هذه الأفكار في جهاتهم. تأمل اليوروساي

بأن يتبع كبار المدراء خطوات الشباب في يونيو 2014.
لمزيد من المعلومات حول مؤتمر اليوروساي للشباب بما في ذلك تقارير مصورة بالإضافة للتقرير الكامل «في خريطة ذهنية مبتكرة» لمؤتمر اليوروساي الأول للشباب على الموقع التالي: http://www.eurosai2014.nl/YES-2013.

مشروع مراجعة معيار ISSAI 30

قررت اللجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية في اجتماعها المنعقد في يونيو 2013 في استوكهولهم، بأنه يجب البدء في مراجعة المعيار ISSAI 30 مدونة أخلاقيات المهنة طبقاً لمبادئ التعديل.
تم تشكيل فريق للقيام بمشروع مراجعة المعيار ISSAI 30. ويتكون هذا الفريق من أجهزة الرقابة العليا للدول التالية التي تطوعت للمشاركة في هذا المشروع: إندونيسيا، وبولندا «مدير المشروع»، والبرتغال، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.
تعتبر المرحلة الأولى من المشروع تقييماً تمهيدياً، للحكم على مدى ملائمة المعيار ISSAI 30 للتدقيق على القطاع العام في وقتنا الحاضر الحديث ومدى الحاجة لتحديث المعيار، وما هو مستوى التحديث المطلوب. في هذه المرحلة يجب على اللجنة التوجيهية تقديم تقريراً للجنة المعايير المهنية PSC في مايو 2014، يشتمل على التوصيات بمدى حاجة المعيار ISSAI 30 للمراجعة.
بهدف تحديد مدى حاجة مدونة أخلاقيات المهنة للانتوساي للمراجعة، وأعدت مجموعة المشروع استبياناً على الموقع الالكتروني يهدف لجمع الآراء من مجتمع الانتوساي على مدونة أخلاقيات المهنة. وتم توزيع الاستبيان بين أعضاء الانتوساي، وسيتم تحليل ردود أجهزة الرقابة العليا وتضمينها في رأي اجمالي واحد يشمل مجتمع الانتوساي. وعلى أساس هذا الرأي سيتم رفع توصيات للجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية لتحديد مدى احتياج المعيار ISSAI 30 للمراجعة. في حال أن جاءت توصيات التقييم التمهيدي بضرورة تحديث المعيار ISSAI 30 لاستيفاء احتياجات أجهزة الرقابة العليا في الانتوساي، فإنه سيتم تقديم خطة للمراجعة طبقاً لمتطلبات الإجراءات القانونية الواجبة للمعايير المهنية للانتوساي.
وفي حال أن جاءت التوصيات بعدم الحاجة لمثل هذه المراجعة، سيتم رفع توصيات للجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية بإقفال المشروع.
في حال وجود أي استفسار بخصوص المشروع يرجى التواصل عبر العنوان الإلكتروني التالي: ISSAI30.review@nik.gov.pl.

لجنة المعايير المهنية

المساهمة المالية التطوعية لإعداد معايير الانتوساي

قام الجهاز الرقابي الأعلى في النرويج، من خلال مكتب المدقق العام الخاص به، بتقديم مساهمة مالية تطوعية تبلغ 10.000 يورو مخصصة للمحافظة على وتنمية المعايير المهنية للانتوساي المعنية بالتدقيق المالي وتدقيق الالتزام وتدقيق الأداء على المستوى الرابع من إطار عمل المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI.
ورحبت بيتينا جاكوبسن، رئيسة لجنة المعايير المهنية، بهذا الدليل لدعم جهود الانتوساي في إعداد المعايير المهنية للانتوساي. وأكدت للمدقق العام، السيد/ بيير كريستيان فوس، على

الاستخدام الأمثل للأموال.

سير عملية تقييم أنشطة إعداد معايير الأنتوساي

في بداية فبراير، تمت دعوة ما يقارب من 300 عضو من حول العالم للمشاركة في الاستبيان الإلكتروني الذي أعده رئيس لجنة المعاير المهنية. وكان الغرض من الاستبيان هو جمع الخبرات ووجهات النظر حول أنشطة إعداد معايير الانتوساي من الذين شاركوا بنجاح في تطوير أو اعتماد المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAI) أو إرشادات الانتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي (INTOSAI GOVs).

وطبقاً للتفويض المقدم للجنة المعايير المهنية في 2014-2016، يجب عليها تقييم وتطوير عمليات إعداد المعايير الخاصة بالانتوساي بالتعاون مع فريق المهمة المعني بالتخطيط الاستراتيجي، مما يساهم في تأكيد وتطوير معايير الانتوساي لتدقيق القطاع العام.

يمثل الاستبيان عنصر واحد فقط من عناصر هذا التقييم، كما يشمل، على سبيل المثال، على عمل دراسة قياسية مع معدي معايير آخرين.

مجموعة عمل الانتوساي المعنية بمكافحة الفساد وغسيل الأموال (WGFACML)

حضر 15 عضواً من أجهزة الرقابة العليا اجتماع مجموعة عمل الانتوساي المعنية بمكافحة الفساد وغسيل الأموال بالإضافة لممثلين عن لجنة مكافحة الفساد في ناميبيا وبنك ناميبيا.

وخلال الاجتماع، تم القيام بالفعاليات التالية:

1- اعتماد تقرير سير عمل مجموعة العمل.

2- مناقشة الدليل الإرشادي الأول والثاني إرشادات الانتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9160 والمعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا ISSAI 5700 لاعتمادها في اجتماع الانتوساي القادم بعد ارفاق الملاحظات الجديدة.

3- اعتماد المسودة النهائية الدليل الإرشادي الثالث « التحديات التي تواجه أجهزة الرقابة

أعضاء الاجتماع السابع لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بمكافحة الفساد وغسيل الأموال WGFACML والذي عقد في ناميبيا خلال الفترة من 17–19 يونيو 2013

العليا في مكافحة الفساد وغسيل الأموال».
4- اعتماد الطلب الرسمي لجهاز الرقابة الأعلى العماني لعضوية مجموعة العمل.
5- مراجعة خطة العمل الجديدة لمجموعة العمل 2014-2016.
6- مراجعة المشروع المشترك للانتوساي والأمم المتحدة: جمع المطبوعات الهامة حول تعزيز قدرات أجهزة الرقابة العليا في مكافحة الفساد والتي تتكون من الأقسام التالية:

- مفهوم الفساد ودليل أفضل الممارسات للتعامل مع الفساد.
- التدقيق القضائي للتعامل مع الفساد وغيره من أنشطة الفساد.
- عمليات التدقيق الاستشارية وتقديم الاستشارات الإدارية لمنع الفساد.
- مشاركة المواطنين في عمليات التدقيق لمنع وردع الفساد.

مجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات.

دولة الكويت تستضيف الاجتماع الثالث والعشرون لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات WGITA.

في 10 فبراير 2014، رحب رئيس ديوان المحاسبة في دولة الكويت بستة وثلاثين مبعوثاً من أجهزة الرقابة العليا لكل من استراليا ، بنغلاديش، وبوتان، والبرازيل، وكمبوديا، والصين، وكولومبيا، والإكوادور، والهند، وإندونيسيا، وايران، العراق، واليابان، وكيريباتي، وكوريا الجنوبية، ولتوانيا، وماليزيا، والنرويج، وعمان، وباكستان، وبولندا، وقطر، والاتحاد الروسي، وسلوفاكيا، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وزامبيا، وزمبابواي بالإضافة إلى مبادرة الانتوساي للتنمية، وذلك لحضور اجتماع مجموعة عمل الانتوساي على تدقيق تكنولوجيا المعلومات WGITA.

وترأس المراجع والمدقق العام للهند ورئيس مجموعة العمل المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات، السيد/ شاشي كانت شارما، جلسات العمل والتي تم خلالها مناقشة مبادرات الاجتماعات السابقة. وشملت هذه النقاشات صحيفة تكنولوجيا المعلومات «IT Journal» والموقع الالكتروني لمجموعة العمل، وعروض تقديمية لأوراق العمل، وتدشين الكتيب حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات لأجهزة الرقابة العليا WGITA-IDI IT. كما ناقشت وراجعت مجموعة العمل أيضاً سير العمل في المشاريع الخمسة المستمرة لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات والمشمولة في خطة عمل هذه المجموعة للفترة 2014–2016.

وتم اعتماد قرار عقد الاجتماع الرابع والعشرون لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات في 2015 في بولندا، والاجتماع الخامس والعشرين سيعقد في البرازيل في 2016.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات WGITA يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:http://www.intosaiitaudit.org.

مؤتمر الأنكوساي الثاني والعشرين 2016

ديوان المحاسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة
بصفته المستضيف لمؤتمر الأنكوساي 2016

يسر ديوان المحاسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة استلام أي مقترحات حول الموضوعات الرئيسية الرجاء ارسالها على العنوان التالي: incosai2016@saiuae.gov.ae.

التغييرات في مجلس وإدارة مبادرة الانتوساي للتنمية IDI

تعمل مبادرة الأنتوساي للتنمية على إبقائك مطلعا على تطورات العمل وبرامج مبادرة الأنتوساي للتنمية، لمعرفة المزيد عن IDI ومواكبة كل التطورات مابين إصدارات المجلة، قم بزيارة موقع IDI الالكتروني: www.idi.no

استلم السيد / بير كريستيان فوس مهامه كمدقق عام في مملكة النرويج وكرئيس مجلس مبادرة الانتوساي للتنمية IDI، خلفاً للسيد/ يورغن كوسمو، وذلك اعتباراً من الأول من يناير 2014. يتمتع السيد/ فوس بخبرة مهنية واسعة في هذا المجال بعد أن شغل في السابق العديد من المناصب، إذ عمل كعضواً في اللجنة الدائمة للشئون المالية والاقتصادية وكوزير للمالية في مملكة النرويج.

ويأتي السيد/ اينار جارسن ليخلف السيد/ ماغنوس بورج في منصب المدير العام لمبادرة الانتوساي للتنمية وذلك اعتباراً من التاسع من ديسمبر 2013. وجاء تعيين السيد/ جارسن بعد تنافس دولي على هذا المنصب. تضم مجموعة إدارة مبادرة الانتوساي للتنمية، وبشكل مؤقت، كل من السيدة/ أركانا شرسات، والسيد/ مارتن ألدكروفت، والسيدة/ تونييه فيرمستاد والدرون في المناصب التالية على التوالي: البرامج، الأمانة العامة للانتوساي ومجموعة المانحين، والمجاميع الإدارية. وسيتم اجراء عمليات تعيين تنافسية لشغل هذه المناصب في النصف الأول من عام 2014.

برنامج مبادرة تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا 3i – المرحلة الأولى

برنامج 3i في منظمة الأرابوساي

عقدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID في 27 سبتمبر 2013 اتفاقية مع مبادرة الانتوساي للتنمية حول تمويل جزء كبير من عمليات مبادرة تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI باللغة العربية للأجهزة التابعة للشرق الأوسط ودول منطقة شمال أفريقيا (MENA). تتضمن الأجهزة الرقابية التسعة عشر المشاركة ستة أجهزة من منطقة الخليج، هذا وستقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم للمشاركين من الجزائر، وجمهورية مصر العربية، والعراق، والأردن، وليبيا، والمغرب، وتونس، واليمن. وستمتد أنشطة هذا البرنامج في الفترة من يونيو 2014 – 2016.

ورش العمل المختصة بتسهيل تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI

تم عقد ورشتي عمل في بانكوك في الفترة ما بين 30 سبتمبر إلى 5 أكتوبر 2013، وتايلند في الفترة ما بين 7 – 12 أكتوبر 2013 وذلك حول تدقيق الأداء وتوجهات التدقيق المالي. وتم تدريب المشاركين من برنامج اعتماد المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI الخاص بمنظمتي الأسوساي والباساي والقيام بمهمة دعم المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI، ومدراء مشروع ISSAI، وميسري تعلم هذه المعايير.

وفي الوقت الراهن، اجتاز البرنامج 117 مشاركا في برنامج اعتماد المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI للتدقيق المالي وتدقيق الأداء، وعليه يعتبر المشاركون ميسرين معتمدين للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا لمبادرة الانتوساي للتنمية–لجنة المعايير المهنية (PSC-IDI ISSAI). وسيتم استكمال برنامج اعتماد المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا لتدقيق الالتزام الخاص بأجهزة الرقابة العليا من منظمة الكاروساي في 2014.

برنامج تطوير القدرات حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات بجهود مشتركة من مبادرة الانتوساي ومجموعة العمل المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات IDI – WGITA

يأتي برنامج تطوير القدرات حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات نتيجة لجهود تعاونية مشتركة بين مبادرة الانتوساي للتنمية (IDI) ومجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا

المعلومات (WGITA) والتي تم تجربته في إقليم دول المنظمة الافريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة باللغة الإنجليزية AFROSAI-E وذلك في سبتمبر عام 2012.

ورشة عمل حول مهارات التسهيل لمؤيدي تدقيق تكنولوجيا المعلومات

عقدت ورشة العمل في كينيا في الفترة ما بين 26 أغسطس – 6 سبتمبر 2013 والتي تم تصميمها بهدف انشاء مجموعة من مؤيدي تكنولوجيا المعلومات وذلك للعمل على تسهيل البرامج التدريبية حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات وإدارة مشاريع تدقيق تكنولوجيا المعلومات في أجهزتهم الرقابية وأقاليمهم. وتم اعتماد 18 مشاركا من 12 جهازا رقابياً كمؤيدين لتدقيق تكنولوجيا المعلومات.

برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI لجميع أقاليم الانتوساي بهدف تعزيز الرقابة العامة وتدقيق القروض السيادية واطر عمل الاقتراض

أطلقت مبادرة الانتوساي للتنمية IDI برنامج يشمل جميع أقاليم الانتوساي لتطوير القدرات حول تدقيق الدين العام مع التركيز على تعزيز الرقابة في القطاع العام وتدقيق القروض السيادية واطر عمل الاقتراض. يستهدف البرنامج مشاركة 20 إلى 25 جهازاً رقابة أعلى من دول منظمة الانتوساي في الأقاليم الناطقة للغتين الإنجليزية والإسبانية، بحيث تمثل كل من الدول المقرضة والمقترضة.

وتم توقيع اتفاقية منحة بين وزارة الخارجية النرويجية ومبادرة الانتوساي للتنمية IDI لدعم اطر عمل البرنامج المعني الذي يشمل جميع أقاليم الانتوساي ذلك في 16 أكتوبر 2013.

اجتماع خاص لتنظيم دورة تدريبية الكترونية حول الجوانب الرئيسية للقروض والديون السيادية

عقد هذا الاجتماع خلال الفترة من 7 إلى 25 أغسطس 2013 في العاصمة واشنطن والذي بمشاركة 11 مشارك من بينهم موردين اقليميين من منظمتي اولاسيفس والأسوساي إلى جانب خبراء بالدين العام. ومن المتوقع وضع الدورة الالكترونية على شبكة الانترنت في مايو – يونيو 2014.

برنامج تطوير القدرات المشترك بين منظمة الأفروساي للدول الناطقة بالانجليزية ومبادرة الانتوساي للتنمية حول تدقيق المشاريع القائمة على المساعدات الخارجية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.

عملت مبادرة الانتوساي للتنمية، و ذلك من ضمن سلسلة تطوير علاقات الزمالة، على توقيع اتفاقية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) لإطلاق برنامج لتطوير القدرات حول موضوع تدقيق المشاريع القائمة على المساعدات الخارجية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.

ويهدف البرنامج إلى تطوير قدرات أجهزة الرقابة العليا والعمل على توفير أكبر قدر من المساءلة العامة حول النفقات العامة من خلال اجراء عمليات تدقيق الأداء والتدقيق المالي للمشاريع القائمة على المساعدات الخارجية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.

ومن المتوقع مشاركة 10 أجهزة عليا للرقابة من منظمة الأفروساي للدول الناطقة باللغة الإنجليزية AFROSAI- E في عمليات تدقيق مشتركة حول مشاريع التنمية القائمة على المساعدات الخارجية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي وسيتم اطلاق البرنامج في مايو 2014.

موردين اقليميين في برنامج اعتماد لمنظمة الأرابوساي ومبادرة الانتوساي للتنمية IDI للمدربين المختصين

اجتماع لتنظيم برنامج الأرابوساي لتدريب المدربين

تمت مراجعة المناهج التعليمية الخاصة ببرنامج الاعتماد وذلك بغرض ادخال المطبوعات الالكترونية. تم عقد الاجتماع الخاص بوضع ومراجعة المناهج الالكترونية في الفترة ما بين 23 سبتمبر إلى 11 أكتوبر 2013 في تونس. وشارك في هذا الاجتماع خمسة اختصاصي تدريب من دولة الكويت والعراق ولبنان والمغرب والسودان.

برنامج مخصص لدعم مبادرة الانتوساي و لجنة بناء القدرات IDI– CBC

عملت إدارة التنمية الدولية DFID على تمويل البرنامج الخاص بدعم لجنة الانتوساي المعنية ببناء القدرات والذي تم اطلاقه في عام 2012. ويأتي هذا البرنامج بالتعاون مع لجنة الانتوساي المعنية ببناء القدرات (CBC). ويهدف البرنامج إلى نشر التوجيهات الخاصة بلجنة بناء القدرات في أقاليم الانتوساي، إلى جانب العمل على تيسير عميات تمثيل الدول النامية في اجتماعات لجنة الانتوساي التوجيهية لبناء القدرات واللجان الفرعية.

ورشة عمل مبادرة الانتوساي للتنمية IDI والمنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة بالفرنسية CREFIAF حول إدارة الموارد البشرية.

تم عقد ورشة العمل المعنية بإدارة الموارد البشرية والتي جاءت كجزء من برنامج دعم مبادرة الانتوساي للتنمية ولجنة بناء القدرات IDI-CBC خلال الفترة من 10 إلى 17 ديسمبر 2013 في المملكة المغربية . وفي هذه الورشة تم تدريب أربعة من الميسرين من الكاميرون، ومدغشقر، والسنغال. وشارك في هذه الورشة ثمانية وعشرون مشارك من أربعة عشر جهازاً أعلى للرقابة والتي من خلالها تم اجراء عمليات تقييم للحاجات المتعلقة بادرة الموارد البشرية التابعة لأجهزتهم إلى جانب العمل على تطوير استراتيجية خاصة بالموارد البشرية.

لمناقشة أي موضوع مطروح في هذه الطبعة حول مستجدات مبادرة الانتوساي للتنمية IDI، يرجى التواصل على العناوين التالية:

البريد الإلكتروني: idi@idi.no – الموقع الإلكتروني: http://www.idi.no

أحداث الأنتوساي 2014

أبريل

7 – 9 اجتماع اللجنة الفرعية لتدقيق الأداء، أمستردام – هولندا.

مايو

6 – 7 اجتماع مجموعة عمل الانتوساي المعنية بالتحديثات المالية والإصلاحات التنظيمية، واشنطن «العاصمة» – الولايات المتحدة الأمريكية.

19 – 22 الاجتماع الحادي عشر للجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية PSC، مملكة البحرين.

21 – 23 المنتدى القيادي العالمي للتدقيق، مدينة مكسيكو، المكسيك.

27 – 28 اجتماع اللجنة الفرعية لمعايير التدقيق الداخلي، فيلنيوس – ليتوانيا.

يونيو

15 – 19 اجتماع مجلس مديري اليوروساي الأربعون XLI ومؤتمر اليوروساي التاسع واجتماع مجلس مديري اليوروساي الثاني والأربعون XLII.

يوليو

أغسطس

19 – 22 المؤتمر السابع عشر للباسا، آبيا– ساموا.

سبتمبر

8 – 10 اجتماع لجنة بناء القدرات، ليما– بيرو.

16 – 17 الاجتماع السابع للجنة التوجيهية لمجموعة مانحي الانتوساي، باريس– فرنسا.

18 الاجتماع الحادي عشر للجنة المالية والإدارية، باريس – فرنسا.

23 – 24 المؤتمر المشترك الثاني للأسوساي واليوروساي، موسكو–روسيا الاتحادية.

25–27 المؤتمر الثاني للأسوساي واليوروساي، موسكو، روسيا الاتحادية.

أكتوبر

15 – 17 مجموعة العمل المعنية بالدين العام، سيئول، جمهورية كوريا.

نوفمبر

5 – 7 الاجتماع السادس والستون لمجلس مديري الانتوساي، فيينا – النمسا.

17 – 18 اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام، أوسلو – النرويج.

24 – 28 اجتماع الجمعية العمومية الرابع والعشرون XXIV لمنظمة أولاسيفس، كوسكو، بيرو.

ديسمبر

ملاحظات المحرر: تنشر هذه الرزنامة كدعم لاستراتيجية الأنتوساي الخاصة بالتواصل وأيضا كمساعدة لأعضاء الأنتوساي في تخطيط وتنسيق جداول اعمالهم. وتشتمل هذه المجلة على أحداث الأنتوساي على نطاق واسع وكذلك الأحداث على المستوى الإقليمي من مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات مجالس المديرين. وبسبب ضيق المساحة المحددة للنشر تعذر إدراج العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات الأخرى المطروحة من قبل الأقاليم. للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

الانتوساي